Document: GC 30
Date: May 2007
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
الصندوق الدولي
للتنمية الزراعية

تمكين فقراء الريف
من التغلب على الفقر

تقرير مجلس المحافظين

الدورة الثلاثون

روما، 14-15 فبراير/شباط 2007

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحات
-1	**افتتاح الدورة وسير أعمالها**	14-1	2-1
	ألف - استبدال رئيس مجلس المحافظين ونائبي الرئيس	3	1
	افتتاح الدورة	4	2
	جدول الأعمال والوثائق	5	2
	الجلسة الافتتاحية للدورة	11-6	2
	بيان رئيس الصندوق	12	2
	البيانات العامة	13	2
	اختتام أعمال الدورة	14	2
-2	**القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين**	23-15	4-3
	تقرير عن وضع مساهمات التجديد السابع لموارد الصندوق	15	3
	القوائم المالية المراجعة لعام 2005	16	3
	الميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2007	17	3
	عضوية المجلس التنفيذي	19-18	3
	تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء	20	4
	تقرير عن الدروس المستفادة للائتلاف الدولي المعني بالأراضي	21	4
	تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	22	4
	مسائل أخرى	23	4
	الموافقة على نشر الوثائق		
-3	**ألف – المحاضر الموجزة**	240-24	45-5
	(i) الجلسة الأولى - 14 فبراير/شباط 2007	68-24	13-5
	(ii) الجلسة الثانية - 14 فبراير/شباط 2007	97-69	20-14
	(iii) الجلسة الثالثة - 15 فبراير/شباط 2007	187-98	39-21
	(iv) الجلسة الرابعة - 15 فبراير/شباط 2007	240-188	49-40

الفصل		الفقرات	الصفحات
	باء – مناقشات الموائد المستديرة	**291-241**	**50**
	جيم - بيانات عامة أخرى		67
	آيرلندا		67
	ليسوتو		69-68
	مدغشقر		71-70
	المملكة المغربية		74-72
	بابوا غينيا الجديدة		77-75
	بيان محافظ رومانيا		79-78
	سري لانكا		81-80
	مملكة سوازيلند		84-82
4-	**البيانات والخطابات الخاصة**		115-85
	بيان الترحيب الذي ألقاه رئيس الصندوق السيد لينارت بوغه بمناسبة زيارة صاحبة المعالي Luisa Dias Diogo، رئيسة وزراء جمهورية موزامبيق وصاحب المعالي Tommaso Padoa Schioppa، وزير الاقتصاد والمالية في جمهورية إيطاليا وصاحب المعالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وصاحب السعادة سليمان جاسر الحربيش، المدير العام لصندوق الأوبك للتنمية الدولية		86-85
	الخطاب الافتتاحي لمعالي السيدة Luísa Dias Diogo، رئيسة وزراء جمهورية موزامبيق		92-89
	الخطاب الرئيسي لصاحب المعالي السيد Tommaso Padoa Schioppa وزير الاقتصاد والمالية في جمهورية إيطاليا		95-93
	بيان معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية		97-96
	بيان سعادة السيد سليمان جاسر الحربيش، المدير العام لصندوق الأوبك للتنمية الدولية		101-98
	رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون ألقاها نيابة عنه السيد James Harvey، رئيس مجلس المحافظين		102
	بيان رئيس الصندوق السيد لينارت بوغه أمام الدورة الثلاثين لمجلس المحافظين		108-103

الفصل		الفقرات	الصفحات
	رسالة من السيد جيمس ت. موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ألقتها نيابةً عنه السيدة شيلا سيسولو، نائبة المدير التنفيذي للبرنامج والقائمة بالأعمال		110-109
	رسالة من الدكتور جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ألقاها نيابة عنه السيد تسفاي تيكل، المدير العام المساعد في المنظمة		112-111
	بيان السيد James Harvey، رئيس مجلس المحافظين، في ختام الدورة الثلاثين للمجلس		115-113

الملاحق

الملحق الأول - قائمة المشاركين في الدورة الثلاثين لمجلس المحافظين	187-117
الملحق الثاني - جدول الأعمال وبرنامج الأحداث	190-188
الملحق الثالث - قائمة بالوثائق التي عرضت على الدورة الثلاثين لمجلس المحافظين	192-191
الملحق الرابع - القرارات التي تبناها مجلس المحافظين في دورته الثلاثين	196-193

الفصل الأول

افتتاح الدورة وسير أعمالها

1- عُقدت الدورة الثلاثون لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في روما بتاريخ 14 و15 فبراير/شباط 2007. وترد قائمة المشاركين في هذه الدورة في الملحق الأول.

2- عقد المجلس ما مجموعه أربع جلسات، وترد المحاضر الموجزة لهذه الجلسات في الجزء ألف من الفصل الثالث.

ألف - استبدال رئيس مجلس المحافظين ونائبي الرئيس

3- أعلم سكرتير الصندوق مجلس المحافظين أنه بالنظر إلى أن صفة المحافظ قد انتفت عن رئيس المجلس، وهو المحافظ عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وعن نائبي الرئيس، وهما المحافظان عن قطر وبنغلاديش، الذين انتخبوا في الدورة التاسعة والعشرين للمجلس، لذا تنطبق أحكام الفقرة 2 من المادة 12 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين. وبالتشاور مع منسقي القوائم الثلاث تم الاتفاق على أن يشغل المحافظون الجدد عن البلدان الثلاثة المذكورة المناصب الشاغرة في مكتب المجلس. وعلى هذا فقد تسنم السيد James Harvey، المحافظ عن المملكة المتحدة، منصب رئيس المجلس، وتم تعيين السيد عبد الرحمن بن خليفة آل ثاني، المحافظ عن قطر، والسيد Fazlul Karim المحافظ بالنيابة عن بنغلاديش، نائبين للرئيس.

مكتب مجلس المحافظين

الرئيس
السيد James Harvey، رئيس المجلس والمحافظ عن
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية

نائب الرئيس
صاحب المعالي السيد Fazlul Karim
المحافظ بالوكالة عن بنغلاديش

نائب الرئيس
صاحب المعالي الشيخ عبد الرحمن بن خليفة
آل ثاني، المحافظ عن قطر

باء - افتتاح الدورة

4- افتتح الدورة السيد James Harvey المحافظ عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال آيرلندا لدى الصندوق ورئيس المجلس.

جيم - جدول الأعمال والوثائق

5- تبنى المجلس جدول الأعمال، الذي يرد مرفقاً ببرنامج أحداث الدورة، في الملحق الثاني. أما الوثائق التي عرضت على المجلس، فترد قائمة بها في الملحق الثالث، في حين يتضمن الملحق الرابع القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين.

دال - الجلسة الافتتاحية للدورة

6- ألقت صاحبة المعالي السيدة Luísa Dias Diogo، رئيسة وزراء جمهورية موزامبيق، خطابا افتتاحياً أمام المجلس يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

7- كما ألقى صاحب المعالي السيد Tommaso Padoa Schioppa، وزير الاقتصاد والمالية في جمهورية إيطاليا، خطاباً رئيسياً يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

8- وألقى صاحب المعالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بياناً أمام المجلس يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

9- وألقى صاحب السعادة سليمان جاسر الحربيش، المدير العام لصندوق الأوبك للتنمية الدولية، بياناً أمام المجلس يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

10- أما رسالة السيد بان كي-مون، الأمين العام للأمم المتحدة، فقد ألقاها بالنيابة عنه رئيس مجلس المحافظين. ويرد نص الرسالة الكامل في الفصل الرابع.

11- كذلك ألقى السيد تسفاي تيكل، المدير العام المساعد المسؤول عن دائرة التعاون التقني في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، رسالة من الدكتور جاك ضيوف المدير العام للمنظمة. أما رسالة السيد جيمس ت. موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، فقد نقلتها السيدة شيلا سيسولو نائبة المدير التنفيذي والقائمة بالأعمال. ويرد النص الكامل للرسالتين في الفصل الرابع.

هاء - بيان رئيس الصندوق

12- يرد النص الكامل لبيان رئيس الصندوق السيد لينارت بوغه أمام مجلس المحافظين في الفصل الرابع.

واو - البيانات العامة

13- ترد البيانات العامة التي ألقاها السادة المحافظون في الجلسات العامة في المحاضر الموجزة التي يعرضها الجزء ألف من الفصل الثالث. أما الجزء باء من الفصل الثالث فيلخص مناقشات الموائد المستديرة الثلاث، في حين يعرض الجزء جيم منه البيانات العامة المقدمة خطياً من ممثلي الدول الأعضاء الذين لم يدلوا ببيانات شفهية.

زاي - اختتام أعمال الدورة

14- أوجز رئيس المجلس نتائج المداولات الرئيسية للمجلس، ومن ثم أعلن اختتام أعمال دورته الثلاثين. ويرد في الفصل الرابع النص الكامل لهذا البيان.

الفصل الثاني

القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين

ألف – تقرير عن وضع مساهمات التجديد السابع لموارد الصندوق

15- رحب مجلس المحافظين بالإعلان عن أنه وفقا للفقرة ثانيا-7(أ) من القرار 141/د-29 (Res.141/XXIX/Rev.1)، فقد نفذ مفعول التجديد السابع لموارد الصندوق في 22 ديسمبر/كانون الأول عام 2006 بعد إيداع وثائق مساهمة أو مدفوعات تعادل قيمتها نسبة تتجاوز 50% من مجموع التعهدات لهذا التجديد. ثم استعرض المجلس التقرير عن وضع مساهمات التجديد السابع لموارد الصندوق المدرج في الوثيقة GC 30/L.2. ولاحظ المجلس أن مجموع التعهدات المقدمة إلى التجديد السابع بلغ 616 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 85 في المائة من المقدار المستهدف البالغ 720 مليون دولار أمريكي. كما لاحظ أن القيمة الإجمالية لوثائق المساهمة المودعة بلغت 357 مليون دولار أمريكي، أي ما نسبته 58 في المائة من مجموع التعهدات. ووصلت قيمة المدفوعات النقدية والسندات الإذنية إلى 146 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 24 في المائة من مجموع التعهدات.

باء - القوائم المالية المراجعة لعام 2005

16- نظر مجلس المحافظين في القوائم المالية المراجعة للصندوق التي تظهر وضعه المالي بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2005، ونتائج عملياته للعام المنتهي بذلك التاريخ، حسبما هو وارد في الذيول من ألف إلى حاء ضمناً، الملحقة بالوثيقة GC 30/L.3 وتقرير المراجع الخارجي بشأنها، وصادق على هذه القوائم.

جيم - الميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2007

17- بعد النظر في الميزانية الإدارية المقترحة للصندوق ومكتب التقييم لعام 2007، على نحو ما هي معروضة في الوثيقة GC 30/L.4، تبنى مجلس المحافظين القرار 145/د-30 الخاص بها بتاريخ 15 فبراير/شباط 2007. وقد سجلت الولايات المتحدة الأمريكية امتناعها عن الموافقة على الميزانية الإدارية للصندوق.

دال - عضوية المجلس التنفيذي

18- جرى تذكير المجلس بأن تشكيلة بلدان القائمة باء من أعضاء المجلس التنفيذي قد انتُخبت في 16 فبراير/شباط 2006 لفترة سنة واحدة، وأنه تم الاتفاق على أن أية تغييرات أو تأكيد لهذه التشكيلة للسنتين الثانية والثالثة من فترة العضوية ستعرض على مجلس المحافظين للانتخاب. ووفقاً للمادة 40–2 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين، وبعد النظر في الوثيقة GC 30/L.5، وإعراب الدول الأعضاء في القائمة باء عن عزمها على تأكيد التركيبة المنتخبة في الدورة التاسعة والعشرين للمجلس للسنتين الثانية والثالثة، فقد انتخب مجلس المحافظين في 15 فبراير/شباط 2007 كلاً من الكويت، ونيجيريا، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية كأعضاء، وانتخب الإمارات العربية المتحدة، وقطر، وإندونيسيا، والجزائر، كأعضاء مناوبين.

19- وعلى هذا فإن تركيبة القائمة باء المنتخبة في دورة مجلس المحافظين هي على الشكل التالي:

الأعضاء	الأعضاء المناوبون
الكويت	الإمارات العربية المتحدة
نيجيريا	قطر
المملكة العربية السعودية	إندونيسيا
جمهورية فنزويلا البوليفارية	الجزائر

هاء - تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

20- أحاط مجلس المحافظين علماً بالوثيقة GC 30/L. 6، والمتضمنة لتقرير عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الذي دخل مرحلة التشغيل الكامل عام 2006، إلى جانب نتائج دورة تقدير الأداء وتخصيص الموارد، والدرجات القطرية لعام 2006، والمخصصات السنوية لعام 2007.

واو - تقرير عن الدروس المستفادة للائتلاف الدولي المعني بالأراضي

21- أحاط مجلس المحافظين علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة GC 30/L.7، والذي يجمل جهود الائتلاف الدولي المعني بالأراضي من أجل ترويج جدول أعمال مناصر للفقراء بشأن الأراضي يرمي إلى ضمان وصول فقراء الريف إلى الأصول اللازمة للتغلب على الفقر بشكل مستدام.

زاي - تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

22- أحاط مجلس المحافظين علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة GC 30/L.8 بشأن أنشطة الآلية العالمية خلال عام 2006 الذي شهد الاحتفال بالسنة الدولية للصحارى والتصحر. وعرض التقرير الدور الناشئ للآلية العالمية كمؤسسة تقدم الخدمات الاستشارية المتخصصة بشأن التنمية، والزراعة، وإحياء الموارد الطبيعية.

حاء - مسائل أخرى

الموافقة على نشر الوثائق

23- أُعلم المجلس أنه وفقاً لتوصية هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق التي اعتمدها المجلس في فبراير/شباط 2006، فقد استعرض المجلس التنفيذي سياسة الصندوق بشأن نشر الوثائق في دورته التاسعة والثمانين في ديسمبر/كانون الأول 2006. ونتيجة لذلك فقد وافق المجلس التنفيذي على إدخال تعديلات على السياسة المذكورة تتيح نشر جميع الوثائق المعروضة على مجلس المحافظين وعلى المجلس التنفيذي على الملأ في نفس الوقت الذي تتاح فيه لأعضاء هاتين الهيئتين الرئاسيتين على موقع الصندوق المحمي. وقد أرسلت السياسة المعدلة لنشر الوثائق على نحو ما اعتمدها المجلس التنفيذي بتفويض من مجلس المحافظين إلى كل المحافظين طي الوثيقة GC30/INF.2.

الفصل الثالث

ألف – المحاضر الموجزة

(بما فيها موجز البيانات العامة التي ألقاها السادة المحافظون)

(i) المحضر الموجز للجلسة الأولى من الدورة التاسعة والعشرين المنعقدة في الساعة 10.05 صباح يوم الأربعاء، الموافق 14 فبراير/شباط 2007.

رئيس الجلسة: **JAMES HARVEY (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)**

الفقرات

استبدال رئيس المجلس ونائبي الرئيس	26-25
افتتاح الجلسة (البند 1 من جدول الأعمال)	29-27
اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال)	30
حفل الافتتاح	51-31
كلمة الافتتاح لرئيسة وزراء جمهورية موزامبيق	34-33
الكلمة الرئيسية لوزير الاقتصاد والمالية في جمهورية إيطاليا	37-35
بيان أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية	39-38
بيان المدير العام لصندوق الأوبك للتنمية الدولية	41-40
رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة	42
بيان رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (البند 3 من جدول الأعمال)	44-43
رسالة من المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي	46-45
رسالة من المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	48-47
البيانات العامة (البند 4 من جدول الأعمال)	67-52
- الصين	53-52
- باكستان	56-54
- فرنسا	58-57
- تونس	60-59
- النرويج (بالنيابة عن بلدان الشمال)	62-61
- إيطاليا	64-63
- إندونيسيا	67-65

24- **افتتحت الجلسة الساعة 10:05 صباحا**

استبدال رئيس المجلس ونائبي الرئيس

25- **السيد تشوكا** (سكرتير الصندوق)، أعلن أنه عملا بالفقرة 1 من المادة 12 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين، يتعين على المجلس أن ينتخب مرة كل دورتين سنويتين من بين أعضائه مكتبا يتألف من رئيس للمجلس ونائبين لرئيس المجلس يشغلون مناصبهم لمدة سنتين. ولما كان رئيس المجلس، وهو المحافظ الممثل للمملكة المتحدة ونائبا الرئيس، وهما المحافظان الممثلان لقطر وبنغلاديش، الذين انتخبوا في الدورة التاسعة والعشرين لم يعودوا محافظين فإنه يتوجب تطبيق الفقرة الثانية من المادة12 من النظام الداخلي. وقد تم الاتفاق بعد التشاور مع مقرري القوائم الثلاث أن يشغل المحافظون الجدد من هذه البلدان الثلاثة المناصب الشاغرة في مكتب المجلس. وبذلك سيتولى السيد HARVEY المحافظ الممثل للمملكة المتحدة منصب رئيس المجلس والسيد آل ثاني، المحافظ الممثل لدولة قطر والسيد Karim المحافظ بالوكالة الممثل لبنغلاديش منصبي نائبي الرئيس.

26- **تولى السيد HARVEY (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) رئاسة الجلسة**.

افتتاح الجلسة (البند 1 من جدول الأعمال)

27- رئيس الجلسة، أعلن افتتاح الدورة الثلاثين لمجلس المحافظين ورحب بالمشاركين. وقال إن الدورة ستشهد اتخاذ قرارات بشأن قضايا هامة للصندوق وإن مناقشات المائدة المستديرة ستدرس موضوع الدورة وهو "العمالة وسبل العيش الريفية" وقال إن من أبرز جوانب هذه الدورة أنها ستوفر للأعضاء فرصة لإعادة التأكيد على التزامهم برسالة الصندوق وهي تمكين الفقراء من التغلب على الفقر.

28- وقال إنه يعتبر ترؤس المملكة المتحدة لمجلس المحافظين مرة أخرى شرفا كبيرا، وإن مكافحة الفقر الريفي ومساندة التنمية الزراعية محوران أساسيان من أجل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية التي مازال التقدم نحو تحقيقها بطيئا. وأضاف إن الثورة الخضراء في آسيا ساعدت على انتشال ملايين الناس من الفقر وإن ثمة دلائل في آسيا وأفريقيا على حد سواء على أن أي تحسينات تتم في الاقتصاد الريفي، وفي الزراعة خصوصا، تفضي إلى تحسينات في المجالات الاقتصادية الأخرى.

29- وقال إن العالم، مع ذلك، يتغير بسرعة، ومناقشات المائدة المستديرة ستتناول صلب التحديات التي تواجه الصندوق. فالعمالة وسبل العيش هي المجال الذي يحدد الصندوق من خلاله مجموعاته المستهدفة وميزته النسبية ويوظف فيه خبرته الهائلة من أجل تحديد التحديات واقتراح الحلول الابتكارية والمستدامة. وقال إن من واجب مجلس المحافظين ضمان حصول الصندوق على الدعم المالي والأدوات التي تمكنه من أداء مهمته، وبالتالي من الاضطلاع بدوره الأساسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف رئيس المجلس إن من دواعي سروره بناء على ذلك أن يعلن عن بدء نفاذ التجديد السابع لموارد الصندوق في 22 ديسمبر/كانون الأول 2006. وأشاد رئيس المجلس برئيس الصندوق وموظفيه لعملهم الدؤوب في هذا الصدد وهنأ الدول الأعضاء على دعمها المتواصل مضيفا أنه لابد من العمل يدا واحدة لضمان نجاح الدورة.

اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال) (GC 30/L.1)

30- **اعتمد جدول الأعمال (GC 30/L.1).**

حفل الافتتاح

31- **توجهت معالي السيدة Luísa Dias Diogo، رئيسة وزراء جمهورية موزامبيق ومعالي السيد Tommaso Padoa Schioppa وزير الاقتصاد والمالية في جمهورية إيطاليا إلى مقعديهما.**

32- **السيد بوغه** (رئيس الصندوق)، قال إن من دواعي سروره أن يرحب برئيسة الوزراء السيدة Dias Diogo إلى الدورة الثلاثين لمجلس المحافظين مضيفا أنها محافظة سابقة بحكم منصبها السابق كنائبة لوزير التخطيط والمالية تعرف الصندوق معرفة جيدة ولديها خبرة شخصية في توجيه الاستراتيجية الإنمائية الناجحة لموزامبيق وفي تنسيق الدعم الخارجي. وقال إنها سبق أن عملت رئيسة مشاركة لفريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالاتساق على صعيد المنظومة الذي أفاد كثيرا من علمها وخبرتها وأنها، شأنها شأن الصندوق، ملتزمة بالأمم المتحدة منظمة متماسكة فعالة وممولة تمويلا جيدا، وأضاف إن المجلس يستمد قوة من حضورها. وقال رئيس الصندوق إن إيطاليا التي تستضيف وكالات الأمم المتحدة الثلاث المعنية بالأغذية والزراعة والتنمية الريفية تقوم منذ زمن طويل بدور أساسي في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وبخاصة من خلال دعمها القوي لأهداف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وأضاف إن أبلغ دليل على التزام الوزير Padoa Schioppa الأكيد بالمساعدة الإنمائية هو المبادرة التي أطلقها مؤخرا بشأن التزام الأسواق المتقدمة بتوفير اللقاحات، وأوضح برهان على دعم إيطاليا المتواصل هو حضوره لهذا الاجتماع. ورحب الرئيس ترحيبا حارا بالسيد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي لا يجسد حضوره الشراكة المتينة القائمة بين الصندوق ودول مجلس التعاون فحسب، بل يجسد كذلك التزام السيد العطية الثابت والقديم تجاه الصندوق. وعبر الرئيس عن امتنانه للسيد الحربيش المدير العام لصندوق الأوبك للتنمية الدولية لحضوره الاجتماع، وقال إن صندوق الأوبك للتنمية الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية أنشئا قبل ثلاثين عاما كيما يمكنا الفقراء من تحسين حياتهم. وأضاف إن الشراكة بين الصندوقين هي اليوم أقوى من أي وقت مضى، فخلال السنوات الخمس السابقة أصبح صندوق الأوبك أكبر ممول مشارك في مشاريع الصندوق. وقال إن من دواعي سروره دائما أن يرحب بأصدقاء الصندوق الأعزاء من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وتحديدا هذه المرة بالسيدة **سيسولو** نائبة المدير التنفيذي للسياسات والشؤون العامة والقائمة بأعمال المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، والسيد **تيكل**، المدير العام المساعد لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وقال رئيس الصندوق إن حضورهما دليل على التعاون الوثيق القائم بين الوكالات الثلاث وعلى التزامها المشترك بتعزيز علاقة الشراكة فيما بينها. ويرد النص الكامل لكلمة الرئيس بوغه الترحيبية في الفصل 4.

كلمة الافتتاح لرئيسة وزراء جمهورية موزامبيق

33- **السيدة Dias Diogo** (رئيسة وزراء جمهورية موزامبيق)، ألقت كلمة افتتاحية يرد نصها الكامل في الفصل 4.

34- **رئيس الجلسة**، شكر رئيسة الوزراء السيدة Dias Diogo على كلمتها التي كانت بمثابة تذكير للمجلس بأهمية العمل يدا واحدة لتحسين حياة أشد الناس فقرا في العالم. وضم المجلس صوته إليها بالدعوة إلى

إنجاح إصلاح الأمم المتحدة الجاري من أجل التوصل إلى نهج متسق لمواجهة تحديات التنمية. وقال رئيس المجلس إن المجلس سيسترشد بكلمتها في أعماله.

الكلمة الرئيسية لوزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية

35- **السيد Padoa Schioppa** (وزير الاقتصاد والمالية في جمهورية إيطاليا)، ألقى بيانا باسم الحكومة الإيطالية يرد نصه الكامل في الفصل 4.

36- **رئيس الجلسة،** شكر الوزير Padoa Schioppa باسم مجلس المحافظين على كلمته التي أعاد فيها التأكيد على دعم إيطاليا المستمر للصندوق ولأسرة الأمم المتحدة ككل، وأثنى على ملاحظات السيد بوغه بشأن التزام الأسواق المتقدمة بتوفير اللقاحات، ذاك التحالف العالمي الفريد الذي يحظى بالتأكيد بدعم المملكة المتحدة.

37- **خرج الوزير Padoa Schioppa مودعا من قاعة الاجتماع.**

بيان أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية

38- ألقى **السيد العطية** (أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية) بيانا باسم مجلس التعاون يرد نصه الكامل في الفصل 4.

39- **رئيس الجلسة،** شكر السيد العطية على كلمته التي أكدت على الالتزام بعمل الصندوق ودعمه.

بيان المدير العام لصندوق الأوبك للتنمية الدولية

40- **السيد الحربيش** (المدير العام لصندوق الأوبك للتنمية الدولية)، ألقى بيانا باسم صندوق الأوبك للتنمية الدولية يرد نصه الكامل في الفصل 4.

41- **رئيس الجلسة،** شكر السيد الحربيش باسم مجلس المحافظين على ما تضمنته كلمته من مشاعر التضامن والأمل وقال إن الصندوق هو تجسيد فريد للشراكة القديمة القائمة بين منظمة البلدان المصدرة للنفط ومنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي والبلدان النامية. وأضاف إن وحدة الهدف التي عبر عنها ممثلو هذه المجموعات الثلاث تدعو إلى الارتياح.

رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة

42- تلا **رئيس الجلسة،** رسالة من السيد بان كي-مون، الأمين العام للأمم المتحدة يرد نصها الكامل في الفصل 4.

بيان رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (البند 3 من جدول الأعمال)

43- **السيد بوغه** (رئيس الصندوق)، ألقى بيانا يرد نصه الكامل في الفصل 4.

44- **رئيس الجلسة،** عبر عن تقدير مجلس المحافظين للسيد بوغه لما جاء في بيانه الشامل الذي سلط الضوء على تفاني موظفي الصندوق في تحقيق مهمته، كما شكره على قيادته الحكيمة والملهمة وقال إن المجلس يشكر أيضا سائر الموظفين على عملهم الممتاز.

رسالة من المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

45- **السيدة سيسولو** (نائبة المدير التنفيذي للسياسات والشؤون الخارجية والقائمة بأعمال المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي)، تلت رسالة من السيد موريس المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي يرد نصها الكامل في الفصل 4.

46- **رئيس الجلسة**، شكر السيدة سيسولو وطلب منها أن تنقل إلى السيد موريس شكر مجلس المحافظين على الرسالة القوية التي شدد فيها على أهمية العمل معا من أجل الوصول إلى عالم متحرر من انعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع.

رسالة من المدير من العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

47- **السيد تيكل** (المدير العام المساعد لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) تلا رسالة من الدكتور ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة يرد نصها الكامل في الفصل 4.

48- **رئيس الجلسة**، شكر السيد **تيكل** ، وطلب إليه أن ينقل إلى المدير العام تقدير مجلس المحافظين لرسالته المستنيرة وللعلاقات الممتازة والتعاون المتزايد بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق .

49- **غادرت رئيسة الوزراء Dias Diogo، والسيد العطية، والسيد الحربيش قاعة الاجتماع مودعين**.

50- **رئيس الجلسة**، دعا مجلس المحافظين إلى مشاهدة فيلم تسجيلي بعنوان "الميل الأول" عن مشروع ابتكاري يدعمه الصندوق في جمهورية تنزانيا المتحدة.

51- **تم عرض الفيلم التسجيلي**.

البيانات العامة (البند 4 من جدول الأعمال)

52- **السيد JU Kuilin** (الصين)، أشاد بالعمل الذي يقوم به الصندوق في إطار الجهود العالمية لمكافحة الفقر ومساندته للتنمية الريفية والحد من الفقر في الصين. وأضاف إن الفقر هو أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم لما ينطوي عليه من قضايا سياسية واجتماعية وبيئية وإن مساعدة الفقراء على الخروج من الفقر أصبحت دون شك من مسؤوليات المجتمع الدولي. وقال إن قيام منظمات دولية مثل الصندوق وحكومات عديدة في السنوات الأخيرة بتحري سبل الحد من الفقر أمر يدعو إلى الارتياح. وأضاف إن الإنجازات التي حققتها الصين في مجال الحد من الفقر قد أصبحت محل اهتمام عالمي. فقد وضعت الخطة الخمسية الأخيرة هدفا لها بناء ريف اشتراكي جديد مركزة على أنشطة تخفيف الفقر الموجهة إلى الابتكار والتنمية تكملها تدابير خاصة بالإغاثة من الفقر ونظام للضمان الاجتماعي الريفي. إلا أن التحدي ليس يسيرا، ففي الصين أعداد كبيرة من السكان مازالت تعيش في حالة الفقر المطلق وتحتاج إلى دعم طويل المدى من المجتمع الدولي.

53- وقال السيد JU Kuilin إن لدى وفده ثلاثة اقتراحات أولها ضرورة أن يواصل الصندوق مسيرة الابتكار على صعيد المؤسسة وأن ينطلق من ميزته النسبية وأن يتصرف بوصفه الوكالة الرئيسية لنقل الموارد على الصعيد العالمي وأن يكون أيضا قاعدة للمعرفة ومفاهيم التنمية ومنبرا للتعاون من أجل تخفيف وطأة الفقر. وثانيها ضرورة اضطلاع البلدان المتقدمة بمزيد من المسؤولية في الجهود الدولية من حيث تقديم المساهمات للصندوق وتخفيف الديون. أما ثالث الاقتراحات فهو ضرورة تعزيز شعور البلدان النامية

بالملكية مع الاستخدام المرن لمختلف نماذج الحد من الفقر وضرورة تحسين فعالية المساعدة الدولية وتوجيهها.

54- **السيد KHAN BOSAN** (باكستان)، قال إن عام 2006 كان سنة تغير للصندوق وإن باكستان تتطلع إلى الدور القيادي الذي سيضطلع به فريق الإدارة العليا الجديد. ونظرا لدور الصندوق كشريك أساسي في محاربة الفقر الريفي، فقد ضاعفت باكستان مساهمتها في التجديد السابع لموارد الصندوق وقد تزيد على ذلك أيضا. وفضلا عن هذا فإن مساهمة باكستان في مشاريع الصندوق في أراضيها قد وصلت إلى عشرة أضعاف استثمارات الصندوق فيها.

55- وأضاف السيد KHAN BOSAN إن قوة الصندوق تكمن في تفرده، ولذلك ينبغي له أن لا يحاول القيام بما يزيد عن قدرته أو بما يقوم به الآخرون على نحو أفضل. ولابد من تحسين تقاسم الأعباء والاستناد في توزيع الأعمال إلى مكامن القوة لدى شركاء الصندوق المعنيين. وينبغي أن تتوخى خطة العمل تعزيز الفعالية في تصميم المشاريع والإشراف عليها. وقال إن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء خطوة في الاتجاه السليم، ولكن ينبغي لهذا النظام أن لا يحاسب الفقراء على أوجه قصور ليست من صنعهم ولا أن يتخلى عن الهدف الأهم وهو الدفع بالفقر إلى غياهب التاريخ. وفيما يخص التسيير في الصندوق فإنه مما يدعو للقلق أن يستبعد أكثر من 100 من الدول الأعضاء المدرجة في القائمة جيم التي تضم 129 عضوا من عملية اتخاذ القرار، وعلى الصندوق أن يعزز الاستيعاب والتشارك. وعبر عن ارتياح باكستان لبدء نفاذ التجديد السابع لموارد الصندوق وأملها في مزيد من التعهدات المؤكدة ورحب بالاهتمام الذي يولى حاليا لمسألة فائض السيولة وعن أمله في إدارة حافظة الاستثمارات بصورة حسنة.

56- وأضاف السيد KHAN BOSAN، إن ارتفاع معدل النمو في العديد من بلدان آسيا والمحيط الهادي قد يساهم في الحد من الفقر، وإن القدرات المحلية على الابتكار وفي مجال إدارة المعرفة تشهد تحسنا، بينما يتوسع القطاع الخاص ويزداد التكامل الإقليمي. وقال إنه بوسع الصندوق أن يشجع على تقاسم شبكة المعارف الاستثمارية مع الأقاليم الأخرى، وإن باكستان سيسرها أن تساند نموذج الأعمال الجديد في الصندوق القائم على تبادل الخبرات. وأضاف إن النمو الاقتصادي الباهر في باكستان قد أدى إلى خفض مستوى الفقر من نحو 34 في المائة إلى 24 في المائة. إلا أن هذا لا يكفي، فباكستان مصممة على تحقيق النمو العادل. ولما كانت التنمية الريفية هي المدخل الأساسي لتحقيق ذلك فقد تمت مضاعفة المخصصات المطلوبة لهذه الغاية أربع عشرة مرة.

57- **السيد FAYOLLE** (فرنسا)، قال إن الصندوق قد أحسن صنعا بتركيز جهوده على المجالات التي مازال الفقر فيها يشكل عائقا كبيرا في وجه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد حافظت فرنسا على مستوى مساهمتها في التجديد السابع لموارد الصندوق. ومن شأن التوقيع الذي تم في نوفمبر/تشرين الثاني على اتفاق تعاون بين الصندوق والوكالة الفرنسية للتنمية أن يعزز علاقات العمل. وأضاف إن فرنسا تنتظر من الصندوق أن يحقق نتائج عملية وأن يحافظ على استدامته المالية وأن يعزز ميزته النسبية. وقال إن تقرير التقييم الخارجي المستقل، مع تأكيده على أهمية إجراءات الصندوق، قد شدد على ضرورة تحقيق تقدم في أداء الحافظة. وعلى الصندوق أن يقصر الأطر الزمنية ويحسن الإشراف ويعزز الأثر ويضمن الاستدامة، وثمة اتجاهات مشجعة في هذا الصدد. وقال إن فرنسا ترحب بمشاركة الصندوق في مناقشات المصارف متعددة الأطراف بشأن تخصيص الموارد على أساس الأداء، إلا أنها ترى أنه ينبغي لكل مؤسسة أن تحافظ على شخصيتها الخاصة في هذا المجال. وقال إن من شأن مجموعة عمل المجلس التنفيذي المعنية بالمسائل

العالقة أن تسلط الضوء على الاتجاهات الممكنة، وإنه يأمل في أن يؤدي حسن أداء الحافظة في أفريقيا إلى ضمان احترام قاعدة المحافظة على حصة أفريقيا.

58- وقال إن فرنسا لم تكن دائما تقر التوصيات المالية الرئيسية للصندوق ولكن توازنا ما قد تحقق الآن. ويدل النمو الفعلي الصفري للميزانية الإدارية على قدر مقبول من الصرامة رغم الحاجة إلى الاستمرار في بذل الجهود من أجل زيادة الإنتاجية. وينبغي للصندوق أن يسعى من أجل تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإطار القدرة على تحمل الديون، كما ينبغي للصندوق أن يحافظ على قدرته على الاتصال بكل الجهات المانحة لحشد الموارد لهذه الغاية. وعلى الصندوق أن يسهم في دراسة الآليات الابتكارية لتمويل التنمية وأن يعزز ميزته النسبية من خلال الاستفادة من مجالات تميزه. وعلى الصندوق أن يسهم أيضا في معالجة قضايا الهجرة وأن يسعى إلى تحسين أداء المزارع الأسرية. وقال إن فرنسا تحث الصندوق على إقامة شراكات من أجل توسيع نطاق المشاريع الابتكارية، وعلى تعزيز تعاونها مع مصرف التنمية الأفريقي من أجل النهوض بفعالية المساعدة وتحقيق مزيد من الشرعية، وعلى تقوية شراكاتها مع القطاع الخاص والمؤسسات الكبرى وتشجيع مشاركة الجهات المانحة البازغة.

59- **السيد حداد** (تونس)، قال إن الصندوق يستحق التهنئة على الجهود التي يبذلها حاليا من أجل تحسين كفاءة طرق عمله ليتمكن من مواجهة التحديات الناجمة عن التغيرات الاقتصادية/الاجتماعية الجارية على الصعيد العالمي، والتي تعكسها ميزانيته. وعبر عن أمله في أن تمثل السنة الأولى من التجديد السابع لموارد الصندوق نقطة تحول في منهجه، ولاسيما فيما يخص ضرورة إعادة النظر في شروط القروض بما يكفل مراعاة صعوبات التسديد التي قد تواجهها بعض البلدان، خاصة وأن هذه القروض تستهدف المجموعات الضعيفة. وأضاف إن الصندوق طرف في آليات عالمية مختلفة بموجب اتفاقيات للأمم المتحدة ويقوم بدور رئيسي في الجهود التي تبذل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإن لم تف جهوده في هذا المجال بالتوقعات على نحو كامل. وقال إنه ينبغي مراعاة الاحتياجات الخاصة بسكان الريف الذين ينبغي تعزيز مشاركتهم تدريجيا في تنفيذ المشاريع وتقييمها.

60- وأضاف السيد حداد إن تونس قد توصلت إلى نموذج للتنمية المتكاملة يركز على البعد الاقتصادي/الاجتماعي بهدف تحقيق التقدم وبناء مجتمع متوازن. ونتيجة للإصلاحات المترابطة التي نفذت في مجالات عديدة ارتفعت مستويات الدخل وأصبح فقراء الريف لا يمثلون سوى 3.9 بالمائة من السكان. إن الصندوق قادر بلا شك على أن يوظف موارده وخبراته من أجل استكشاف طرق جديدة لمساعدة الفقراء على مجابهة التحديات التي تواجههم الأمر الذي يتطلب توفير مزيد من التعاون من أجل تحقيق التنمية المستدامة واستئصال الفقر.

61- **السيدة GLAD** (النرويج)، التي تحدثت باسم بلدان الشمال، قالت إن الصندوق بحاجة إلى موظفين مهنيين وابتكاريين على سائر المستويات، وإن التعيينات الجديدة التي أصدرها رئيس الصندوق تبشر بالخير نظرا لما تنطوي عليه من إمكانات مجابهة التحديات القادمة ومع ذلك فإنه سيكون من الصعب تنفيذ برنامج العمل ما لم تتح الموارد التي تتعهد الدول الأعضاء بتقديمها للتجديد السابع لموارد الصندوق عندما تبرز الحاجة إليها. وقالت إن الصندوق قد حقق تقدما جيدا في إعادة تشكيل نفسه وفي تحديد منحى تركيز برامجه في ضوء دروس الماضي والتقييم الخارجي المستقل. وأضافت أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب بشكل أساسي التشديد على الابتكار وتوسيع النطاق والتمكين من إقامة الشراكات وتعزيز الاستدامة، وأن بلدان الشمال تود التأكيد مرة أخرى على أهمية تحديد مجال الصندوق الاستراتيجي والاستفادة من

ميزته النسبية، وهي تؤيد سياسة الاستهداف الجديدة وبخاصة التركيز الخاص على النساء ضمن المجموعات المستهدفة المحددة. وقالت السيدة GLAD أنها ترحب بنموذج برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد المستند للنتائج، كما ترحب بالتحول المقرر إلى الإطار القائم على إلى النتائج في الميزنة والتخطيط وغيرها من الأنشطة، ومع ذلك مازال على الصندوق أن يتحرك بكامله على الطريق الصعب من النوايا إلى التنفيذ.

62- وقالت السيدة GLAD إن الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي تواجه تحديا واضحا هو ضرورة التعاون مع بعضها البعض ومع كامل النظام الإنمائي متعدد الأطراف. وأضافت إن رئيس الصندوق قد قام بدور بناء جدا في الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على صعيد المنظومة، وأنه إذا ما استطاعت الأمم المتحدة أن تكون يدا واحدة بحق فإنها ستصبح أكثر من مجرد مجموعة من الأجزاء. وبتحديد أدق، فإن على الوكالات التي تقع مقارها في روما أن تعتمد نهجا مشتركا في التنمية الزراعية والريفية وأن تعمل معا على نحو أفضل لتعزيز الأمن الغذائي لمصلحة الفقراء؛ لهذا فإن روح التعاون التي عبرت عنها بيانات هذه المنظمات تدعو إلى الارتياح. وينبغي أن يلقى هذا النهج دعم مختلف الخبرات في الوكالات الثلاث وأن يكون جزءا من العمليات التحضيرية للتقديرات القطرية المشتركة والمبادرات التجريبية القطرية. إن بلدان الشمال تكرر دعمها للصندوق وتعبر عن تقديرها للتحسينات التي تم إدخالها، ولكن ليس المجال مجال زهو، فالصندوق بحاجة إلى أن يصبح أداة أفضل حتى من تلك القائمة حاليا من أجل تحسين حياة فقراء الريف.

63- **السيد CENTO** (إيطاليا)، شدد على دور الصندوق الأساسي في مكافحة الفقر الريفي، وبالتالي على مساهمته في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن إيطاليا تقدر تشديد رئيس الصندوق على أهمية تعزيز التعاون بين الوكالات التي تقع مقارها في روما، وتشيد بالصندوق لإطلاق عملية التجديد، وبخاصة اعتماد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ومع ذلك فإن لدى إيطاليا بعض التحفظات بشأن المعايير الصارمة المفروضة على أداء البلدان المستفيدة نظرا لأنه ليس من السهل تقييم الأوضاع المختلفة في المناطق الريفية بواسطة مؤشرات كمية فحسب، ولأنه من الصعب قبول بعض التعديلات في تخصيص الموارد لأسباب اجتماعية وسياسية. ومع ذلك فإن المرحلة التجريبية من النظام الجديد قد سمحت بتسليط الضوء على بعض مشكلات التنفيذ. وقال إن إيطاليا ترحب بتعديل تخصيص الموارد لضمان المحافظة على النسبة المئوية من المساعدات التي تقدم لأفريقيا جنوب الصحراء، وللحد من استخدام عامل السكان كعامل ترجيحي. وأفضل المؤشرات هو عدد سكان الريف بالاقتران مع مستوى الدخل.

64- وأضاف السيد CENTO إن إيطاليا لازالت مقتنعة بضرورة المحافظة على الميزنة على أساس النمو الصفري، وتطبيق ذلك بشفافية على كل المصروفات الإدارية. وقال إنه يسعده أن الصندوق يستخدم منحه لتحسين استخدام الموارد الطبيعية وأنه يعلق أهمية على تقدير الأثر البيئي. فنهج الصندوق في هذا الشأن قد أقرته الأمم المتحدة في سياق الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وإيطاليا كانت دائما تؤيد طلب الصندوق الوصول إلى حساب أمانة البنك الدولي بشأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي ترحب بالقرار الإيجابي الذي اتخذ مؤخرا بهذا الصدد. ومساهمة إيطاليا في هذا الحساب في إطار الصندوق تفوق أربعة ملايين دولار أمريكي. وإيطاليا، بصفتها الدولة المضيفة للصندوق، تساهم في تكاليف انتقال الصندوق إلى المبنى الجديد. وقال إنه بصفته محافظا جديدا فإنه يأمل بأن يكثف صلاته بالصندوق وأن يمثل مصالح ومساهمات وزارة الاقتصاد والمالية وغيرها من الوزارات والكيانات

الإيطالية المعنية بالتنمية. ودعا إلى اتخاذ إجراءات حاسمة في مجال الإعلام لتسليط الضوء بشكل أشد على الصندوق ضمن إيطاليا.

65- **السيد NASUTION** (إندونيسيا)، قال إن من الضروري أن تقوم الدورة الثلاثون في سياق تركيزها على العمالة وسبل العيش الريفية ومهام الصندوق الأساسية بمعالجة تحديات الاقتصاد العالمي الجديد. وقال إن القروض التي قدمها الصندوق لإندونيسيا منذ عام 1980، بلغت 278 مليون دولار أمريكي وعادت بالفائدة على الملايين من سكان الريف وأنه يأمل في أن يلقى المشروع الجديد لصالح سكان بابوا موافقة المجلس التنفيذي خلال عام 2007. وأضاف إن إندونيسيا تأمل في الحصول على دعم متواصل من الصندوق من أجل تنفيذ برامجها في مجال التنمية الريفية وإعداد استراتيجيتها القطرية على أساس نهج الملكية القطرية؛ وهي ترحب أيضا بأنشطة خطة العمل الرامية إلى تحسين الفعالية الإنمائية للصندوق، وبالإطار الاستراتيجي المعدل للفترة 2007 - 2010 وهي تنوي في هذا السياق تنظيم برنامج تثقيفي تشارك فيه المنظمات التي تقع مقارها الرئيسية في روما لتمكين الدارسين والباحثين من اكتساب مزيد من المعلومات عن الوكالات وتلقي مواد منها.

66- وأضاف إن على الصندوق أن يولي اهتماما أكبر لتطوير أنواع من الوقود البيولوجي في المناطق الريفية بهدف حل بعض مشاكل الطاقة في هذه المناطق وتوفير فرص لتوليد الدخل. وإندونيسيا شرعت فعلا بأنشطة في هذا المجال وهي تدعو الصندوق إلى الاستثمار في البرنامج وإلى حضور الحلقة الدراسية عن الوقود البيولوجي التي ستعقد خلال النصف الثاني من عام 2007؛ كما أن إندونيسيا تحث الصندوق على الإسهام في التصدي لإنفلونزا الطيور قبل أن يتحول إلى جائحة، وهي ترحب بالمساعدة التقنية أو المنح الخاصة أو القروض الميسرة أو أي تدابير أخرى.

67- وقال السيد NASUTION إن إندونيسيا ترحب بتعيين فريق الإدارة الجديد، ولكنها ترى أن تشكيلة موظفي الصندوق لا تعكس توزيعا جغرافيا متوازنا، وتعتقد أنه يتوجب على وجه الخصوص تعيين مزيد من الموظفين من البلدان النامية. وقال إن نتائج اجتماعات اللجنة المخصصة التي شكلها المجلس التنفيذي لاستعراض حقوق تصويت الدول الأعضاء ودور وفعالية وعضوية المجلس التنفيذي ما زالت دون التوقعات. وإندونيسيا تتطلع إلى مزيد من التوصيات المرضية بشأن قضايا حقوق التصويت والعضوية في المجلس التنفيذي.

68- **رفعت الجلسة في الساعة 1:10 بعد الظهر.**

(ii) المحضر الموجز للجلسة الثانية من الدورة الثلاثين المنعقدة في الساعة 5.40 بعد ظهر يوم الأربعاء، الموافق 14 فبراير/شباط 2007.

رئيس الجلسة: عبد الرحمن بن خليفة آل ثاني (قطر)

	الفقرات
البيانات العامة (البند 4 من جدول الأعمال، تابع)	96-70
– نيكاراغوا (بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي)	72-70
– جمهورية كوريا	75-73
– الجمهورية العربية السورية	78-76
– كينيا	81-79
– كولومبيا	83-82
– جمهورية إيران الإسلامية	85-84
– توغو	88-86
– مصر	90-89
– غواتيمالا	92-91
– الجماهيرية العربية الليبية	94-93
– موريشيوس	96-95

69- **دعيت الجلسة إلى الانعقاد في الساعة 5.40 مساء.**

البيانات العامة (البند 4 من جدول الأعمال، تابع)

70- **السيد COEN MONTEALEGRE** (نيكاراغوا)، قال متحدثا نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبى، إن المجموعة ترحب بنتائج التجديد السابع لموارد الصندوق الذي يمثل مقداره زيادة كبيرة، وقال إن المجموعة تؤيد برنامج العمل والميزانية المقترحين للفترة 2007-2009، وخاصة تخفيض التكاليف الإدارية، وتحث جميع الأعضاء على دفع مساهماتهم في أقرب وقت ممكن. ومن المؤكد أن الصندوق يحاول مواجهة تحديات الألفية الجديدة عن طريق خطة عمله. وقد لاحظت المجموعة أن النموذج الجديد لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية، والصيغة الجديدة للموافقة على المشروعات، ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء يجري استخدامها يوميا، وأن الإطار الاستراتيجي للفترة 2007-2010 سيعدل على ضوء التجربة. أما فيما يتعلق على وجه الخصوص باعتماد سياسة الإشراف ودعم التنفيذ مؤخرا، فإن المجموعة تقدر العمل الذي اضطلع به مكتب التقييم، وتؤيد برنامج عمله وميزانيته للعام 2007. ويدل عدم اعتماد المجلس التنفيذي لاستراتيجية إدارة المعرفة على الحاجة إلى إجراء مزيد من المشاورات بهدف وضع مقترحات صحيحة. وفي هذا الصدد، ينبغي توزيع جميع وثائق السياسات والاستراتيجيات في وقت مناسب بكل اللغات الرسمية، وأن تتمتع جميع الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية بخدمات الترجمة الفورية بالأسبانية.

71- ورحب المتحدث بتشكيل فريق العمل المعني بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، لأن من الممكن تحسين النظام الجديد. وقال إن الاقتراح الرامي إلى إحلال "السكان الريفيين" محل متغير "مجموع السكان" يثير مشكلة خطيرة إذ لا يوجد تعريف مقبول للتعبير الثاني، كما أنه يقتضي تغيير جميع المتغيرات الأخرى. كما ينبغي لفريق العمل النظر في كيفية التفرقة بين البلدان المتلقية للقروض بشروط تيسيرية للغاية والبلدان المتلقية للقروض بشروط عادية.

72- وقال إن المجموعة تأسف لعدم تعيين أي موظفين مهنيين من أمريكا اللاتينية على مستوى الإدارة العليا، وإنها بصفة عامة تحث الصندوق على تعيين المزيد من المهنيين من البلدان النامية. كما أن المجموعة تود أن تعرف ما إذا كان منصب المدير الإقليمي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وهو المنصب الذي يجب أن يكون من يشغله من أمريكا اللاتينية، قد شُغل بالفعل. وقال إن تكفل الصندوق بمرفق تمويل المنح الخاص بالسكان الأصليين يعد اعترافا بالعمل الذي اضطلع به الصندوق في ذلك المجال. وينبغي أن توفر لمرفق تمويل المنح الموارد الضرورية لأداء مهامه، وينبغي تخصيص تلك الموارد على نحو عادل وشفاف للسكان الأصليين. وإن الصندوق ليستحق التهنئة على عقد الموائد المستديرة لأن الموضوعات التي ستناقش أساسية لعمله.

73- **السيد MIN** (جمهورية كوريا)، قال إن حكومته أعادت التأكيد على تعاونها مع الصندوق عندما التقى رئيس الصندوق بوزير الزراعة في مايو/أيار 2006.

74- وقال إن ما يشهده العالم من كوارث طبيعية وأوبئة شاملة عديدة وجوع وفقر نتيجة للنزاعات الإقليمية والعنصرية يعرقل التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وللمساعدة على تحقيق أهداف الصندوق، زادت جمهورية كوريا مساهمتها بنسبة 20 في المائة في التجديد السابع لموارده. كما أنها تعقد في الوقت الحاضر حلقة عمل في مارس/آذار عن قضايا استئصال الفقر. وهي تسهم بمليون دولار أمريكي في البنك

الدولي للمساعدة على مقاومة إنفلونزا الطيور، بالإضافة إلى بدء دورة تدريبية عن انتقال التكنولوجيا اللازمة لتشخيص إنفلونزا الطيور إلى البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وتوفير أدوات اختبار قيمتها 000 100 دولار أمريكي للتعاون في مكافحة الفقر والجوع. وفي سنة 2006 أعلنت الحكومة أنها ستزيد مساعدتها الإنمائية الرسمية عن طريق مبادرتها الأفريقية. وهي ستبحث عن طرق أخرى للتعاون مع الصندوق من أجل تعزيز التنمية الريفية.

75- وقال المتحدث إن الصندوق يعتقد عن وجه حق أن أفضل طريقة لمعالجة الفقر الريفي هي زيادة فرص العمل المتاحة للسكان الريفيين؛ وإن جمهورية كوريا قد تصدت بنجاح لنقص الأغذية والفقر الريفي فيها في الستينيات عن طريق حركة "القرية الجديدة" التي عززت البنى الأساسية الزراعية وخلق الوظائف. وقد بينت التجربة في بلده أن تنمية الموارد البشرية في المناطق الريفية أمر على نفس قدر أهمية توفير المساعدة المادية، وهو درس يجري الآن تقاسمه مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وينبغي في الواقع تقاسم شتى أمثلة التنمية الريفية الناجحة مع الدول الأعضاء في الصندوق عن طريقه.

76- **السيد سفر** (الجمهورية العربية السورية)، لاحظ تواصل جهود الصندوق وإنجازاته في استئصال الفقر وسوء التغذية، وقال إن أداء الصندوق يمكن تحسينه رغم القيود المالية كما يمكن توسيع نطاق أنشطته عن طريق مبادرات وسياسات ومنهجيات جديدة.

77- وقال إنه وبالنظر لما للقطاع الزراعي من أهمية اجتماعية اقتصادية بالنسبة للتنمية المستدامة، فإن الجمهورية العربية السورية تعطي للزراعة مكاناً بارزاً في خططها الإنمائية الوطنية عن طريق سلسلة متواصلة من الاستراتيجيات الطموحة في مجال الحد من الفقر تركز على مجالات مثل النمو الاقتصادي وفرص العمل والعدالة الاجتماعية والتدريب وبناء القدرات. ويعد استخدام الموارد الطبيعية على النحو الأمثل والمستدام وسيلة أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية الشاملة، وضمان الأمن الغذائي، وتحديث وسائل الإنتاج. وقال إن الجهود التي يبذلها بلده في بناء القدرات المؤسسية تركز تركيزاً خاصاً على المؤسسات العامة التي تقدم الدعم الرئيسي للقطاع الريفي. كما أن برنامج البلد الحالي في مجال الإصلاح الاقتصادي يركز على دور النساء بغية تحقيق آمال المجتمعات المحلية المستهدفة وتهيئة بيئة اجتماعية اقتصادية تمكينية لفقراء الريف.

78- غير أن ثمة حاجة، رغم ما تحقق من نجاح، إلى مزيد من العمل لزيادة الإنتاج الزراعي، وخفض تكاليف الإنتاج، وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق. وتسعى الجمهورية العربية السورية، بالإضافة إلى جهودها في مجال التنمية الزراعية والحد من الفقر، إلى إنهاء الحرب والنزاع في منطقة الشرق الأوسط ووضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية الأمر الذي يعرقل تنميتها، وذلك خاصة بسبب تأثير الممارسات الإسرائيلية على الزراعة والبيئة. وتتطلع الجمهورية العربية السورية إلى مزيد من التعاون مع الصندوق، وهي تقدر المساعدة التي يقدمها الصندوق وغيره من المنظمات إلى جميع البلدان النامية.

79- **السيد MUIRURI** (كينيا)، أكد على أن من المهم بالنسبة للصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف المؤتمر العالمي للأغذية. وقال إن الحكومة الكينية، بالنظر إلى اقتناعها بالأولوية التي ينبغي أن تُعطى للتنمية الزراعية والريفية، قد وضعت السياسات والتدابير اللازمة لخلق فرص العمل وتوليد الثروات وإنعاش القطاع الزراعي. ورغم أن الزراعة ستستمر بوصفها النشاط الرئيسي بالنسبة لفقراء الريف في كينيا، فإن أهمية الأنشطة غير الزراعية في تزايد. وفي هذا السياق يعد نهج سلسلة التنمية وسيلة مناسبة

لتحديد الفرص الممكنة لتحقيق التنمية الريفية وتعزيز موارد الرزق الريفية. وقال المتحدث إنه يتطلع بناء على ذلك إلى نتائج مناقشات الموائد المستديرة بشأن النهوض بالعمالة الريفية عن طريق ذلك النهج.

80- وحث الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التي يستضيفها الصندوق، على تقوية أنشطتها في دعم الجهود الوطنية والإقليمية الجارية من أجل بناء موارد مستدامة للرزق في المناطق المعرضة للقحط في كينيا والقرن الأفريقي. كما قال إنه يتطلع إلى زيادة كبيرة في حافظة القروض والمنح المقدمة من الصندوق إلى كينيا وفقا لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وإن كان يقلقه أن تطبيق النظام قد يعرقل وصول البلدان الفقيرة ذات الأنظمة البيروقراطية الضعيفة إلى التمويل. وهو يدعم بناء على ذلك توصية المجلس التنفيذي الرامية إلى دعوة فريق للعمل إلى الانعقاد من أجل التوصل إلى فهم القضايا ذات الصلة على نطاق واسع.

81- وقال إن زيادة اعتمادات الميزانية المخصصة للزراعة في كينيا، بالإضافة إلى غير ذلك من الاستثمارات والبيئة السياسية المواتية، قد أدى بالفعل إلى مستوى أعلى من النمو الاقتصادي والإنتاج الزراعي. وقال إنه واثق من أن الشراكة القائمة بين الصندوق وبين بلده ستستمر على قوتها، واستشهد في ذلك بعدد من المشروعات المدعومة من الصندوق مؤخرا والتي تستجيب لأولويات كينيا في مجال التنمية الزراعية والريفية.

82- **السيد PRETELT DE LA VEGA** (كولومبيا)، قال إن الصندوق يتطلب التضامن من جميع أعضائه، وهو ما يعنى مراعاة الغير أكثر من مراعاة النفس؛ وإن قروض الصندوق توجه بناء على ذلك إلى أفقر المزارعين في البلدان المتلقية. كما أن التضامن يعني أن الدول الأعضاء يجب أن تزيد مساهماتها في الصندوق بالتدريج لأن عدد الفقراء في تزايد؛ وهو يعني أخيرا أنه ينبغي للدول الأعضاء تقاسم التجارب التي قد تكون مفيدة للغير.

83- وقال المتحدث إن النظم الحاكمة في بعض البلدان تحول دون المشاركة في المصالح، ولكن كولومبيا قد خلت من الدكتاتورية منذ 50 سنة، وهي تُحكم ديمقراطيا بمقتضى دستورها وقوانينها. غير أن الحكومة مضطرة إلى تخصيص موارد مفرطة لمكافحة حرب العصابات الجارية والاتجار في المخدرات والسلاح. ومما يبعث على التفاؤل، في ظل الصعوبات الاقتصادية في بلد ما زال فقيراً جدا، أن البطالة قد انخفضت وأن الفوائد الاجتماعية قد ازدادت. والدرس المستفاد هو أن العنف لا يولد إلا الفقر بينما يولد السلام فوائد حقيقية. وقد انخفض عدد أفقر الفقراء من 30 في المائة إلى 20 في المائة نحو هدف يبلغ 8 في المائة. ولكن كولومبيا ما زالت تحتاج إلى دعم دولي من أجل إعادة إقرار النظام العام ومكافحة الاتجار في المخدرات والأسلحة مع البحث في الوقت نفسه عن حلول سياسية تفاوضية في إطار القانون المحلي.

84- **السيد AL HABIB** (جمهورية إيران الإسلامية)، أعرب عن تقدير حكومته لعمل الصندوق في مجال الحد من الفقر في جميع أنحاء العالم. وقال إن حشد الموارد عن طريق البلدان المتقدمة أساسي في تقوية التعاون الدولي وجهود الصندوق. غير أنه رأى أن من الضروري، رغم أن الصندوق قد أجرى إصلاحات واسعة النطاق لمواءمة نفسه مع البيئة والتحديات الدولية الجديدة، إدخال مزيد من الإصلاح لجعل المؤسسة أكثر شفافية وديمقراطية.

85- وقال إن الموضوع الذي تم اختياره للدورة الثلاثين لمجلس المحافظين يدل على الأهمية التي يوليها الصندوق للتنمية الريفية، وإنه يتطلع إلى مناقشات الموائد المستديرة. وتعد الزراعة في بلده، بسبب موارده

الغنية المتنوعة، أحد أهم قطاعات الاقتصاد، فهي تؤدي دورا حاسما في التنمية الوطنية والأمن الغذائي. وقد أجرى البلد، عقب مؤتمر القمة العالمي للأغذية في 1996، إصلاحاً هيكلياً كبيرا في القطاعين الريفي والزراعي، وهو ما أدى إلى نمو سريع رغم تواتر نوبات القحط الشديد في عدد من الأقاليم. ويرجع كثير من إنجازات البلد إلى التطوير الهيكلي واتباع سياسات سليمة والاستثمار الحكومي في القطاعين العام والخاص، والسياسات الداعمة لبيئة موائمة في القطاع الزراعي وتشجيع المشاركة المحلية في الزراعة والقطاعات الريفية الأخرى

86- **السيدNAGOU** (توغو)، أعرب عن الامتنان لدعم الصندوق لبلده، ورحب بفرصة العمل مع بلدان أخرى لإيجاد أفضل الحلول لمشكلات القطاع الريفي العديدة في جميع أنحاء العالم، وخاصة في البلدان النامية. ومن هذه الحلول التدابير الرامية إلى تحسين فعالية وكفاءة الصندوق في الحد من الفقر الريفي، وإيجاد تمويل كاف يُتيح للشباب إنشاء المشاريع وتشجيع القطاعين العام والخاص على التعاون في وضع إطار لإيجاد فرص عمل ريفية جديدة.

87- وقال إن بلده يبحث أيضا عن حلول لتلك المشكلات بعد فترة طويلة من القلاقل الاجتماعية والسياسية التي أدت في سنة 2001 إلى توقف التعاون مع الاتحاد الأوربي والتمويل المقدم من الصندوق، وذلك نتيجة لعدم تسديد المتأخرات. إلا أن تكوين حكومة وحدة وطنية في 2005 قد أدى إلى إحلال السلام والتماسك الاجتماعي وتمخض عن استئناف النشاط الاجتماعي والاقتصادي في البلد، واستئناف التعاون مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما سمح للحكومة بزيادة جهودها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

88- ولما كانت الزراعة تمثل 40 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في توغو، فإنها ترحب بالنهج الذي يتبعه الصندوق في برنامج عمله وميزانيته لسنة 2007 من أجل تعزيز التنمية الزراعية والريفية. وقال المتحدث إن حكومته تعرب عن أملها بناء على ذلك في أن يساعدها الصندوق وغيره من الجهات المانحة على بلوغ الأهداف المحددة في سياساتها الزراعية الجديدة والسياسات التي ستقترح في البرنامج الوطني للأمن الغذائي. وسيكون دعم الصندوق ذا أهمية حيوية لأن الحكومة لا تستطيع تحقيق أهدافها إلا إذا ضمنت حداً أدنى من الموارد المالية اللازمة لوضع إطار موات لنمو الإنتاجية وخلق الوظائف وفرص الاستثمار والحد من الفقر.

89- **السيد راشد** (مصر)، قال إن الصندوق قد مول، منذ إنشائه من ثلاثين سنة، ما يزيد على 650 مشروعا في 115 بلدا مما أدى إلى تحسين الظروف المعيشية الريفية والأمن الغذائي، غير أنه ينبغي رفع مستوى الآليات الإقليمية والدولية بغية ترشيد الموارد وتلافي الازدواج في مواجهة التحديات الناجمة عن الفجوة الإنمائية بين الشمال والجنوب، ونظام التجارة الدولية غير العادل وضعف الاستثمارات في مجال الزراعة. أما مصر فإنها تتطلع إلى مزيد من التعاون واستمرار التشاور مع الصندوق وغيره من الوكالات في مكافحة ومعالجة العواقب المترتبة على الظواهر التي نشأت مؤخراً مثل إنفلونزا الطيور، وهي لهذا الغرض أنشأت هيئة متخصصة تكرس جهودها لاحتواء المرض وتوعية الجمهور به.

90- وقال المتحدث إن مصر تواصل تنفيذها لاستراتيجية إنمائية زراعية تقوم على عدة أشياء منها تحقيق معدلات أعلى في مجال الإنتاجية الزراعية، واستصلاح الأراضي لأغراض الزراعة، وزيادة الصادرات الزراعية، والإفادة من ترتيبات التجارة الحرة الإقليمية والدولية مع الشركاء. ولما كانت مصر تدرك أهمية التعاون متعدد الأطراف وتبادل المعلومات والمشروعات المشتركة في مجال الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، فقد أسهمت على نحو نشط في عمل مبادرات إنمائية مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية

أفريقيا التي خصصت لها ما يزيد على 8 مليارات جنيه مصري. كما قدمت مساعدات تقنية إلى أفريقيا من خلال صندوق مخصص، ومساعدات إنسانية في حالات الطوارئ إلى البلدان التي تعاني من نقص الأغذية، وذلك بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي. وقال إن مصر تقدر أكبر التقدير تعاونها العريق مع الصندوق، وقد نفذت عدة مشروعات ناجحة على النطاق القطري بفضل قروض الصندوق. والواقع أن موافقة المجلس التنفيذي بالإجماع على مشروع جديد للتنمية الريفية في صعيد مصر تبشر بخطوة مهمة أخرى إلى الأمام دعما لخططها الإنمائية الوطنية.

91- **السيد LÓPEZ FIGUEROA** (غواتيمالا)، قال إن الحرب على الجوع ينبغي أن تشن بأساليب مبتكرة؛ وإن الزراعة العالمية تمر بسبب العولمة بتغير هيكلي تاريخي يتضمن، من بين ما يتضمن، الطاقة الزراعية والتكنولوجيا الحيوية، والتغير المناخي، وجولة المفاوضات التجارية في الدوحة. ومن المقرر أن تستضيف غواتيمالا في يوليو/تموز الدورة الرابعة عشرة للجنة الزراعة للبلدان الأمريكية، والاجتماع الوزاري الرابع بشأن الزراعة والحياة الريفية حيث ستناقش تلك الموضوعات والتدابير المنسقة على نطاق القارة. وفي أغسطس/آب سيعقد في غواتيمالا الحوار بين البلدان الأمريكية بشأن إدارة المياه لمناقشة النتائج المترتبة على قضايا المياه بالنسبة للحياة البشرية ككل. وفي مارس/آذار ستستضيف غواتيمالا اجتماعا لمجلس محافظي مصرف التنمية في البلدان الأمريكية الذي سيحاول إيجاد وسائل جديدة لتمويل برامج التنمية. وستتيح هذه الاجتماعات فرصة للتفكير بشأن دور التعاون متعدد الأطراف وهيئات التمويل في إنشاء وتعزيز المؤسسات التي تسهل حسن التسيير.

92- وقال المتحدث إن لغواتيمالا في مجال العمل مع الصندوق تجربة مُرضية كان لها مزية إضافية لأنها ساعدت على إصلاح النسيج الاجتماعي في المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاع المسلح. ولكنها تدل على أن الاستعراض الدوري لمؤشرات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ينبغي أن يجرى بصورة أكثر تواترا، أو أن تقسم فترة السنوات الثلاث الحالية إلى فترات أصغر لأنه ينبغي مراعاة الخصائص التقنية والسياسية والإدارية المختلفة داخل الولايات وفي تصميم البرامج التي يضطلع بها الصندوق نفسه.

93- **السيد المنصوري** (الجماهيرية العربية الليبية)، قال إن بلده يواصل السعي إلى تحقيق الأهداف التأسيسية للصندوق رغم الحظر السابق الذي عرقل عددا من المشروعات الإنمائية الطموحة، وخاصة في مجال الزراعة والإنتاج الزراعي، وبذلك أثر على المستوى العام للدخل. وبما أن بلده مشارك نشط في عمل الصندوق عبر السنين، فإنه يتطلع إلى زيادة تعاونه مع الصندوق في الأمور المتعلقة بالتصحر والآفات الزراعية وصون السُلالات الوراثية المحلية.

94- وقال المتحدث إن للصندوق دورا متزايدا على الدوام يؤديه في استئصال الفقر بإنشاء برامج جديدة في المناطق الريفية الفقيرة بغية بلوغ الهدف الإنمائي للألفية فيما يتعلق بخفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع بمقدار النصف في الموعد المحدد بسنة 2015. كما أن الصندوق، بوصفه مضيفا للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، يؤدي دوراً هاماً في الجهود الرامية إلى مكافحة مشكلات التصحر والقحط التي تؤثر تأثيراً شديداً على بعض المناطق في أفريقيا وآسيا. وهو يشارك أيضا في الجهود الحميدة الرامية إلى الحد من الأضرار التي تتعرض لها الزراعة بسبب آفات الجراد الصحراوي في تلك المناطق ذاتها. وأكد المتحدث على ضرورة الاضطلاع بأعمال داعمة تستهدف تحسين استخدام الموارد المائية والحيوانية شديدة التنوع في أفريقيا على نحو مستدام من أجل رفاهية واستقرار شعوبها، واختتم حديثه بالتشديد على أهداف الصندوق والثناء على إنجازاته حتى الآن.

95- **السيد CANGY** (موريشيوس)، قال إن اقتصاد بلاده يعتمد اعتمادا شديدا على صادرات المنسوجات والسكر وعلى السياحة. غير أن هذه الأنشطة معرضة للخطر بسبب تفكيك الترتيبات المتعلقة بالمنسوجات المتعددة الألياف في منظمة التجارة العالمية؛ وانخفاض سعر السكر بنسبة 5 في المائة بموجب بروتوكول السكر لمجموعة البلدان المصدرة للسكر في أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي، والذي سيصبح انخفاضاً بنسبة 36 في المائة بحلول 2009؛ وبسبب ارتفاع أسعار النفط. وقد انخفض إسهام الزراعة في إجمالي الناتج المحلي من 23 في المائة في 1970 إلى 5.8 في المائة في 2005. وبغية توسيع قاعدة الاقتصاد يجري إقامة مركز للأغذية البحرية من أجل تعظيم الدخل المستمد من الموارد في المنطقة الاقتصادية الحصرية للبلد. وقال المتحدث إن حكومته ترى أن المعاملة بالمثل في مجال فتح الأسواق ينبغي أن تكون غير متناظرة، وأن تُطبق بحيث لا يكون لها تأثير ضار على الصناعات المحلية أو العمالة أو دخل الحكومة، فهي جميعا ذات أهمية حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر.

96- وقال إن موريشيوس مدرجة في قائمة "المشروعات الاحتياطية" في البرنامج الإقراضي التأشيري في الصندوق لسنة 2007. وقد زار البلد فريق من الصندوق؛ وحدد مجموعتين من أضعف المجموعات وهما: 000 28 صاحب حيازة صغيرة لقصب السكر و5000 شخص من صيادي الأسماك المحترفين في البحيرات، ويرجع فقرهم إلي حد بعيد إلى الإفراط في الصيد وقلة استغلال القطاعات غير التقليدية. وسيتضمن البرنامج إدارة الموارد البحرية على نحو مستدام وتنويع الإيرادات وفرص العمل الريفية. غير أن اقتراح فريق الصندوق الرامي إلى تمويل عنصر المنح في البرنامج من الأموال الحكومية غير مقبول بالنسبة لبلد المتحدث بالنظر إلى وضعه الاقتصادي. وقال إن موريشيوس لا تستطيع تلقي قرض الصندوق إلا إذا كان سعر الفائدة قريبا من سعر القرض الحالي المقدم لبرنامج التنويع الريفي، أي 2.2 في المائة. واقترح تقديم دعم سعر الفائدة، وطلب إلى الصندوق النظر في طرق بديلة لتقديم تسهيلات للقروض الميسرة للفقراء، وقال إن هذه التسهيلات قد تقوم على أساس المشروعات التي ثبتت صحتها مثل مصرف غرامين.

97- **رفعت الجلسة في الساعة 7.00 مساء.**

(iii) المحضر الموجز للجلسة الثالثة من الدورة الثلاثين المنعقدة في الساعة 9.40 صباح يوم الخميس، الموافق 15 فبراير/شباط 2007.

رئيسا الجلسة: **FAZLUL KARIM (بنغلاديش)**
JAMES HARVEY (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)

	الفقرات
البيانات العامة (البند 4 من جدول الأعمال، تابع)	122-99
- النمسا	101-99
- تايلند	103-102
- جمهورية تنزانيا المتحدة	106-104
- المكسيك	109-107
- الكونغو	111-110
- ألمانيا	113-112
- الجزائر	115-114
- ملديف	117-116
- تشاد	119-118
- بنغلاديش	122-121
تقرير عن التجديد السابع لموارد الصندوق (البند 5 من جدول الأعمال)	126-123
القوائم المالية المراجعة للصندوق لعام 2005 (البند 6 من جدول الأعمال)	131-127
الميزانية الإدارية للصندوق ولمكتب التقييم لعام 2007 (البند 7 من جدول الأعمال)	142-132
انتخاب الأعضاء والأعضاء المناوبين في المجلس التنفيذي (البند 8 من جدول الأعمال)	147-143
البيانات العامة (البند 4 من جدول الأعمال، تابع)	186-148
- جمهورية أفريقيا الوسطى	149-148
- الأرجنتين	151-150
- كيريباس	154-152
- الولايات المتحدة الأمريكية	157-155
- نيجيريا	159-158
- نيبال	162-160
- مالي	164-163
- السودان	167-165
- البرازيل	169-168
- هايتي	171-170
- اليمن	174-172
- اليابان	176-175
- بيرو	179-177
- بوروندي	181-180
- المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	183-182
- إسرائيل	186-184

98- **عقدت الجلسة في الساعة 9.40 صباحا**

البيانات العامة (البند 4 من جدول الأعمال، تابع)

99- **السيد OEHLER** (النمسا)، أعرب مجددا عن التزام بلاده ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وعن توقعها بأن يعمل الصندوق على بلوغ هذه الأهداف. وينبغي لخطة عمل الصندوق لتحسين فعاليته الإنمائية أن تساعد على تحقيق نتائج قابلة للقياس والوصول إلى مستوى مرتفع نسبيا للتجديد السابع للموارد حتى يتمكن من زيادة حجم قروضه السنوية بنسبة 10% ومن ثم زيادة تأثيره بنفس القدر. ويعتمد نجاح الصندوق على العناية بعمليات التخطيط، والتركيز على التمكين الشامل لفقراء الريف من خلال زيادة إنتاج الأغذية، وتوليد الدخل، وتحسين الوصول إلى الأراضي والمياه، وتقديم الخدمات المالية في المناطق الريفية، وتيسير وصول المنتجات الريفية إلى الأسواق، وتحسين توزيع تقنيات الإنتاج والتسويق، ودعم المنظمات المعنية بها. وينبغي على وجه التحديد تمكين نساء الريف من خلال التعليم وتحسين الأحوال الصحية العامة. وينبغي أن تشكل مشروعات الصندوق جزءا لا يتجزأ من العمليات القطرية، ومتابعة أدائها لفترة طويلة. وينبغي للصندوق أن يشارك، عبر دعم حضوره الميداني، مشاركة ملموسة في استراتيجيات الحد من الفقر في البلدان المتلقية.

100- وأضاف قائلا إن من بين الأهداف الرئيسية للتعاون الإنمائي للنمسا زيادة الدعم المقدم للنساء في البلدان النامية. وثمة هدف آخر مهم هو تحقيق النمو الاقتصادي الذي يقترن بالاستثمار في القطاعات الاجتماعية. وتشمل الأهداف الأخرى توفير مياه الشرب والصحة العامة في مناطق التوطين، والتنمية الريفية، والطاقة، وتطوير القطاع الخاص، وتوفير التعليم، وحسن التسيير.

101- وأعرب عن تأييد النمسا لبرنامج عمل الصندوق وميزانيته المقترحة لعام 2007. غير أنه من المهم أن يكون تخصيص الموارد الشحيحة موجها، من حيث المبدأ، إلى مكافأة حسن الأداء والتسيير. وينبغي تطبيق شكل مناسب من تخصيص الموارد على أساس الأداء تشجيعا للبلدان المتلقية على تحقيق أفضل استخدام للموارد، وإن كان ينبغي مراعاة الاحتياجات الإقليمية الخاصة، مثل احتياجات أفريقيا جنوبي الصحراء وتحديد أولويات تماثل تلك المطبقة على البلدان التي تحصل على القروض بشروط تيسيرية للغاية.

102- **السيد CHIRAPANDA** (تايلند)، قال إن العمالة وسبل العيش الريفية (وهو الموضوع الذي تتناوله هذه الدورة) تشكل قضايا رئيسية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن بلاده استثمرت الأموال العامة على نطاق واسع في تطوير البنية الأساسية المادية والاجتماعية لسكان الريف، مع تشجيع القطاعين العام والخاص على الاستثمار المباشر في مجال الزراعة. وبناء على الدروس المستفادة، صممت تايلند على تحقيق المزيد من التقدم في توفير فرص العمل في مجال التنمية الزراعية والريفية بشكل عام.

103- وأضاف قائلا إن بلاده تعزز الجهود الإنمائية من خلال تطبيق فلسفة "اقتصاد الكفاية" التي وضعها صاحب الجلالة ملك تايلند. وفي سياق تطبيق هذه الفلسفة على الزراعة، فإنها تشجع المزارعين على استخدام مواردهم الشحيحة بصورة أكثر فعالية مع مراعاة المخاطر المتمثلة في الكوارث الطبيعية، وخفض الإنفاق، والسعي إلى تحقيق الاعتماد على الذات. وقد ورد شرح هذه الفلسفة في تقرير التنمية البشرية في تايلند لعام 2007 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا الصدد، دعا المشاركين في الدورة إلى الرجوع إلى هذا التقرير. وقال إن حكومة بلاده حشدت جهود 40 من رجال الفكر المحليين

الـذين يتولـون، مـن خـلال شـبكاتهم، وضـع دورات تدريبيـة مكثفـة حـول هـذه الفلـسفة لأكثـر مـن 000 20 مزارع. واختتم بيانه مرحبا بزيادة دور الصندوق في إقليم آسيا والمحيط الهادي.

104- **السيد WASIRA** (جمهورية تنزانيا المتحدة)، قال إن حكومة بلاده تسعى جاهدة إلى الحد من الفقر الريفي في إطار استراتيجيتها في مجال التنمية وتطوير القطاع الزراعي. وقال إن الصندوق يقوم بدور بناء في مساعدة الحكومة على تحقيق أهدافها في سياق الأهداف الإنمائية للألفية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأضاف قائلا إن المشروعات التي يمولها الصندوق في بلاده أدت إلى تحسين السبل المعيشية الريفية وتنفيذ البرامج الموضوعة للحد من البطالة بين شباب الريف ونسائه والمجموعات المهمشة، مما سيزيد من تعزيز أوضاع المجتمعات الريفية وزيادة مشاركة المجموعات الضعيفة في التنمية وفي المؤسسات الريفية، وتعزيز الصلات بالأسواق، والحد من الهجرة من المناطق الريفية، وزيادة الإنتاجية، وتيسير الوصول إلى التمويل الصغري.

105- وأضاف قائلا إن حكومة بلاده تعمل على تحسين البيئة الاقتصادية والسياساتية عبر وضع إطار مؤسسي يشمل السياسات، والإجراءات التنظيمية، والإدارة الرشيدة، والاستخدام الفعال للموارد الإنمائية، وإقامة الحوار مع شركاء التنمية، والتمثيل التشاركي، والمساءلة في إطار برامج واستراتيجيات التنمية الريفية. وتلتزم بلاده بالترويج للزراعة المستدامة جنبا إلى جنب مع زيادة فرص العمل في المناطق الريفية. كما أنها تنفذ استراتيجيات الصندوق الإقليمية في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا الذي ينفذ في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومن المتوقع أن تؤدي مذكرة التفاهم، التي وقعت حديثا مع عدد من شركاء التنمية، إلى تحقيق التوافق بين المبادرات الخاصة بالتنمية والحد من الفقر وضمان فعالية المعونات. ومن المتوقع أن يؤدي الإطار الذي تشرف الحكومة عليه إلى مساعدة الصندوق على مواصلة توسيع نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

106- واستطرد قائلا إن بلاده أدت مساهماتها في التجديد السابع للموارد، وناشد البلدان الأخرى أن تحذو حذو بلاده في هذا الصدد. وأعرب عن تهنئته للصندوق على إدارته المالية الحكيمة، كما رحب ببرنامج العمل والميزانية المقترحة لعام 2007. وقال إن علاقة العمل بين حكومة بلاده والصندوق قد تعززت كثيرا بفضل وجود مكتب قطري للاتصال مع الصندوق في بلاده مع ما يحققه ذلك من مزايا التمثيل الميداني للصندوق.

107- **السيد HERNÁNDEZ LARA** (المكسيك)، قال إن المعركة ضد الفقر والترويج للتنمية الريفية تمثل دائما أولوية للمكسيك. وقال إنه بعد الزيارة التي قام بها أعضاء من المجلس التنفيذي لبلاده، بدأت المفاوضات من أجل وضع برنامج جديد للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج وفقا للنموذج الجديد، وهو ما لن يساعد فقط على تعزيز التعاون مع الصندوق وإنما يعد أيضا مثالا لعلاقة الصندوق ببلد كبير يجمع بين وجود قطاعات متقدمة نشطة بشكل ملحوظ وبين وجود جيوب من الفقر المدقع.

108- وتحدث بصفته رئيس لجنة التقييم، فأحاط المجلس علما بأنه سيجري إعداد تقييم للبرنامج القطري في مالي قريبا. وأعرب عن تفاؤله بأن زيارة فريق التقييم سوف تسفر بشكل عام عن أفكار تتعلق بإطالة فترة الاستدامة وضمان مشاركة المستفيدين الأعضاء في الرابطات المحلية ونظام الحكم المحلي.

109- وأشار إلى البيان الذي ألقي بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، فقال إن مجموعة العمل التي أنشئت لمناقشة احتمال تغيير نموذج نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ستنظر في عدد من

الجوانب التقنية التي تشمل إعادة تخصيص الموارد من المشروعات التي لم تنفذ. واقترح أن أي تغييرات مطلوبة يجب أن تكون ذات طبيعة مؤقتة وألا تعتمد إلا إذا رؤي أنها ستحقق الأثر المنشود. وقال إن تقرير اللجنة المخصصة المنبثقة عن المجلس التنفيذي لاستعراض حقوق تصويت الدول الأعضاء ودور المجلس التنفيذي وفعاليته وعضويته، تتضمن العديد من الاقتراحات لتحسين الشفافية واتخاذ الإجراءات في الصندوق. وينبغي توفير المنتديات المناسبة لتعزيز هذا الحوار. واختتم بيانه مشددا على أنه يجب معالجة المشكلات التي تواجه النظم الإيكولوجية العالمية الهشة بأسلوب متناسق. ويجب على الجميع أن يساندوا الجهود الرامية إلى التخفيف من الفقر الريفي لمصلحة الجيل الحالي والأجيال القادمة.

110- **السيد KAMARA DEKAMO** (الكونغو)، أعرب عن قلقه تجاه تناقص مخصصات البلدان الإفريقية منذ عام 2004 بالرغم من أن النتائج التي حققتها البرامج في أفريقيا كانت أفضل مما تحقق في أماكن أخرى. وقال إن هذا الانخفاض يرجع فيما يبدو إلى تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وأضاف قائلا إن حكومة بلاده تقترح تحسين هذا النظام حتى لا يؤدي إلى إنزال العقاب بالسكان الذين يتعرضون لانعدام الأمن الغذائي. وأعرب عن أمل الكونغو أيضا في تحسين تمثيل الدول الأفريقية في عضوية المجلس التنفيذي.

111- وأشار إلى أن تعاون بلاده مع الصندوق يدور أساسا في إطار قرضين من أجل مشروعين للتنمية الريفية قيد التنفيذ. ومضى قائلا إن ممثلين عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في أفريقيا قاموا بزيارة ثالثة لاستعراض مشروع في شمال البلاد وخلصوا إلى أنه بالرغم من المشكلات المتعلقة بالإدارة وبدء التنفيذ، من المتوقع أن يحقق المشروع نتائج جيدة. غير أن أسلوب "العمل مرتفع الكثافة" المقترح استخدامه في تنفيذ مكون تحسين الوصول إلى مناطق الإنتاج لا يتفق مع طبيعة التربة الرملية وانخفاض الكثافة السكانية في منطقة المشروع. فضلا عن ذلك، يوجد العديد من المجاري المائية المتقاطعة الممتدة في ثلث المنطقة، ويمكن استخدامها لأغراض النقل. وقد بدأ تنفيذ مشروع للتنمية في المنطقة الجنوبية من البلاد في أوائل ديسمبر/كانون الأول 2006. وقال إن حكومة بلاده تتطلع إلى الحصول على قرضين آخرين من أجل مشروعين في أقصى شمال وجنوب البلاد. وهنأ الصندوق على التقدم الذي أحرز في التجديد السابع للموارد وعلى العمل الذي يؤديه الصندوق في الحد من الفقر الريفي.

112- **السيد HOFMANN** (ألمانيا)، قال إن التجديد السابع للموارد وفر للصندوق أساسا قويا للقيام بالمهام الواقعة على عاتقه، وأن خطط الإصلاح التي ينفذها قد أخذت في اعتبارها توصيات التقييم الخارجي المستقل. وأعرب عن ترحيب ألمانيا بفريق الإدارة الجديد الذي يستهدف الإصلاح، وسيكون من أهم التحديات الماثلة أمامه وضع الدور الفريد للصندوق في المكانة اللائقة به في هيكل المعونة الجديد. ولكن وجود مهمة فريدة في نوعها لا يعطي للصندوق بالضرورة ميزة تنافسية، لذا يجب عليه أن يؤكد شخصيته بتحقيق أثر مؤكد كوكالة متخصصة لا تهاب الابتكار، وعليه أن يبين للمؤسسات الأكبر ما هو الجديد في النهج التي ينبغي إتباعها.

113- وقال إن ألمانيا تناشد جميع الوكالات المتخصصة أن تشترك في مبادرة "توحيد الأداء" التي طرحها الفريق رفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وعلى الصندوق أن يسأل نفسه عن النتائج التي يمكن الاستفادة منها في إجراء الإصلاحات الداخلية وكيف ينفذ، في إطار عملياته، الفكرة المحورية المتعلقة بوجود نظام أكثر توحدا على المستوى القطري. وقال إن من بين الأهداف الرئيسية للاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية في إطار الرئاسة الألمانية الحالية هو تعزيز الشراكة مع أفريقيا التي

تخلفت في معركتها ضد الفقر. وقال إن دور الصندوق في أفريقيا مسألة جديرة بالثناء، ورحب بشكل خاص بتعاون الصندوق مع مصرف التنمية الأفريقي في هذا المجال، وسيفتح الاستعراض المشترك للمشروع الآفاق أمام المزيد من التعاون.

114- **السيد شلغوم** (الجزائر)، قال إن الصندوق يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في الجهود الرامية إلى الترويج للتنمية الزراعية في إطار التنمية الريفية الشاملة، لأن التنمية الزراعية هي القوة الدافعة لتحسين نظم الإنتاج الزراعي والحيواني والحرجي التي يعتمد عليها سكان الريف. وبطبيعة الحال يجب على المشروعات أن تركز نشاطها على مجالات مثل البنية الأساسية وتوليد الدخل والتعليم. ولكن لا يمكن تحقيق ذلك بدون توافر الموارد المالية اللازمة للسلطات العامة وتيسير الحصول على الائتمان، خاصة الائتمان الصغري بشروط تيسيرية للغاية. ومن شأن مناقشات المائدة المستديرة أن تساعد على وضع النهج الصحيحة، ولكن يجب في الوقت نفسه استخدام جميع الوسائل سعيا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإلا فإن المناطق الريفية سوف تزداد تهميشا، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الفقر وهجرة سكان الريف. كذلك، فإن التنمية الريفية تعني مكافحة التصحر. ويؤدي الصندوق، باستضافته للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، دورا كبيرا في هذه المعركة. ويبين التقرير المرحلي للآلية العالمية (الوثيقة GC 30/L.8) مدى أهمية هذه الأنشطة التي يجب المضي في تنفيذها، بل وجعلها أكثر فعالية.

115- واستطرد قائلا إنه من الضروري أن تتوافر للصندوق موارد مالية كافية حتى يتسنى له القيام بدوره كقاطرة تشد وراءها قطار التنمية الريفية، ومن المؤكد أن نتائج التجديد السابع للموارد ستمكن الصندوق من السير على هذا الدرب. وقال إن استئصال الجوع والفقر يقتضي توافر التضامن الحقيقي بين أعضاء المجتمع الدولي، وإقامة شراكات فعالة مع الحكومات والمجتمع المدني، وتوثيق أواصر التعاون مع المنظمات الدولية. واختتم بيانه قائلا إن الجزائر سوف تسهم بكل ما في وسعها في هذا العمل.

116- **السيد KAMALUDEEN** (ملديف)، قال إن القضايا والمخاطر التي يواجهها عالم يشهد تزايد الاعتماد المتبادل بين أطرافه هي قضايا ومخاطر حقيقية، وإن سلوك الشعوب تجاه بعضها البعض وتجاه استغلال الموارد الطبيعية سيكون له عواقب بعيدة المدى. فالتصحر، مثلا، لا يشكل في ما يبدو أخطارا ملحوظة على ملديف، ولكنه يضعف حالة الأمن الغذائي لجميع الشعوب، كما أنه يشكل مظهرا لخطر أكبر كثيرا، حيث أن إصلاح الأراضي قد لا يفيد كثيرا بسبب تأثير التغيرات المناخية. وقال إن الآثار الناجمة عن التغيرات المناخية هي موضوع يتصل اتصالا وثيقا بمناقشات مجلس المحافظين لأنها قد تبدد، مثلا، جميع الجهود التي تبذلها ملديف في مجال التنمية الريفية والحد من الفقر، حسبما أشار إليه رئيس الجمهورية في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد أثبت شعب ملديف من قبل قدرته الكبيرة على مواجهة الكوارث، ويعزى الفضل في ذلك جزئيا إلى مساعدات المجتمع الدولي، مثل الصندوق، لبلاده.

117- ومضى قائلا إن الدول أصبحت الآن أكثر إدراكا لأهمية الاعتماد المتبادل بين الجميع ولكن هناك خطرا قائما يتمثل في احتمال إغفال احتياجات فقراء الريف، حيث يطرح تساؤل مؤداه، هل البحث عن بدائل للوقود الكربوني، على سبيل المثال، يعني استخدام الأرض في إنتاج الوقود بدلا من إنتاج الأغذية؟ كما أن الحاجة تدعو إلى فتح الأسواق أمام المنتجات الريفية على أساس مبدأ العدالة. وباختصار، لن يتسنى التصدي للتغيرات المناخية بشكل فعال بدون تلبية احتياجات أشد شرائح سكان العالم ضعفا. وفي هذا السياق، تقترح ملديف أن يضطلع الصندوق ببرنامج خاص للدول الجزرية الصغيرة والمجتمعات الساحلية

مع الاهتمام بصفة خاصة بالتغيرات المناخية. واختتم بيانه معربا عن تقديره للصندوق على الدعم الذي قدمه للزراعة والثروة السمكية في ملديف.

118- **السيد PAHIMI PADACKE** (تشاد)، قال إن موضوع الدورة الحالية "العمالة وسبل العيش الريفية" يهدف إلى المساعدة على حسم مشكلات الفقر التي يسببها نقص فرص العمل، الذي كثيرا ما تترتب عليه هجرة السكان من المناطق الريفية إلى المدن، إن لم يكن إلى جهة أبعد من ذلك. وأعرب عن تأييد بلاده للجهود التي يبذلها الصندوق في مجال الحد من الفقر في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، كما أعرب عن امتنانه للتمويل الذي يقدمه الصندوق للمشروعات الرئيسية الجارية في تشاد، والتي تبلغ قيمتها نحو 40 مليون دولار أمريكي.

119- ومضى قائلا إنه بالرغم من الموارد الطبيعية الكبيرة في تشاد إلا أن مستوى التنمية الاقتصادية فيها جعلها تدرج ضمن أشد بلدان العالم فقرا. فضلا عن ذلك، تعرقلت التنمية الاقتصادية فيها بسبب التقلبات المناخية المستمرة التي تتعرض لها بسبب وضعها الصحراوي غير الساحلي. وقال إن دخل الفرد في بلاده يقل عن دولار أمريكي واحد في اليوم، بل ويقل عن نصف دولار في المناطق الريفية حيث يعيش 80% من السكان. وعملا على التصدي لانعدام الأمن الغذائي، وضعت الحكومة استراتيجية وطنية للحد من الفقر تركز على التنمية الريفية، والصحة، والتعليم، والبنية الأساسية. وقد تفاقم الفقر المدقع لسكان الريف في تشاد بسبب عوامل خارجية مثل انخفاض أسعار القطن الذي شكل عاملا مثبطا لمزارعي القطن في أفريقيا بصفة عامة. وقال إن القطن يسهم بما يربو على 45% من صادرات تشاد غير النفطية، وأنه ينبغي التنديد بشدة بالدعم الضخم الذي يقدم إلى مزارعي القطن في البلدان الثرية، بما في ذلك دول أعضاء في الصندوق. واختتم بيانه مؤكدا تأييد بلاده القوي للصندوق في معركته ضد الفقر الريفي، وهو ما يتجلى في الالتزام بتجديد موارده.

120- **السيد Harvey (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) تولى رئاسة الجلسة.**

121- **السيد KARIM** (بنغلاديش)، قال إن الموضوع الذي تتناوله الدورة الحالية موضوع شديد الصلة وجاء في وقته، نظرا لارتباطه الوثيق باستئصال الفقر وإتاحة الفرصة لتعزيز دور الصندوق في إعادة الحيوية للاقتصاد الريفي بغرض بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

122- وأضاف قائلا إن حكومة بلاده تطبق نهجا من شقين في توليد فرص العمل والحد من الفقر، وما يستتبع ذلك من تحقيق نمو سريع للزراعة وتنمية القطاعات الريفية غير الزراعية. وبلوغا لهذه الغاية، حققت بلاده زيادة كبيرة في الاستثمار في مجال الزراعة والصناعات القائمة عليها، ولكن لا غنى عن الدعم والتعاون الدوليين، في هذا الصدد، نظرا للعقبات التي تواجهها بلاده. وبالرغم من أن التوسع السريع في الأنشطة غير الزراعية قد وفر فرص عمل جديدة، فإنه يتعين دعم عمليات التسويق وتحسين التكنولوجيا بغرض رفع مستوى أداء هذا القطاع، حيث ظل نمو إنتاجيته متواضعا. ويجري حاليا تنفيذ برامج ابتكارية لتقديم الائتمان الصغري، وكانت هذه البرامج عونا كبيرا في خلق فرص العمل في المناطق الريفية وتحسين سبل العيش فيها، كما كانت أداة فعالة في تخفيف وطأة الفقر وتمكين النساء. وقد بذلت هذه الجهود في إطار المشروعات الممولة من الصندوق لتطوير البنية الأساسية الريفية وتنويع الإنتاج الزراعي ودعم التسويق، وسوف يعزز الإشراف على هذه الأنشطة حتى يتسنى تطبيق نظام الرصد والتقييم المباشر لهذه المشروعات. وباختصار، فإن بنغلاديش كانت دائما وأبداً شريكا مؤيدا للصندوق في سعيه إلى النهوض بمهمته الجديرة بكل ثناء من أجل تحسين الأحوال المعيشية لفقراء الريف.

تقرير عن التجديد السابع لموارد الصندوق (البند 5 من جدول الأعمال)
(الوثيقة GC 30/L.2)

123- **السيد وايت** (مساعد رئيس الصندوق، دائرة الشؤون الخارجية)، في معرض تقديمه للتقرير الخاص بالتجديد السابع لموارد الصندوق (الوثيقة GC 30/L.2)، قال إنه منذ تاريخ هذا التقرير زادت قيمة التعهدات ووثائق المساهمات المقدمة والمدفوعات المستلمة من النمسا، وفنلندا، وألمانيا، ولوكسمبورغ، والمغرب، وموزامبيق، ورومانيا، واليمن. وفي 14 فبراير/شباط 2007 بلغ مجموع قيمة التعهدات للتجديد السابع للموارد 616 مليون دولار أمريكي. وقد تمت مناشدة البلدان التي في مقدورها زيادة قيمة تعهداتها كي تبذل كل جهد ممكن لأن تفعل ذلك بغرض تجديد الموارد بقيمة أقرب ما تكون إلى الرقم المستهدف وهو 720 مليون دولار أمريكي. وقد أصبح التجديد السابع للموارد نافذ المفعول في 22 ديسمبر/كانون الأول 2006 عندما بلغت قيمة وثائق المساهمات والمدفوعات المستلمة ما يزيد على 50% من قيمة التعهدات. وأعرب عن تقديره للدول الأعضاء على موقفها الذي ساعد على تحقيق ذلك. ومع الأخذ بعين الاعتبار أن الدول الأعضاء قد أودعت وثائق مساهمات لإضفاء الصفة الرسمية على تعهداتها للتجديد السابع للموارد، فقد ناشد البلدان الباقية اتخاذ التدابير الضرورية بلوغا لهذه الغاية. وبلغت قيمة وثائق المساهمات المودعة 357 مليون دولار أمريكي، أي 58% من قيمة التعهدات، بينما بلغت قيمة مدفوعات التجديد السابع للموارد 146 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 24% من قيمة التعهدات. ويرجى من الدول الأعضاء الأخرى أن تسير على نفس المنوال باتخاذ الترتيبات لدفع قيمة تعهداتها في أقرب وقت ممكن. ويتضمن الملحق الثالث من التقرير معلومات محدثة في 19 يناير/كانون الثاني 2007 أصوات الدول الأعضاء.

124- **السيد FIGUEIREDO** (البرتغال)، قال إن حكومة بلاده صادقت على الإجراءات القانونية اللازمة لضمان مشاركة البرتغال في التجديد السابع للموارد وأنها بالتالي سوف ترسل في القريب العاجل وثيقة مساهمتها إلى الصندوق. وشدد على أهمية تزويد الصندوق بالوسائل المالية الأساسية لتمكينه من الوفاء بالمهمة المنوطة به. واسترعى الانتباه إلى حقيقة مؤداها أنه بالرغم من التدني الشديد في مؤشرات التنمية البشرية، فإن بعض بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء تسعى جاهدة إلى التوصل إلى حلول جديدة وأفضل للمشكلات الاجتماعية الاقتصادية التي يواجهها فقراء الريف. ومضى قائلا إنه من الضرورة بمكان التعبير عن الرغبة الأكيدة في التضامن من خلال بذل الجهود والتعاون المشترك من أجل تعزيز قدرة هذه البلدان على بلوغ هذه الغاية. وإذ تضع البرتغال هذا التحدي الكبير في اعتبارها فقد استجابت بسرعة وبلا أدنى تردد إلى المبادرة الجارية لتجديد الموارد. غير أنه مقتنع بالحاجة إلى استكشاف سبل جديدة لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف من خلال تعميم أفضل الممارسات المتعلقة بالمشروعات التي يدعمها الصندوق والتي بدونها يتعذر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

125- **السيد السيد منصور** (مصر)، قال إنه يجري اتخاذ الإجراءات الدستورية الضرورية لإيداع وثيقة مساهمة مصر في الصندوق بما قيمته 3 ملايين دولار أمريكي تعبيرا عن تقدير مصر لمدى أهمية الدور الذي يقوم به الصندوق في مجال التنمية في مصر وعن العلاقات الممتازة القائمة منذ ما يربو على 26 عاما بين بلاده والصندوق.

126- **أحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير الخاص بالتجديد السابع لموارد الصندوق.**

القوائم المالية المراجعة للصندوق لعام 2005 (البند 6 من جدول الأعمال)
(الوثيقتان GC 30/L.3 و GC 30/INF.10)

127- **رئيس الجلسة،** قال إن المجلس التنفيذي استعرض القوائم المالية المراجعة لعام 2005 في دورته السابعة والثمانين المنعقدة في أبريل/نيسان 2006 وأوصى بعرضها على مجلس المحافظين للموافقة عليها.

128- **السيد هاو** (القائم بأعمال مساعد رئيس الصندوق لدائرة المالية والإدارة)، قال إن القوائم المالية شملت بيانات موحدة للصندوق والجهات التي على صلة مباشرة بأنشطة الصندوق الرئيسية، بما في ذلك الأموال التكميلية. وقد بلغت قيمة العائد من الفوائد ورسوم الخدمة على القروض 45.3 مليون دولار أمريكي في عام 2005 مقارنة بمبلغ 48 مليون دولار أمريكي في عام 2004، وبلغ إجمالي العائد من النقدية والاستثمارات 71.7 مليون دولار أمريكي في عام 2005 مقارنة بمبلغ 115.2 مليون في عام 2004. وفي عام 2005، بلغت قيمة الميزانية الإدارية للصندوق 61.7 مليون دولار أمريكي، وبلغت قيمة اعتماد تمويل تجهيز البرامج 29 مليون دولار أمريكي. ويشترك الصندوق منذ عام 1997 في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبلغت قيمة التكلفة التي تحملها الصندوق 72.6 مليون دولار أمريكي في عام 2005 مقارنة بتكلفة معاد احتسابها قدرها 1.6 مليون دولار أمريكي في عام 2004.

129- ومضى قائلا إن المراجع الخارجي يضع حاليا اللمسات النهائية على القوائم المالية الموحدة لعام 2006 ويوشك على الانتهاء من فحصها. ولأغراض عرض المعلومات تبين الوثيقة GC 30/INF.10 الأرقام الخاصة بعام 2006. وقد بلغت القيمة السوقية لحافظة الاستثمارات 2.4 مليار دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006 مقارنة بمبلغ 2.3 مليار دولار أمريكي في السنة السابقة. وظلت المساهمات المستحقة بدون تغيير عن الوضع في عام 2005. وبلغت قيمة حافظة القروض 4 مليارات دولار أمريكي في نهاية 2006 مقارنة بمبلغ 3.6 مليار دولار أمريكي في عام 2005. وبلغت قيمة الصرف على القروض والمنح نحو 411.6 مليون دولار أمريكي في عام 2006 مقارنة بمبلغ 365.7 مليون دولار أمريكي في عام 2005. وسوف تستعرض لجنة مراجعة الحسابات القوائم المالية لعام 2006 في اجتماعها المقرر عقده في مارس/آذار 2007 ثم تعرضها على المجلس التنفيذي للنظر فيها في دورة أبريل/نيسان 2007.

130- **رئيس الجلسة،** دعا مجلس المحافظين إلى الموافقة على القوائم المالية التي تبين المركز المالي للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2005، ونتائج عملياته في السنة المنتهية في ذلك التاريخ على النحو الوارد في الذيول ألف - حاء شاملة الوثيقة GC 30/L.3 وتقرير المراجع الخارجي بشأنها.

131- **تقرر ذلك.**

الميزانية الإدارية للصندوق ولمكتب التقييم لعام 2007 (البند 7 من جدول الأعمال)
(الوثيقة GC 30/L.4)

132- **رئيس الجلسة،** قال إن المجلس التنفيذي استعرض في دورته التاسعة والثمانين الميزانيتين المقترحتين للصندوق ومكتب التقييم وأوصى بعرضهما على مجلس المحافظين للموافقة عليهما.

133- **السيد هاو** (القائم بأعمال مساعد رئيس الصندوق لدائرة المالية والإدارة)، قدم الوثيقة GC 30/L.4 وقال إن المجلس التنفيذي وافق في دورته التاسعة والثمانين على برنامج عمل الصندوق لعام 2007 بمبلغ 408.81

مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، أي بما يعادل 605 ملايين دولار أمريكي، تغطي نحو 34 مشروعا مزمعا. وسوف يراجع هذا المبلغ، الذي يزيد بنسبة 10% على عام 2006 بالقيمة الدولارية، في كل دورة من دورات المجلس التنفيذي بغرض تعديله في ضوء الموارد المتاحة. وقال إن هذه الزيادة تتفق وأهداف التوسع في برنامج العمل بنسبة 10% سنويا على مدى فترة التجديد السابع للموارد. وقد وافق المجلس التنفيذي أيضا على اعتماد تمويل تجهيز البرامج لعام 2007 بما قيمته 33.88 مليون دولار أمريكي.

134- ومضى قائلا إن المجلس التنفيذي اقترح أيضا على مجلس المحافظين الموافقة على الميزانية الإدارية للصندوق بمبلغ 67.49 مليون دولار أمريكي وعلى ميزانية مكتب التقييم بمبلغ 5.687 مليون دولار أمريكي. وقد استخدم سعر صرف اليورو/الدولار الأمريكي بما يعادل 0.786 في احتساب الميزانيتين. ويعتزم الصندوق احتواء التكاليف غير التشغيلية وخفض نسبة الميزانية الإدارية وميزانية اعتماد تمويل تجهيز البرامج إلى برنامج العمل.

135- **السيد لافيزاري** (مدير مكتب التقييم)، قال إن برنامج عمل مكتب التقييم يدور حول أربعة مجالات رئيسية ذات أولوية هي: إجراء عمليات تقييم مختارة على مستوى المؤسسة وللبرامج القطرية والمشروعات؛ والقيام بمهام محددة تقتضيها سياسة التقييم واختصاصات لجنة التقييم؛ وتوسيع نطاق عملية التقييم وشراكاته؛ ووضع منهجية التقييم. ويرد في الملحق السابع والعشرين (الوثيقة GC 30/L.4) الأنشطة المحددة لمكتب التقييم في كل مجال من هذه المجالات. مثال ذلك، أن المكتب سيجري ستة تقييمات لبرامج قطرية، وسيجري، بالإضافة إلى عدد من تقييمات المشروعات، عملية تقييم مشترك مع مصرف التنمية الأفريقي التي تعتبر أول عملية تقييم من نوعها.

136- وقال إنه من المتوقع أن يكون التقييم الذي سيجري على مستوى المؤسسة بشأن البرنامج التجريبي للحضور الميداني، الذي ستعرض نتائجه على المجلس التنفيذي في دورة سبتمبر/أيلول، نتائج بعيدة المدى في ما يتعلق بطريقة الصندوق في إدارة أعماله. وعلى غرار ما اتبع من قبل، سوف يعد المكتب تقريره السنوي الخامس عن نتائج وأثر عمليات الصندوق على أساس عمليات التقييم التي أجريت في عام 2006. ويبين هذا التقييم جملة أمور منها عدد من القضايا المنهجية والدروس المستفادة، بغرض تعزيز الفعالية الإنمائية للصندوق.

137- ومضى قائلا إن برنامج العمل لعام 2007 سيكون أكبر كثيرا من ذي قبل بسبب زيادة عدد وتعقد عمليات التقييم المطلوبة من المكتب، مما يقتضي توفير مستوى كبير من الموارد يتفق مع حجمها. وقد نوقشت الميزانية الإدارية المقترحة بمبلغ 5.687 مليون دولار أمريكي، أي ما يمثل زيادة بنسبة 11%، مرتين مع كل من لجنة التقييم والمجلس التنفيذي، ومرة مع لجنة مراجعة الحسابات.

138- **السيد سر الخاتم** (السودان)، قال إنه بالرغم من أن طرق الوصل تمثل عاملا بالغ الأهمية للتنمية الريفية في بلاده فإن المشروع لم يخصص مبالغ لهذا الغرض، وينبغي للصندوق أن يجد وسيلة لتخصيص مثل هذا التمويل في جميع مشروعات التنمية الريفية في بلاده.

139- **السيد CHIRAPANDA** (تايلند)، قال إن موافقة مجلس المحافظين على المقترحات مسألة ضرورية بالتأكيد، ولكن بالرغم من أن اعتماد تمويل تجهيز البرامج يعد مسألة حيوية لصياغة المشروعات وتنفيذها فيجب ألا تكون زيادته على حساب كفاءة المؤسسة وفعاليتها. وأعرب عن تهنئته للصندوق على استحداث

عدد من التدابير الابتكارية المتعلقة بتخصيص الموارد والإدارة وتعيين الموظفين، فمثل هذه الإجراءات لا غنى عنها لنجاح الولوج في التجديد الثامن لموارد الصندوق.

140- **السيد السيد منصور** (مصر)، قال إن مصر أقرت الاقتراحات المطروحة وأعرب عن أمله في أن يتضمن برنامج العمل مشروعات وبرامج تتسق مع السياسات الوطنية. وقال إنه من الأهمية البالغة رصد تنفيذ البرنامج. وفي ما يتعلق بعملية تعيين الموظفين، ينبغي تقييم مؤهلات جميع المرشحين بعناية، وينبغي تنظيم زيارات قطرية لهذا الغرض. وقال إن من شأن تحسين السياسات الوطنية المتعلقة بالتعليم وتدريب الموارد البشرية أن يعزز الفرص المتاحة للتعيين في الصندوق، وهو ما يعود بالفائدة أيضا على البلدان ذاتها.

141- **رئيس الجلسة**، قال إن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في أن تسجل امتناعها عن التصويت على الميزانية الإدارية للصندوق.

142- **اعتمد القرار 145/د-30 بشأن الميزانية الإدارية للصندوق ولمكتب التقييم لعام2007.**

انتخاب الأعضاء والأعضاء المناوبين في المجلس التنفيذي (البند 8 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 30/L.5)

143- **رئيس الجلسة**، قال إن الدول الأعضاء في القائمة باء المنتخبة في عضوية المجلس التنفيذي في الدورة التاسعة والعشرين لمجلس المحافظين كانت قد انتخبت لمدة عام واحد، وقد اتفق على أن يعرض على مجلس المحافظين أي تغييرات مقترحة أو تأكيدات بشأن عضوية القائمة باء لسنة ثانية وثالثة في المجلس التنفيذي. وينص الجدول الثاني من اتفاقية إنشاء الصندوق على أنه ينبغي انتخاب أربعة أعضاء وأربعة أعضاء مناوبين من القائمة باء. وترد رفق الوثيقة GC 30/L.5 قائمة ببلدان القائمة باء التي يوجد بشأنها بند يتعلق باحتساب التصويت وفقا للمادة 1.40 من النظام الداخلي. وقال إنه لم يحدث تغيير في القائمة منذ ذلك التاريخ. وأضاف قائلا إن دول القائمة باء تود أن تؤكد التشكيل القائم لعضويتها المنتخبة في المجلس التنفيذي في الدورة التاسعة والعشرين لمجلس المحافظين لمدة سنة ثانية وسنة ثالثة. ويبين المرفق باء من الوثيقة GC 30/L.5 أن التشكيل المقترح لعضوية القائمة باء في المجلس التنفيذي يتألف من: الكويت، ونيجيريا، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية كأعضاء، ومن الإمارات العربية المتحدة، وقطر، وإندونيسيا، والجزائر كأعضاء مناوبين.

144- نظرا لعدم وجود اعتراض فقد أعلن انتخاب الأعضاء والأعضاء المناوبين المذكورين في المجلس التنفيذي.

145- **تمت الموافقة على الانتخابات.**

146- **رئيس الجلسة**، اقترح أن يتضمن التقرير النهائي قرار مجلس المحافظين بتأكيد تشكيل عضوية القائمة باء في المجلس التنفيذي لسنة ثانية وسنة ثالثة.

147- **تقرر ذلك.**

البيانات العامة (البند 4 من جدول الأعمال، تابع)

148- **السيد MASSI** (جمهورية أفريقيا الوسطى)، قال إن كارثة المد الزلزالي التي وقعت في ديسمبر/كانون الأول 2004 ودمرت مساحات من آسيا وأثر في بعض البلدان الأفريقية، حظيت بتغطية إعلامية واسعة،

مما أدى إلى حشد تبرعات مالية ضخمة بشكل غير مسبوق. أما في أفريقيا، فإن البشر يتضررون يوميا من مآسي مماثلة تتمثل في الصراعات المسلحة العنيفة، والأوبئة والكوارث الطبيعة التي أدت إلى نزوح مئات الآلاف من الأشخاص وأودت بحياة الملايين من البشر. ونظرا لأن وسائل الإعلام لم تغط هذه الأحداث على نطاق واسع، فإنها لم تحظ باهتمام دولي كاف. ففي عام 2005، سلم الاتحاد الأوروبي بأن العديد من البلدان الأفريقية وقعت ضحايا "لمد زلزالي صامت" وخصصت مبالغ لمساعدة بعض البلدان الأفريقية في التغلب على عواقبه، غير أن جمهورية أفريقيا الوسطى التي تتعرض يوميا لآثار إضافية من القتال الدائر في دارفور لم تحظ بأي اهتمام يذكر.

149- ومضى قائلا إن اقتصاد جمهورية أفريقيا الوسطى يقوم أساسا على الزراعة التي يعمل فيها 2.8 مليون نسمة من بين عدد السكان البالغ 4 ملايين نسمة. وقال إنه تم مؤخرا حسم سلسلة متتابعة من النزاعات المسلحة بفضل المساعدات الخارجية، وأخذت بلاده على عاتقها أن تعيد بناء نفسها. وقد جدد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي التزاماتهم بمساعدة الحكومة في تنفيذ برامج الإصلاح التي تبشر كثيرا باستعادة الأمن والاستقرار الاقتصادي. وأعاد إلى الذهان أن الصندوق ساعد بلاده قبل عشرة أعوام بتمويل مشروعين صمما للتعويض عن انهيار أسعار القطن في المناطق "الهامشية" والنهوض بأحوال صغار المزارعين الفقراء، والآن أصبح من الضروري توفير سبل العيش للآلاف من الشباب في المناطق الريفية الذين لا يعرفون شيئا سوى خوض الحروب. وسلم بأن تخلف بلاده عن السداد جعلها غير مؤهلة للحصول على قروض أخرى من الصندوق، لذلك فقد ناشد الصندوق اتخاذ الإجراءات المناسبة لدعم بلاده في نضالها من أجل تحقيق السلام والتنمية الريفية. فمن شأن هذا الدعم ألا يساعد فقط شعب بلاده وإنما سيسهم أيضا في أمن واستقرار أفريقيا الوسطى.

150- **السيد TACCETTI** (الأرجنتين)، ألقى الضوء على بعض النقاط التي أثارها محافظ نيكاراغوا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، فقال إن النماذج الجديدة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج ومشروعات الصندوق سوف تصبح بالتأكيد أدوات رئيسية في تحقيق أهداف الصندوق. ويجب إجراء حوار تشاركي يتسم بالشفافية حول مسألة إدارة المعرفة في ضوء نتائج المشروعات والبرامج وما واجهته من مشكلات، على أن يجري هذا الحوار باللغات الرسمية المستخدمة في وثائق واجتماعات الصندوق. وقال إن من المؤسف أن مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لم تجتمع تقريبا، وبالطبع فذلك ليس هو السبب وراء إنشائها. وقال إن من بين مهام مجموعة العمل تحديد نوع مؤشرات السكان التي يجب أن يستخدمها نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وطبقا لبيانات منظمة الأغذية والزراعة أصبح سكان الحضر الآن أكبر عددا من سكان الريف، حيث لجأ عدد كبير من الأفراد، الذين يعتمدون على الزراعة كمصدر للعيش، للنزوح إلى المناطق المتاخمة للمدن. وفي ضوء هذا الوضع الحرج والمتقلب ينبغي للصندوق أن يعدل سياساته بشكل مرن يتفق مع حقائق هذا الوضع الجديد.

151- وأضاف قائلا إن الصندوق والأرجنتين عملا معا بنجاح في العديد من مشروعات التنمية الريفية ولكن المشروعين الجديدين المعتمدين لعام 2006 من أجل منطقة باناغونيا بشكل خاص والمناطق الريفية بشكل عام يبشران بنتائج طيبة. وينبغي أن يولى اهتمام خاص للدعم الذي قدمه الصندوق للاجتماع المعني بالزراعة الأسرية في بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. ولكن لن يكون هناك أي معنى

للخبرة العظيمة التي اكتسبها الصندوق ونواياه الطيبة ما لم تستخدم في تقديم مساعدات حقيقية بما يعود بالفائدة على السكان المستهدفين فعلا. ويجب توجيه كل الجهود لخلق عالم أكثر عدلا.

152- **السيد ONORIO** (كيريباس)، قال إن حكومة بلاده تتطلع إلى إقامة شراكة مع الصندوق بما يعود بالفائدة على فقراء الريف في كيريباس وغيرها من البلدان. وأعرب عن أمله في أن يؤكد مساهمة بلاده في التجديد السابع للموارد فور انتهاء هذه الدورة.

153- ومضى قائلا إن كيريباس التي تتألف من 33 جزيرة تواجه مشكلات إنمائية خاصة بسبب موقعها النائي وانعزالها، وضيق قاعدتها الاقتصادية، وقلة عدد سكانها، وارتفاع نمو السكان، فضلا عن الأمراض المتفشية مثل فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والسل الذي حصد نسبة كبيرة من الطاقة الهزيلة المتاحة للتنمية. كما أن ارتفاع مستوى سطح البحر بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري يهدد وجود الأمة ذاتها. وأعرب عن أمله في وقوف المجتمع الدولي موقفا موحدا للاستجابة لهذه المشكلات الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة.

154- واستطرد قائلا إن كيريباس تستورد معظم احتياجاتها من الأغذية. وضمانا لتحقيق الأمن الغذائي اتخذت خطوات لزيادة إنتاج محاصيل الأغذية المحلية أساسا. وقد ارتفع معدل إنتاج الأغذية بعد إنشاء تعاونيات المزارعين بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. واقترح أن يقدم الصندوق المساعدة في إنشاء مراكز للتدريب الزراعي في الجزر الخارجية وبناء قدرات المرشدين الزراعيين والمزارعين المحليين، وتقديم المساعدة التقنية وتوفير التمويل الأساسي لتحسين القدرة المحلية على البدء في تنفيذ أنشطة معتمدة على الذات على مستوى القاعدة السكانية. وفي هذا الصدد، رحب بوثيقة استراتيجية بلدان المحيط الهادي الجزرية ومنحة المساعدة التقنية من أجل تعميم برنامج مبادرات التنمية الريفية في منطقة المحيط الهادي. ولن يحتاج بناء قدرات القاعدة السكانية إلى موارد مالية كبيرة، ولكن بناء القدرات يمكن أن يسهم إسهاما عظيما في مساعدة فقراء الريف في منطقة المحيط الهادي.

155- **السيدة MORRIS** (الولايات المتحدة الأمريكية)، أثنت على التقدم الذي أحرزه الصندوق في تنفيذ السياسات والإصلاحات المتفق عليها، بما في ذلك خطة العمل المحددة زمنيا، ووضع مؤشرات ملموسة للأداء، وتعزيز نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ووضع إطار القدرة على تحمل الديون، وتعزيز تدابير مكافحة التدليس والفساد، واتخاذ تدابير لزيادة الشفافية. وقد أدى كل ذلك، بالإضافة إلى السياسة المعدلة حديثا والخاصة بنشر الوثائق، إلى وضع الصندوق في صدارة المؤسسات التي تتمتع بالشفافية، مما يمكنه من زيادة فعالية التكاليف والمساءلة. ورحبت كذلك بالتقدم المحرز في تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بما في ذلك، مثلا، إلغاء المخصصات الإقليمية في برنامج الإقراض لعام 2007، وخفض الوزن الترجيحي للسكان.

156- ولاحظت أن الالتزامات المخصصة لأفريقيا جنوبي الصحراء سوف تعزز، وسلمت بالمساعدة القيمة التي قدمها الصندوق في الحوار الدولي بشأن أداء القطاع الريفي وتحديد مؤشرات الأداء المهمة. وأعربت عن تأييدها للنموذج التشغيلي القطري الجديد المستند إلى النتائج، آخذة في الاعتبار اعتماد نجاحه على فعالية المشروعات التي ينبغي أن تتسم بالابتكار والقابلية لتوسيع النطاق مع التركيز على القطاعات الريفية الحرجة. وفي هذا الصدد، ينبغي أيضا مراعاة دقة التصميم والتنفيذ، مع اقتران ذلك بنظم فعالة للرصد والتقييم تشمل دورة المشروعات بأسرها. وقالت إن أمام الصندوق فرصة فريدة لإثبات قدرته على القيادة

وتحقيق النتائج عبر التنفيذ الناجح لسياسته الجديدة في مجال دعم الإشراف والتنفيذ التي تقترن باستخدام آلية جديدة لضمان الجودة.

157- واستطردت قائلة إن الولايات المتحدة لم تؤيد الميزانيتين الإداريتين المقترحتين للصندوق للسنتين السابقتين لأنهما تجاوزتا معدل النمو الصفري بالقيمة الحقيقية، وبدلا من أن يقبل الصندوق آليا زيادة الرواتب التي تحدد خارجيا والتي تزيد كثيرا على معدل التضخم، ينبغي له أن يجري تحليلا أكثر اكتمالا وشفافية من حيث النمو الصفري بالقيمة الحقيقية، بما في ذلك عقد مقارنة مع مؤشرات التضخم المحلية والدولية. وفي هذا الصدد، أعربت عن أملها في أن يكون إطار الميزانية المقترحة متفقا مع خطة العمل وأن يستخدم نفس مؤشرات الأداء الرئيسية التي تستخدمها مصارف التنمية الأخرى متعددة الأطراف. وبينما أعربت عن ترحيبها بفريق الإدارة، الجديد فقد حثت على تنفيذ تدابير أخرى تتعلق بالموارد البشرية لتحقيق التوافق بين قدرات الموظفين واحتياجات المنظمة وخلق هيكل حافز يكافئ الأداء الممتاز على النحو المحدد في البداية على أساس تحقيق مشروعات الصندوق لنتائج ملموسة.

158- **السيدة PEPPLE** (نيجيريا)، أعربت عن أملها في أن تنجح الدورة الحالية في تعزيز عودة الاهتمام العالمي بالأزمات المتفاقمة المتعلقة بالفقر الريفي. وتشمل التدابير التي يجب اتخاذها لبلوغ هذه الغاية تحسين المساعدات الإنمائية الرسمية في مجال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا، والحد من أعباء الديون أو إلغاؤها، ووضع نظام عادل ومتكافئ للتجارة. وقالت إن نيجيريا، بصفتها مستفيدة من الإلغاء الجزئي للديون، تستخدم هذه الأموال التي توفرت لها في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في القطاعات المختلفة. وقد شرعت في إجراء إصلاحات هيكلية ومؤسسية تهدف إلى تحقيق المزيد من التكافؤ في تخصيص الموارد بين المسارات الحكومية الثلاثة، أي تمكين الحكومات المحلية، والمجتمعات الريفية، ووضع آليات مستدامة للادخار والائتمان من أجل المجتمعات الريفية. وأثنت على العمل الذي يؤديه الصندوق بالمشاركة مع نيجيريا. وقالت إن التحدي الذي يواجه الصندوق هو تركيز حضوره في المجالات التي يتمتع فيها بمزايا نسبية وتولي زمام القيادة في توليد المعرفة ووضع الاستراتيجيات الابتكارية لمعالجة الفقر الريفي.

159- وأعربت عن ارتياحها لزيادة قيمة برنامج العمل بنسبة 10% وعلى تركيز اعتماد تمويل تجهيز البرامج على جملة أمور، منها تحسين أداء الحافظة وجودة العمليات الميدانية والبرامج القطرية. كما أثنت على خفض الميزانية الإدارية. وفي ما يتعلق ببرنامج عمل وميزانية مكتب التقييم، قالت إن نيجيريا تنتظر بصفة خاصة التقييم المشترك المقترح إجراؤه بين الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي. كما أعربت عن سعادتها إذ تلاحظ أن آلية تنقيح نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أصبحت الآن موضع التنفيذ. وفي ما يتعلق بالعمل الخاص بالهيئتين الرئاسيتين في المؤسسة، لاحظت بأسف وجود قصور في إصدار توصيات ملموسة بشأن قضايا رئيسية مثل هيكل العضوية في المجلس التنفيذي وحقوق التصويت فيه وتحسين فعاليته الإشرافية. ولذلك، ينبغي بذل الجهود بحثا عن سبيل يحظى بالقبول لحسم هذه القضايا. واختتمت بيانها بالترحيب بتعيين شخصية نيجيرية متميزة هو السيد نوانزي نائبا لرئيس الصندوق.

160- **السيد .KUMAR K.C** (نيبال)، وجه عناية المجلس إلى التفاوت المستمر بين وجود عالم أكثر ازدهارا بشكل عام وبين وجود الملايين الذين لا يزالوا عاجزين عن الخروج من حياة البؤس الذي يعانون منه، مما يستبعد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالفقر والجوع. وقال إن الزراعة تتيح إمكانية خلق فرص العمل وتأمين سبل العيش والحد من الفقر، ولكن تحقيق ذلك يقتضي تقاسم التكنولوجيا الجديدة بشكل عادل

وبأسلوب يجعلها مقبولة من جميع المستهدفين، وينبغي مساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى بناء قدراتها في مجال البحوث وتيسير سبل الوصول إلى الأسواق.

161- ومضى قائلا إنه بالرغم من أن نيبال قد اعتمدت جدول أعمال التنمية بغرض مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، فلم تتحقق بعد زيادة كبيرة في الإنتاجية الزراعية ولا يزال متوسط دخل الأسر منخفضا. وتشمل المشكلات التي تواجهها بلاده صغر مساحة الحيازات الزراعية وتقلب المناخ الزراعي وتفاوت الموارد في ما بين الأقاليم، وسوء النظام الداخلي لتوزيع الدخل. واعتمدت بلاده مجموعة متكاملة من المدخلات والخدمات لزيادة الإنتاجية كأداة للحد من الفقر. وتبددت الإنجازات الضخمة التي تحققت في العقد الماضي بسبب ما فرضته الصراعات الداخلية الطويلة من تكاليف اجتماعية اقتصادية. ولكن بعد اتفاقية السلام الأخيرة شرعت نيبال في خطة جديدة ثلاثية السنوات لتخفيف وطأة الفقر، ويكمن الاتجاه الرئيسي لهذه الخطة في إعادة تعمير المناطق الريفية وإصلاح سبل العيش الريفية وتوفير البنية الأساسية الضرورية. ولذلك امتدح اختيار العمالة وسبل العيش الريفية كموضوع للدورة الحالية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يتسع نطاق الاهتمام بحيث يشمل القطاع الريفي غير الزراعي.

162- واختتم بيانه مشيرا إلى برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الذي اتفق مؤخرا بشأنه بين حكومة بلاده والصندوق، فناشد الصندوق أن ينظر في خطط التخفيف من عبء الديون ونماذج تقديم المساعدة عن طريق المنح، مع الاستمرار في تنفيذ برامج في البلدان التي مزقت الصراعات اقتصاداتها مثل بلاده.

163- **السيد DAGA** (مالي)، قال إن بلاده التي تتسم بالفقر الشديد والاعتماد المفرط على القطاع الزراعي الذي يضعها في وضع بالغ الصعوبة، تعمل على إجراء إصلاحات هيكلية عميقة في قطاعها الزراعي. وكانت أحدث هذه الإجراءات صياغة إطار استراتيجي للنمو والحد من الفقر بلوغا للأهداف الإنمائية للألفية. وقد أبرز موضوع "العمالة وسبل العيش الريفية" الدور الأساسي الذي تلعبه الزراعة كمصدر لسبل العيش المستدامة. ويعمل 80% من القوة العاملة لسكان مالي في مجال الزراعة. ولكن يجب تحسين ظروف عملهم حتى يمكن تحقيق الاستغلال الأمثل لطاقاتهم. وينطبق نفس الشيء بصفة خاصة على النساء والشباب، وقد بدأ تنفيذ عدد من البرامج لمساعدتهم. ومن بين مجالات تركيز برامج التنمية الريفية في مالي ضمان الاعتراف بجميع حقوق العمال الزراعيين في العمل وبجميع حقوقهم الاجتماعية، وهو ما يعد ثورة حقيقية في بلاده. وقد دعم الصندوق هذه الأنشطة في مالي التي تتسق مع خططها في مجال التنمية الريفية، مما سيمكنها في النهاية من خفض مستويات الفقر.

164- وأثنى على التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، لاسيما في ما يتعلق بسياسة الاستهداف، وسياسة دعم الإشراف والتنفيذ، والنموذج الجديد للمصادقة على اقتراحات البرامج والمشروعات، وبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وبرنامج الحضور الميداني للصندوق. وأعرب عن رغبة مالي في المشاركة في هذا البرنامج في ضوء الدور الرئيسي الذي يقوم به الصندوق في الإقليم الشمالي من البلاد. كما لاحظ التحسينات التي أجريت في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء والموافقة على برنامج الموظفين المهنيين المزاملين الذي ينبغي أن ينظر مجلس المحافظين في توسيعه. غير أنه من المؤسف أن المشاورات الخاصة بمسائل مثل عضوية المجلس التنفيذي وحقوق التصويت فيه لم تصل إلى نتيجة قاطعة. ولا يزال هناك ما يبرر رغبة أعضاء البلدان النامية في العودة إلى التوازن الأصلي في هذه الحقوق. واختتم بيانه معلنا أنه بالرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها مالي فقد قررت المساهمة

بمبلغ 000 100 دولار أمريكي في التجديد السابع للموارد، وهي زيادة تاريخية تبلغ 900% على المستوى السابق.

165- **السيد كباشي عيسى** (السودان)، قال إن التطورات السياسية الأخيرة في السودان تبشر بحلول الاستقرار والأمن والسلام الذي، إذا اقترن بالدعم من المنظمات الإقليمية والدولية، سيكفل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلاده. ومع الإجراءات الاقتصادية الجاري اتخاذها أصبح المناخ مواتيا للاستثمارات الأجنبية.

166- ومضى قائلا إن معظم شعب السودان يعتمد في معيشته على الزراعة ولا يزال يعاني من الفقر الناجم عن عوامل منها الإفراط في استغلال الموارد المتاحة، وتدهور البيئة، وانخفاض معدلات هطول الأمطار. ولذلك فإنه يناشد الجهات المانحة دعم سياسة بلاده وبرامجها. وقال إن السودان يأمل أيضا في أن تكون مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أداة مفيدة في الخروج من أزمة الديون الخارجية التي تسببت في شلل التنمية في بلاده. وبالرغم من أن بلاده لا تزال تحرم من التمويل من المؤسسات الرئيسية إلا أنها تحقق سجلا اقتصاديا جيدا حسب شهادة صندوق النقد الدولي، حيث شرعت في تنفيذ استراتيجية إنمائية مدتها 25 عاما تشمل خطة زراعية طموحة خصصت الحكومة لها المبالغ الضرورية. وقال إن السودان يأمل في الاستفادة من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وغيرها من البرامج والمشروعات ومن الجهود التي تبذل في إطار السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في تمويل مشروعات التنمية المؤسسية والترويج لنظم تبادل معلومات السوق.

167- وأثنى على التعاون القائم بين الصندوق والسودان، وقال إن تقديم دعم من الصندوق للجزء الشرقي من السودان سيساعد بصفة خاصة على إحلال السلام الدائم فيه. أما على المستوى الثنائي، فقد قام السودان بدور مهم في تحقيق الأمن الغذائي لشعبه وللدول المجاورة التي لا تزال تشترك معه في اتخاذ إجراءات منسقة مثل مكافحة الآفات والأمراض العابرة للحدود وتبادل المعلومات والتدريب. وأعرب عن امتنانه لجميع البلدان والمنظمات التي ساعدت على إحلال السلام في السودان، وأكد التزام حكومة بلاده بتأدية مساهمتها في التجديد السابع لموارد الصندوق.

168- **السيد DA ROCHA MIRANDA** (البرازيل)، قال إنه يوافق بصفة خاصة على النقطة التي أثارها محافظ نيكاراغوا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بأنه من المرغوب فيه رفع مستوى تمثيل إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي في الصندوق لأن ذلك مهم للحفاظ على شخصية الصندوق المتعددة الأقاليم. ورحب ببداية تنفيذ خطة عمل الصندوق الجديدة. والواقع أن البرازيل تنظر بإيجابية إلى العمل الذي يقوم به الصندوق بصفة عامة، نظرا لما يتمتع به من ميزة نسبية على المؤسسات الدولية الأخرى المعنية بتمويل التنمية. غير أنه ينبغي السماح بالمزيد من الوقت واتخاذ المزيد من الترتيبات الفعالة من أجل إجراء مناقشة مسبقة لخطة العمل وزيادة التفاعل بين الإدارة والدول الأعضاء قبل طرح القضايا على الأجهزة المعنية باتخاذ القرارات.

169- وأضاف قائلا إنه ينبغي للصندوق أن يزيد الدعم الذي يقدمه بالمساعدات التقنية والقروض للبلدان ذات الدخل المتوسط لأن هذه البلدان، مثل البرازيل، لا يزال يوجد فيها جيوب من الفقر المدقع في المناطق الريفية، كما أنه يجب شن الحرب ضد الفقر بدون تفرقة على أساس الموقع الجغرافي. وأعرب عن موافقة البرازيل مع مجموعة بلدان أمريكا الجنوبية والكاريبي الأخرى على أنه يتعين إدخال المزيد من التحسينات على نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وإجراء التعديلات لتجنب التهميش الإقليمي الذي كان له آثار سلبية على البلدان الأصغر التي يوجد العديد منها في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي. ونظرا لأن

مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي تضم العديد من السكان الأصليين فقد ناشد الصندوق أن يتولى إدارة مرفق المنح المقدمة للسكان الأصليين بأسلوب يتسم بالشفافية والعدل من حيث توزيع الموارد. وأعرب عن ترحيب البرازيل بزيادة التعاون بين الصندوق ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، واقترح إبرام اتفاقية رسمية بين الجهتين.

170- **السيد GUE** (هايتي)، قال إن الموضوع المختار للدورة الحالية لمجلس المحافظين يتعرض بشكل مباشر للوضع السائد في بلاده، حيث تنتشر البطالة في المناطق الريفية التي تتعرض لتفاقم مروع في الفقر بسبب النزوح الجماعي إلى المدن الكبيرة، لاسيما من جانب الشباب. غير أن الزراعة لا تزال أهم قطاع في الاقتصاد الوطني، حيث تسهم بما يصل إلى 30% في الناتج المحلي الإجمالي ويعمل فيها ثلثا عدد السكان. وللأسف فإن الأساليب الزراعية السيئة وسوء إدارة التربة إنما يعني أن معظم المزارع التي يبلغ متوسط مساحتها أقل من هكتارين لا تستطيع أن تلبي الاحتياجات الأسرية من الأغذية، ولا تحقق سوى أقل من نصف الدخل الأسري.

171- واستطرد قائلا إنه بالرغم من هذه الصعوبات فإن بلاده تمتلك طاقات كبيرة تشمل شباب الريف، والعديد من المنتجات الزراعية العضوية، والتنوع البيولوجي الملحوظ، وموارد الري غير المستغلة، وإمكانات كبيرة للسياحة الإيكولوجية. وتسعى حكومة هايتي، بمساعدة من الشركاء الدوليين، إلى الاستفادة القصوى من هذه الطاقات، وخلق فرص العمل، وزيادة الإنتاج والدخل، وتخفيف وطأة الفقر، والحد من الهجرة من المناطق الريفية، وتدفقات الهجرة للخارج. وبلوغا لهذه الغاية تتخذ الحكومة الخطوات لتكثيف الإنتاج الزراعي على أساس مستدام، وتحسين الإطار المؤسسي والقانوني للقطاع الزراعي، وتحقيق التناسق بين الجهود التي يبذلها القطاعان الخاص والعام والجهود الدولية. وقد مول الصندوق منذ الثمانينات العديد من مشروعات التنمية الريفية في بلاده وأبرمت مؤخرا اتفاقية لتمويل برنامج للمساعدة التقنية في مجال الري، وتضم الاتفاقية الصندوق ورابطات القطاعين العام والخاص. وتأمل الحكومة، في ضوء الدعم الذي يقدمه الصندوق، في زيادة جهودها من أجل تحسين سبل العيش الريفية من خلال إشراك المجتمعات المحلية في اختيار المشروعات وتنفيذها ومتابعتها ترويجا للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الريفية. وأعرب عن أمله في أن تتمكن الدورة الحالية لمجلس محافظي الصندوق من تكثيف تعامله مع أقل البلدان نموا.

172- **السيد فقيرة** (اليمن)، رحب بموضوع الدورة الحالية وقال إن حكومة اليمن تولي اهتماما خاصا للتنمية الريفية وتتطلع إلى البناء على التقدم المحرز على مدى السنوات الثلاثين الماضية. وقال إن الزراعة هي عماد الاقتصاد اليمني، حيث يشكل سكان الريف 75% من عدد السكان، وتشكل الزراعة نصف القوة العاملة وبالتالي فالحاجة ملحة إلى تقديم المزيد من الدعم في المعركة ضد الفقر.

173- ومضى قائلا إن الشراكة طويلة الأمد بين اليمن والصندوق يمكن أن تشهد المزيد من التطور. فقد التزم الصندوق بمساعدات مالية مؤثرة من أجل تنفيذ الخطة الخمسية الجديدة التي ينفذها اليمن حاليا. وقال إن الجهود التي يبذلها اليمن لتخفيف وطأة الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية تتمشى مع أهداف الصندوق والأهداف الإنمائية للألفية. وقد وفر برنامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي في بلاده مناخا مواتيا للمزيد من الاستثمارات المطلوبة لرفع المستوى المعيشي وخلق فرص العمل في المناطق الريفية، وسيتيح المؤتمر الدولي للاستثمار المقرر عقده في اليمن في أبريل/نيسان 2007 فرصة مناسبة لاستكشاف المزيد من فرص الاستثمار.

174- واستطرد قائلا إن اليمن رفع مستوى التزاماته في التجديد السابع للموارد بنسبة 20%، وأعرب عن أمله في توسيع الحافظة القطرية لبلاده. وقال إن اليمن أيد دائما نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ولكنه يؤكد على أهمية تحسين المعايير المطبقة من خلال آليات مثل الرصد المستمر لحافظة المشروعات. وسوف تبذل بلاده قصارى جهدها للوفاء بمسؤولياتها الجديدة كعضو في المجلس التنفيذي وتأمل في تعزيز علاقاتها بالصندوق ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في روما. وأثنى على العمل الذي يقوم به الائتلاف الدولي المعني بالأراضي والآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وهناك ما يبشر بالأمل في الأنشطة المزمعة لغرب آسيا في عام 2007 في إطار مبادرة تصميم الاستراتيجيات التمويلية المتكاملة للبرنامج الإقليمي للتنمية المستدامة للأراضي الجافة في غرب آسيا وشمال أفريقيا.

175- **السيد ENDO** (اليابان)، قال إن مساعدات التنمية الريفية في العديد من البلدان النامية تتبع مسارين في مجال الحد من الفقر هما: رفع مستوى دخل فقراء الريف وتوفير فرص العمل في المناطق الريفية، ودفع عجلة النمو الاقتصادي في البلدان التي تعتمد بشدة على الزراعة أساسا. وقال إن المساعدة التي تقدمها اليابان للتنمية الزراعية تقوم على أساس مفاهيم الأمن البشري والنهج الشاملة والعدالة.

176- وأضاف قائلا إن الأمن البشري الذي يرتبط بملكية البلدان النامية للمشروعات إنما يعني تعزيز قدرة الشعوب على مواجهة مخاطر البقاء ورفع مستواها المعيشي، من خلال جملة أمور، مثل مشاركة المجتمعات المحلية وخلق فرص العمل. وقال إن استراتيجية الصندوق الجديدة تتبنى هذا المفهوم. ويعني استخدام نهج شامل في تقديم المساعدات وضع جميع جوانب النشاط الزراعي في الاعتبار. وقال إن التعاون بين الصندوق واليابان لضمان التكامل بين مبادرة اليابان الجديدة للأرز في أفريقيا ومساعدات الصندوق للمجتمعات المحلية ستكون له آثار إيجابية في مجال التنمية والاستدامة. وتمثل العدالة عنصرا مهما في الحد من التفاوت الإقليمي بين البلدان النامية. وبالنظر إلى أهمية تشجيع الصناعات المحلية القائمة على الموارد المحلية بغرض خلق فرص العمل في القطاعات غير الزراعية، فإن اليابان ترغب في أن تعلن عن مبادرة جديدة تحت شعار "قرية واحدة، حملة إنتاجية واحدة" التي استهلت أصلا من أجل استعادة الحيوية للقرى اليابانية والتي أصبحت تنفذ في عدد من البلدان الآسيوية والأفريقية. واختتم بيانه مشددا على أهمية دور الصندوق كحافز فريد في نوعه على زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي.

177- **السيد ROCA CÁCERES** (بيرو)، أعرب عن تأييده لبيان محافظ نيكاراغوا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا الجنوبية والكاريبي، وشدد على الأهمية التي توليها بيرو لمكافحة الفقر الريفي حسبما أكده مجددا الرئيس García Pérez.

178- وقال إن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء هو أداة مفيدة في نقل الموارد إلى البلدان تلبية لاحتياجاتها الفعلية، ولكن يمكن تحسين هذا النظام ومواءمته مع الحقائق الجديدة. ولذلك فإن بيرو تؤيد مجموعة العمل المعنية بهذا النظام التي تقوم بمراجعة مؤشراته ومعاييره. وسوف تنظر بلاده بعناية في مسألة الاستعاضة عن مؤشر "مجموع السكان" بمؤشر "سكان الريف" لاسيما في ضوء الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وهي مشكلة يمكن حسمها بتخصيص موارد كافية لتشجيع سكان الريف على العودة إلى المناطق الريفية. ويجب أن يعتني مؤشر السكان الذي سيستخدم في عام 2008 بهذه النقطة.

179- وفي ما يتعلق بالمشروعات السابقة والجارية التي يدعمها الصندوق، فإن بيرو تفخر بأن تكون بلدا متلقيا مثاليا من حيث أثر المشروعات على السكان المستفيدين، وكفاءة الإدارة، وصلاحية تصميم المشروعات،

واستخدام الموارد المتاحة. وأعرب عن أمله في أن يوافق المجلس التنفيذي قريبا على مشروع ينفذ في عام 2007 في المناطق الجنوبية الشرقية والجنوبية الوسطى من بيرو حيث ينتشر الفقر بسبب أعمال العنف التي نشبت في الثمانينات والتسعينات. وأبدى رغبة بيرو في تلقي مساعدات من الصندوق، ليس فقط بسبب تأثيرها في تحديد مجالات الأولوية الحكومية، وإنما أيضا لتحسين جودة ناتج المزارع، وصون الموارد الطبيعية، وتعزيز دور النساء. وقد تمثل تحقيق هذه الأهداف في تنفيذ برنامج طموح للتنمية الزراعية في مناطق الإنديز في بيرو، وهو برنامج من المفيد أن يضعه الصندوق في الاعتبار لدى وضع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة لبلاده.

180- **السيد MUTABAZI** (بوروندي)، أعرب عن تحيته للجهود التي يبذلها الصندوق من أجل مساعدة فقراء الريف، وقال إن موضوع الدورة الحالية لمجلس المحافظين قد اختير بعناية، لاسيما في ضوء انعدام الأمن الغذائي المزمن في بوروندي، حيث يعتمد 90% من سكان بلد مكتظ بالسكان ويرتفع فيه معدل المواليد على الزراعة المعيشية في ظل ظروف صعبة وباستخدام أدوات بالية، وحيث لا يتيح انخفاض معدل التصنيع والتنمية في المناطق الحضرية مجالا لخلق فرص العمل في غير المجال الزراعي، وكانت النتيجة هي ارتفاع معدل البطالة وقصور العمالة في المناطق الريفية. وازداد هذا الوضع تفاقما بسبب السياسات الإنمائية التي انحازت إلى المدن على حساب الريف، وانخفاض مستوى استثمارات القطاعين العام والخاص في التصنيع الريفي، وضعف مستوى تجهيز المنتجات الزراعية، وعدم اهتمام طبقة النخبة في بوروندي بشؤون الريف، وعدم ملاءمة مشروعات التنمية الريفية الممولة من الجهات المانحة. وعملا على علاج هذا الوضع تقترح بوروندي دفع خطى الاستثمار في تصنيع المناطق الريفية وزيادة اهتمام الجهات المانحة بالأنشطة المولدة للدخل، والاهتمام بتجهيز المنتجات الزراعية من جانب الحكومة ومصادر المساعدات الإنمائية الرسمية، وحصول المنتجات الزراعية على أسعار عادلة.

181- ومضى قائلا إن بوروندي تعاني من المجاعة والصعوبات بسبب الجفاف الذي أصاب البلاد في عام 2006 والذي أعقبه هطول الأمطار بغزارة. وقد لقي عشرات من الأفراد حتفهم جوعا وتفاقمت معدلات سوء التغذية الحاد القائم، وتلفت المحاصيل، وهاجر عدد كبير من السكان إلى البلدان المجاورة بحثا عن الطعام. وجاء هذا الوضع الكارثي في وقت تعمل فيه البلاد على إعادة البناء بعد فترة طويلة من الصراعات الداخلية التي كان لها أسوأ الأثر في المناطق الريفية. وقال إنه يجري حاليا تنفيذ مشروعين بتمويل من الصندوق، وأعرب عن امتنان الحكومة وجميع المستفيدين للصندوق على ما يبذله من جهود تعد رمزا للتضامن الدولي القوي ومثالا للتعاون مع الشركاء الآخرين. وتناشد حكومة بلاده الصندوق وجميع الشركاء الآخرين البحث عن سبل جديدة لمساعد السكان الذين يعانون من المجاعة، وتعزيز برامج إعادة البناء. وقال إن بوروندي تتعهد، برغم ما تواجهه من عجز في الموارد، بالمساهمة بمبلغ 000 10 دولار أمريكي في التجديد السابع للموارد.

182- **السيد BRISCOE** (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)، قال إن عام 2006 سيذكر بأنه العام الذي أتيحت فيه للصندوق الفرصة لزيادة الفعالية الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة من خلال الفريق رفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وهذه فرصة لا بد من اغتنامها. ولن يتحقق الأمل في حسم القضايا العالمية المتداخلة إلا بوجود منظمة للأمم المتحدة أكثر قوة مما هي عليه. ويوجد الآن اتفاق غير مسبوق حول الحاجة إلى المزيد من الإنجازات السريعة بلوغا للأهداف الإنمائية للألفية ووضع نظام متعدد الأطراف أكثر فعالية لتحقيق هذه الغاية.

183- وأضاف قائلا إن للصندوق دورا مهما يؤديه في هذا الصدد، ومن ثم رحب بالتزام الصندوق بالمشاركة في الجهود التجريبية القطرية التي انبثقت عن توصيات الفريق. وشجع الصندوق، مع البدء في تنفيذ خطة العمل الجديدة، على مواصلة التركيز على أهدافه الأساسية وفقا لشراكات تكاملية مع الآخرين. وأعرب عن تأييد المملكة المتحدة لخطة عمل الصندوق في مجال التعزيز المؤسسي. وقال إن بلاده مستعدة لتقديم تمويل إضافي للتنسيق بين الموارد البشرية والمالية وبين الأهداف الاستراتيجية. وأثنى على ما حققه الصندوق من مخرجات سريعة لخطة العمل، كما أعرب عن أمله في زيادة أثرها على المستوى القطري. وقال إن الدور الفريد للصندوق يدور حول التوصل إلى حلول ابتكارية يمكن للآخرين تكرارها وتوسيع نطاقها. ويجب أن تصاحب استراتيجية الابتكار هذه إدارة فعالة للمعرفة من أجل استيعاب ونشر الدروس المستفادة. وأثنى على سياسة الصندوق في مجال ضمان الجودة عبر تحديد أولويات تقوم على أساس النتائج. وأعرب عن تأييد حكومة بلاده لمشاركة الصندوق الكاملة في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ورحب باستخدام الصندوق لحساب أموال أمانة المبادرة، وشجع على تمويلها وتنفيذها بشكل كامل.

184- **السيدة LIVNAT ROSINER** (إسرائيل)، قالت إن موضوع الدورة الحالية يمثل أحد التحديات الجديدة التي تفرضها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية المتغيرة بسرعة. وقالت إن إسرائيل تقدم المعونة من خلال برنامج التنمية الذي ينفذه المركز الإسرائيلي للتعاون الدولي، بالمشاركة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من الوكالات. وقالت إن حكومة بلادها ترى أنه ينبغي للوكالات أن تعمل معا بشكل أوثق لتجنب الازدواجية، كما ينبغي تحسين إدارة الأموال والموارد. فضلا عن ذلك، فإن مشروعات التنمية المتعددة البلدان ينبغي أن تدار بشفافية مع اقتسام المعرفة وتوفير الموارد من الجهات المانحة لتحسين أسلوب تقديم المعونة الإنسانية.

185- وأعربت عن أسفها للملاحظات التي أبداها الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أمام هذه الدورة. وقالت إن بلادها لها مصلحة في تحسين الاقتصاد الفلسطيني بما يعود بالفائدة على الطرفين. وقالت إن 96 في المائة من آبار الضفة الغربية تقع في الجانب الشرقي من الجدار الدفاعي الذي أقامته إسرائيل. أما في المناطق التي يمر فيها الجدار بنظم المصادر المائية القائمة فقد أقيمت بنية أساسية بديلة. وقد أنشئت عشرات من البوابات في الجدار لتمكين المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى حقولهم بالرغم مما يشكله ذلك من مخاطر أمنية. وأضافت قائلة إن عددا من الباحثين من إسرائيل ومن السلطة الفلسطينية يعملون معا في مشروع إعادة إحياء نهر عابر للحدود حتى يمكن استغلال مياهه في الري. ومضت قائلة إن الصواريخ التي أطلقت على شمال إسرائيل أثناء الحرب مع لبنان لم تؤد فقط إلى قتل المدنيين الإسرائيليين وإنما ألحقت أيضا أضرارا بالغة بالمحاصيل والثروة الحيوانية والبيئة.

186- واستطردت قائلة إن إسرائيل تود أن يتمكن جيرانها من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وأنها تتعاون مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية لمساعدتهم في هذا الصدد موفرة الدعم المالي وتقاسم الخبرات. وأعربت عن ترحيب إسرائيل بجميع المبادرات لمثل هذا التعاون في ما يتعلق بموارد المياه، وتنمية الأراضي، وتوفير فرص العمل في المناطق الريفية، ويسعدها أن تقتسم ما لديها من دراية في مجال الطاقة البديلة وإدارة المياه واستخدامها، وتكنولوجيا جمع المياه وما بعد الحصاد، والتسويق، بغرض دفع عجلة التنمية الريفية واستئصال الفقر وتوفير فرص العمل وسبل العيش في المناطق الريفية.

187- **رفعت الجلسة في الساعة الواحدة ظهرا.**

(iv) المحضر الموجز للجلسة الرابعة من الدورة الثلاثون المنعقدة في الساعة 3.40 بعد ظهر يوم الخميس، الموافق 15 فبراير/شباط 2007.

رئيس الجلسة: **JAMES HARVEY (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)**

الفقرات

البيانات العامة (البند 4 من جدول الأعمال، تابع)	197-189
- أوغندا	190-189
- أنغولا	192-191
- رواندا	194-193
- الهند	197-195
تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 9 من جدول الأعمال)	215-198
تقرير عن الدروس المستفادة للائتلاف الدولي المعني بالأراضي (البند 10 من جدول الأعمال)	225-216
التقرير المرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (البند 11 من جدول لأعمال)	235-226
مسائل أخرى (البند 12 من جدول الأعمال)	237-236
الموافقة على نشر الوثائق	237-236
اختتام الدورة	239-238

188- **افتتحت الجلسة في الساعة 3:40 بعد الظهر**

البيانات العامة (البند 4 من جدول الأعمال، تابع)

189- **السيد SURUMA** (أوغندا)، قال إن 85 بالمائة من سكان أوغندا يعيشون في المناطق الريفية وإن نسبة من يعيش منهم تحت خط الفقر قد انخفضت من 44 بالمائة عام 1992 إلى 31 بالمائة عام 2006. وإن هدف خفض الفقر والجوع إلى النصف بحلول عام 2015 الذي تنص عليه الأهداف الإنمائية للألفية قد أصبح قريب المنال، ومع ذلك فإن التحديات مازالت هائلة. وقال إن خطة أوغندا لاستئصال الفقر تقوم على تحقيق النمو الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص، الذي يشمل أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يمثلون 75 بالمائة من مجموع الأسر، ويركز على الدائرة كوحدة أساسية للتخطيط، يجري مدها بالمساعدة لتطوير مؤسسات اقتصادية تعزز منظمات المجتمعات المحلية ويتم من خلالها تقديم المساعدات الحكومية وإدارة المعلومات وتيسير التمويل الصغري وإنشاء التعاونيات الإنتاجية والتسويقية.

190- وقال إنه يجري توظيف الأموال في نظام مجتمعي للمعلومات مهمته تقديم المعلومات عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية وحال البنى الأساسية. وأضاف أنه ينبغي الحرص في الجهود التي تبذل لزيادة الدخل على عدم اعتبار الحلول الجزئية حلولا شاملة، كما في حالة زيادة الإنتاج دون وجود إمكانية لتصريفه. وأوغندا تدرك أن مهمة ضمان دخول مستدامة للمزارعين هي مهمة معقدة ينبغي تناولها من كل جوانبها بدءا بفرص الحصول على قروض وانتهاءً بتسويق المنتجات. وأوغندا تؤمن أيضا بأهمية إنشاء مؤسسات العون الذاتي التي تدعمها الحكومة بالتدريب والإشراف، وهي تشعر بالامتنان نحو الصندوق لما قدمه لها من دعم على مدى سنين طويلة استطاعت بفضله أن تحقق تقدما حاسما في مجال الحد من الفقر.

191- **السيد PACAVIRA** (أنغولا)، قال إنه يتفق مع رئيس الصندوق في ضرورة التشديد على أهمية الاستثمار في الزراعة كأساس للتنمية الاقتصادية. فبعد تحقيق السلام عام 2002 طبقت بلاده تدابير من أجل إحياء الاقتصاد القومي والنهوض بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي للسكان. وبنتيجة هذه التدابير، لم تعد أنغولا بلدا معرضا للخطر وازدادت الاستثمارات الخاصة. وقد شملت التدابير المتخذة، برامج لتوليد الدخل وبناء القدرات. وتحسنت إمدادات الأغذية دون أن يطرأ تغير يذكر على أسعار الأغذية الأساسية، وإن بقي هناك عجز كبير في الحبوب ونقص في الأمن الغذائي في بعض الأقاليم. وسيكون مشروع الصندوق للهضبة الوسطى مشروعا مفيدا جدا في هذا الصدد.

192- وتحدث في موضوع جدول أعمال الدورة فقال إن "العمالة وسبل العيش الريفية" موضوع ذو أهمية بالغة لأنغولا التي تعاني من مشكلة البطالة التي تشكل مشكلة خطيرة في المناطق الريفية، وعبر عن اغتباطه لبدء نفاذ التجديد السابع للموارد وعن أمله في الإعلان عن مساهمة أنغولا قريبا. وقال إنه يرحب بالزيادة في مخصصات برنامج العمل التي يرجو أن تتبعها زيادة في عدد المشاريع. وقال إنه ينبغي العمل بالتوصية الخاصة بالمحافظة على مستوى الموارد المخصصة لأفريقيا. أما تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء فإن فيه ما يدعو إلى القلق لأنه أدى إلى تراجع في المبالغ المخصصة للمشاريع في أنغولا للفترة 2007 - 2009. وقال إن أداء البلد الاقتصادي قد تحسن فعلا في السنوات الأخيرة، ومع ذلك، فإن أنغولا تحتاج إلى مساندة الصندوق في معالجة مشكلات عديدة. وأنغولا ترحب بتعزيز التعاون بين الصندوق وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية الذي يمكن أن يشمل جهودا مشتركة لمساعدة أنغولا.

193- **السيد RUZINDAZA** (رواندا)، قال إن رواندا تعكف مع شركائها اليوم على إعداد المرحلة الثانية من التخطيط قصير الأجل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المدرجة في استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر؛ والهدف هو تطوير القطاعات الإنتاجية من أجل مكافحة الفقر. وقد تم تقييم عملية التخطيط الأولى واستخلصت الدروس منها للاستفادة منها مستقبلا. وقد تم بناء على ذلك وبعد إجراء مسح أسري وضع عدد من الأولويات من أجل تعزيز الإنتاج في قطاع الزراعة وزيادة دخل المزارع تساندها إجراءات من أجل تطبيق اللامركزية في الخدمات الخارجية وتشجيع البحوث من أجل التنمية وتحسين الترتيبات المالية وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقال إن رواندا تبقى ملتزمة أيضا بتطبيق إجراءات من أجل تحسين إدارة المشاريع.

194- وأضاف السيد RUZINDAZA أن التشريعات الحالية، والخاصة بالأراضي، تعطي المزارعين صلاحيات استثنائية لاستخدام أراضيهم كضمان للقروض أو كمساهمة في شراكة مع كيان من القطاع الخاص. وقال إن رواندا تحث الجهات المانحة على دعم سياسة رواندا الخاصة بالمعونة التي ما هي إلا ترجمة على الصعيد القطري لإعلان باريس بشأن أقل البلدان نموا، وتقدر الدور الذي يضطلع به الصندوق في مكافحة الفقر وبخاصة دوره في صياغة الإطار الاستراتيجي لرواندا من أجل تحويل قطاعها الزراعي. ورواندا تبقى ملتزمة التزاما ثابتا بالعمل مع شركائها من أجل استئصال الفقر الريفي.

195- **السيد PARASURAM** (الهند)، أشاد بموضوع الدورة الحالية، وقال إن الهند أدركت منذ زمن طويل الحاجة إلى توسيع فرص حصول الرجال والنساء في المناطق الريفية على العمل. وأضاف أن الهند شهدت نموا لا سابقة له على مدى السنوات القليلة الماضية، مما أدى إلى تحسين نوعية حياة العديد من الناس. لكن سكان الهند يبقون في معظمهم ريفيين ونسبة كبيرة منهم يعيشون دون خط الفقر. وتعمل الحكومة على جعل التنمية تنمية شاملة تعود بالفائدة على أشد الناس فقرا بأسرع ما يمكن.

196- وباستطاعة الفقراء أن يتغلبوا على الفقر إذا ما حصلوا على سبل عيش مستدامة على أراضيهم أو في عمل دائم. ولابد اليوم للأسرة الفقيرة، في السياق العالمي الحالي، إن هي أرادت أن تطمئن إلى قدرتها على كسب عيشها أن تضمن حصول أفرادها على المهارات الضرورية والأصول المادية والفكرية والمال بما يمكنها من التفاعل سياسياً واجتماعياً مع العالم الخارجي. أما فقراء الريف من غير القادرين على كسب عيشهم فيهاجرون إما هجرة موسمية أو دائمة مما يزعزع بنية الأسر. لهذا يصبح ضرورياً توليد عمالة ريفية ذات معنى تضمن لفقراء الريف القدرة على الاستفادة من الفرص المتاحة وتضيف أقصى ما يمكن من قيمة للمنتجات التي ترسل إلى الأسواق. وأضاف أنه يتطلع إلى مناقشة هذه المسألة في الموائد المستديرة.

197- وقال السيد PARASURAM إن مشاريع الصندوق أسهمت كثيرا في الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة الفقر. فالمشروع الجديد الخاص بتمكين المرأة اجتماعياً واقتصاديا الذي أقره المجلس التنفيذي في دورته الأخيرة صمم لمعالجة مسألة توفير التمويل وتحسين الزراعة وتوليد العمالة غير الزراعية. وقال إنه واثق من أن الشراكة بين الهند والصندوق لن تفضي إلى نتائج مستدامة لصالح الفقراء فحسب، بل إلى بروز أفكار ابتكارية وقابلة للتكرار في الهند كما في البلدان الأخرى. وأعرب عن أمله في أن تكون هذه القضايا قد حظيت بمناقشة مستفيضة في الموائد المستديرة.

تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 9 من جدول الأعمال) (GC 30/L.6)

198- **السيد كليفر** (مساعد الرئيس، دائرة إدارة البرامج)، ذكر في تقديمه للتقرير أن المجلس التنفيذي كان قد وافق في أبريل/نيسان 2006 على تعديل الصيغة المستخدمة لحساب المخصصات من القروض والمنح القطرية بما يضمن وزنا ترجيحياً جديداً للسكان وبالتالي تحسين "نقطة التوازن". فالسكان ما زالوا يعتبرون عاملاً هاما في تحديد الاحتياجات القطرية، إلا أن للأداء والدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد دوراً هاماً أيضا. وكان المجلس قد وافق أيضا على أن يواصل الصندوق تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء استنادا إلى إطار للإقراض والتخصيص مدته ثلاث سنوات لا تتم فيه التخصيصات إلا للمقترضين النشطين. وقال إن معايير الاحتياجات والأداء التي استند إليها في عمليات التخصيص أفرزت علامات قطرية ومخصصات لعامي 2006 و2007 ومخصصات إشارية لعامي 2008 و2009، كما هو مبين في جداول التقرير.

199- وقال إنه في الأوضاع التي يتعذر فيها تقديم الالتزامات مقابل المخصصات القطرية المسبقة ضمن فترة التخصيص، فإنه يعاد توزيع المخصصات غير المستخدمة عبر النظام الساري لتخصيص الموارد على أساس الأداء. وقال إن هذا النهج قد اتبع في القروض والمنح القطرية التي عرضت على المجلس التنفيذي عام 2006 باستخدام منهجية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ودرجاته وذلك ضماناً لتكامل عملية التخصيص على أساس الأداء واستخدام كل الأموال المتاحة لعقد الالتزامات.

200- وأعلن السيد كليفر أن الصندوق سوف يستضيف خلال عام 2008 الاجتماع التقني السنوي للعدد المتزايد من الوكالات المانحة التي تعتمد منهجا مشابهاً لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء يفيد بتبادل الدروس والتجارب، وهي عملية تكتسب أهمية خاصة في ضوء الطابع المتطور للنظام.

201- **السيد YUN** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) لاحظ أن التقرير يذكر أن الصندوق يخصص الموارد للبلدان الأعضاء "النشطة" "وغير النشطة" لفترة السنوات الثلاث القادمة، وقال إن قائمة البلدان النشطة تبدو ناقصة لأنها لا تضم بعض البلدان المؤهلة للحصول على قروض، وأنه ينبغي تحسين نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وإدارته بما يكفل استيعاب لا استبعاد البلدان على أساس مبادئ العدالة والشفافية وعدم التحيز.

202- **السيد السيد منصور** (مصر)، أكد على أهمية مراجعة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بما يضمن تطبيق كل عناصر النظام الجديد التي تضمنت تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في البلدان النامية.

203- **السيد MORUPISI** (بوتسوانا)، قال إن بعض الدول قد تعتبر "غير نشطة" بسبب نظام الترجيح المتصل بقدرة البلدان على الاقتراض والتسديد. وإن قدرة بلد كبلده على تسديد القروض يجب أن لا تعني أنه لا يوجد فيه سكان يعانون من الفقر الشديد ويمكن أن يفيدوا من منح الصندوق وتمويله. وقال إن حكومته ترى أن نظام الأوزان الترجيحية المستخدم دوليا يحول دون حصول بعض البلدان على المساعدة اللازمة لتخفيف وطأة الفقر في المناطق الضعيفة جداً.

204- **السيد كليفر** (مساعد الرئيس، دائرة إدارة البرامج)، قال رداً على ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إنه لم تدرج أي قروض إضافية لهذا البلد للأعوام 2007 و2008 و2009 لأنه لا توجد مشاريع

جديدة قيد الإعداد، وإن المعايير التأشيرية ذات الصلة لم تدخل في النظام، الأمر الذي يفسر عدم ورود اسم بلده في قائمة البلدان "النشطة".

205- ورداً على ممثل مصر، قال إنه يتفق معه في أن النظام جديد، وتستخدمه بشكل رئيسي المؤسسات المالية الدولية، ولكنه نظام متطور، تساعد المشاورات مع هذه المؤسسات الصندوق على مواءمته مع الاحتياجات.

206- ورداً على ممثل بوتسوانا، أكد السيد كليفر أن الصيغة التي يستخدمها نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للتخصيص تعني أن البلدان التي تعتبر مقترضة نشطة، أي التي لديها مشروع مقرر للسنوات الثلاث التالية، ومنها بوتسوانا، هي مدرجة في النظام ولها مخصصات. أما حجم المخصصات فيتوقف على الصيغة: عدد السكان والأداء بوزن ترجيحي أكبر من دخل الفرد الواحد. وبنتيجة ذلك يمكن للبلدان مثل بوتسوانا، ذات الدخل المرتفع نسبيا للفرد الواحد أن تتلقى بالفعل حصة مخفضة. وقال إنه يقر باحتياجات بوتسوانا ولكن هناك مشروع قيد الإعداد في البلد وله مخصصات وهو يتطلع إلى مزيد من التعاون.

207- **السيدة SQUEFF** (الأرجنتين)، قالت إن بلدها وقَّع على اتفاقية مشروع للتنمية الريفية في باتاغونيا في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 وإن المجلس التنفيذي أقر مشروعا آخر للأرجنتين في ديسمبر/كانون الأول 2006، إلا أن الجداول الواردة في ملحق التقرير المرحلي تدرج المخصصات القطرية الإجمالية للفترة 2007 – 2009. لهذا فإنها تطلب توضيحاً بشأن التوقيع على المشروعين وإقرارهما.

208- **السيد كليفر** (مساعد الرئيس، دائرة إدارة البرامج)، قال إن المجلس التنفيذي أقر قرضي الأرجنتين لعام 2006. ولما كان ليس لدى الأرجنتين مشاريع في الذخيرة للأعوام 2007 و 2008 و 2009 فليس لها مخصصات مستقبلية، حالها حال بلدان عديدة أخرى. أما الجداول المدرجة في ملحق التقرير المرحلي فهي لا تبين إلا الالتزامات الجديدة التي تتطلب مخصصات. وعبر السيد كليفر عن تأكيداته بأن الصندوق سوف يحترم كل التزاماته القائمة.

209- **السيد NTIRANYIBAGIRA** (بوروندي)، قال إنه على الرغم من كل الجهود التي تبذل لتحسين نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، فإن البلدان المستفيدة مثل بلده هو لا تتلقى المعلومات ذات الصلة قبل وقت كاف مما يعطي الانطباع بأنها لا تشارك في العملية.

210- **السيد كليفر** (مساعد الرئيس، دائرة إدارة البرامج)، قال إنه يوافق أن مثل هذه النظم التلقائية والمنمطة كثيرا ما تكون اعتباطية، والسبب في ذلك هو أنها مصممة لتكون متجردة وتجريبية إلى أقصى حد ممكن دون مجال للاجتهاد. وقد أدت نقطة الضعف هذه إلى ملاحظات سلبية من وفود كثيرة أخرى. ومع ذلك فإن بوروندي قد أفادت كثيرا من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛ ففي حالتها أدى تطبيق الصيغة تلقائيا إلى نتيجة جيدة، وهو ما لا يمكن قوله عن بلدان أخرى.

211- **السيد AL HABIB** (جمهورية إيران الإسلامية)، أشار إلى أن الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد وكثرة السكان يشكلان عاملين هامين في تخصيص الموارد، وطلب توضيحا يفسر سبب حصول بعض البلدان ذات الدخل القومي الإجمالي المرتفع للفرد الواحد والقليلة السكان على مخصصات كبيرة للفترة 2007 – 2009.

212- **السيد كليفر** (مساعد الرئيس، دائرة إدارة البرامج)، قال إن المخصصات القطرية لا تدرج إلا عندما يكون هناك مشروع قيد الإعداد، والبلدان الكثيرة السكان مثل الصين وجمهورية إيران الإسلامية غالبا ما تحصل

على مخصصات أكبر من تلك التي تحصل عليها البلدان ذات الدخل القومي الإجمالي المرتفع للفرد الواحد، وكثيرا ما تحصل البلدان التي كان أداؤها جيدا على أساس المؤشرات ذات الصلة على مخصصات أعلى. وقال إن الإشكال الأكبر والذي هو موضع خلاف على نطاق أوسع هو، في رأيه، درجات الأداء. ونقطة الضعف تكمن في مؤشرات الأداء التي تبقى قاصرة رغم التحسينات الجارية. وقال إنه ينبغي أن لا يغرب عن الأذهان أن المخصصات تحدد أساسا بالاستناد إلى صيغة رياضية.

213- **السيد TENSUE** (إريتريا)، قال إنه من الصعب جدا التأكد من فعالية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء نظراً للتغييرات التي أدخلت عليه منذ بدأ اختباره لأول مرة. وقال إنه لاشك في أن وضع نظام للتخصيص هو عملية تعلم، ولكنه تساءل مع ذلك متى سيتم وضع صيغة نهائية لتنفيذ النظام.

214- **السيد كليفر** (مساعد الرئيس، دائرة إدارة البرامج)، قال إن الوصف الأدق لهذه النظم هو القول بأنها تأخذ في اعتبارها مزيجا من الأداء والحاجة. وجدير بالذكر أن المجلس التنفيذي، والهيئات النظيرة له في المؤسسات المالية الدولية الأخرى، كان قد شدد على أهمية تحديد المخصصات على أساس الأداء. وصحيح أنه يتم في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء تخصيص أموال غير كافية في حالات الحاجة الشديدة والأداء الرديء. وبالمقابل فإن الحاجة الشديدة والأداء الجيد معا يؤديان إلى تحصيل موارد كبيرة ليس من الصندوق فحسب بل من المؤسسات المالية الدولية الأخرى أيضا وهو ما ينبغي أن يشكل حافزا على تحسين الأداء.

215- **أحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير المرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، إضافة إلى تعليقات الحضور.**

216- تقرير عن الدروس المستفادة للائتلاف الدولي المعني بالأراضي (البند 10 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 30/L.7)

217- **رئيس الجلسة،** ذكر بأن الائتلاف الدولي المعني بالأراضي الذي أنشأه ويستضيفه الصندوق هو ائتلاف من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الحكومية. ويلخص التقرير الدروس المستفادة من عمل الائتلاف الرامي إلى ضمان وصول الأسر الريفية الفقيرة إلى الموارد الطبيعية ولا سيما الأراضي في البلدان والأقاليم التي ينشط فيها الائتلاف.

218- **السيد MOORE** (مدير الائتلاف الدولي المعني بالأراضي)، قال إن الصندوق قدم عام 1995 تصورا أدى إلى إنشاء الائتلاف الدولي المعني بالأراضي من أطراف متعددة صاحبة المصلحة بهدف تنفيذ برنامج عمل مناصر للفقراء. وتم إنشاء الائتلاف على أساس اتفاق مشترك بأن إحياء الإصلاح الزراعي أمر أساسي من أجل ضمان وصول فقراء الريف إلى الأصول التي يحتاجونها للتغلب على الفقر بشكل مستدام.

219- وركز الائتلاف خلال عام 2006 على تحقيق نتائج عملية على الصعيد القطري وفي الأنشطة الإقليمية في أربعة مجالات: أولا، استغل الائتلاف فرص الوصول الهامة التي تتيحها له صلته بأسرة الأمم المتحدة ليقوم بالدعوة إلى اجتماعات لتيسير الحوار بين منظمات المجتمع الدولي وحكوماتها في ثمانية بلدان بهدف اعتماد سياسات شاملة في مجال الأراضي وإشراك المؤسسات الممثلة لفقراء الريف على نحو نشط. وقام الائتلاف، ثانيا، بتوسيع نطاق أنشطة استقطاب الدعم والعمل السياساتي من أجل توسيع نطاق تحليل السياسات وتعميق فهم القضايا الأساسية المتصلة بالأراضي. وحرصا من الائتلاف على إدراج هذه القضايا على جداول الأعمال العالمية والقطرية فقد تعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فساند

مشاركة وفد كبير من منظمات المزارعين والفلاحين في مؤتمر عن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في البرازيل شارك فيه الائتلاف ذاته بنشاط أيضا. ونظم أيضا مائدة مستديرة وزارية للسنة الرابعة على التوالي للجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي صادف أنها كانت لمناقشة موضوع العمالة الريفية وأهمية حقوق الأراضي فيها. ثالثا، وفر الائتلاف الدعم من أجل مساندة شبكات المجتمع المدني في 40 بلدا من أجل تعزيز التمكين الجماعي وتقاسم المعرفة وتوسيع نطاق تطبيق التجارب الناجحة. وأخيرا، وجه الائتلاف اهتمامَ أعضائه إلى أهمية تعزيز الأداء في المستقبل وأفاد في هذا السياق من توصيات تقييم مستقل تم بتكليف من الصندوق.

220- ما كان للائتلاف أن يحقق أيا من النتائج التي حققها خلال عام 2008 دون دعم وتعاون الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة. واستمر الائتلاف في الاستفادة من مساهمة سابقة من البنك الدولي لمساندة مرفق تمكين المجتمعات المحلية، بينما تلقت برامج الائتلاف القطرية الدعم مباشرة من بلجيكا وكندا وهولندا وسويسرا. وكانت خاتمة عام 2006 مشجعة إذ شهدت التوقيع على مساهمة هامة لمدة سنتين من المفوضية الأوروبية وإشارات إيجابية من جهتين مانحتين أخريين بأنهما يدرسان تقديم دعم للائتلاف لعدة سنوات لمساندة عمله المؤسسي وبرامجه القادمة.

221- **السيد HERNÁNDEZ LARA** (المكسيك)، رحب بالمعلومات التي قدمت للتو عن الأعمال المنجزة والمزمعة وعن التمويل، وقال إن تزويد الفقراء بفرص الوصول إلى الأراضي يبقى الأولوية العليا، وإن المكسيك تسعى إلى فتح قنوات اتصال لفقرائها مثل الترتيبات التي تتيح للمزارعين وغيرهم من المنتجين المشاركة في سياسة منتظمة مصممة أصلا للقضاء على الفقر الريفي. وقد أنشئ برنامج كامل قائم على تقرير الاستقلال الذاتي والقدرة على اتخاذ القرارات ودعم النساء والشباب، إضافة إلى تدابير لتيسير إنشاء المنظمات والمجموعات القاعدية. وقال إنه يجري وضع القواعد اللازمة لحل المشكلات من خلال محاكم خاصة وأن من شأن نظام المعلومات الزراعية الجديد أن يمكن المكسيك من التعرف بدقة على الأوضاع القائمة.

222- **السيد MOORE** (مدير الائتلاف الدولي المعني بالأراضي)، قال إن الائتلاف قد اتخذ الإجراءات اللازمة للتحقق من سبب عدم تحقيق المبادرات الرامية إلى منح النساء حصولا آمنا على الملكية مستويات النجاح المتوقعة منها. وقال إن الائتلاف قد أعد بالفعل تقريرا مع الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتحسين حقوق النساء الخاصة بالملكية في ظل معاهدة إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وسيتم البدء بمشروع رئيسي عام 2007 للتمعن في المشكلة. وتعد التعليقات التي تقدم بها ممثل المكسيك بشأن الأهمية التي توليها بلاده لحقوق الملكية الممنوحة للنساء مشجعة للغاية.

223- **السيدة SQUEFF** (الأرجنتين)، طلبت من المدير أن يعلق على الأنشطة المشتركة المضطلع بها مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ضوء نتائج المؤتمر الدولي بشأن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي عقد في بورتو أليغري، البرازيل، عام 2006، والذي أشار تقريره الختامي إلى أهمية الدور الذي قامت به المنظمة في هذا المجال على مدى السنين. وأضافت أن مؤتمر بورتو أليغرى يمكن أن يمثل بداية مرحلة جديدة من التعاون.

224- **السيد MOORE** (مدير الائتلاف الدولي المعني بالأراضي)، قال إن مؤتمر بورتو أليغري أقر بالدور الهام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في طرح قضايا الأراضي على جدول الأعمال العالمي والائتلاف يعكف حاليا، شأنه شأن الصندوق والمنظمة، على دراسة سبل تنفيذ نتائج المؤتمر. وتقوم المنظمة بدراسة

ثلاثة برامج إقليمية للتعاون التقني، وأن هناك تداخلا مع البلدان التي اكتسب فيها الائتلاف تجربة في الأنشطة التعاونية. ومن الضروري للدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة أن تناقش الموضوع مناقشة مستفيضة ضمن اللجان المعنية في المنظمة. والواقع أن منظمة الأغذية والزراعة تسعى إلى الحصول على توجيهات واضحة من دولها الأعضاء بشأن طريقة العمل. ويتعاون الائتلاف تعاونا وثيقا مع المنظمة بشأن المواضيع ذات الصلة بما في ذلك إمكانيات حصول النساء على ملكية الأراضي وضمان حيازة الأراضي في مناطق الغابات.

225- **أحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير الخاص بالدروس المستفادة للائتلاف الدولي المعني بالأراضي.**

التقرير المرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (البند 11 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 30/L.8)

226- **السيد MERSMANN** (مدير الآلية العالمية)، قال إن الإطار الاستراتيجي للصندوق ونموذجه التشغيلي الحديث يوفران فرصا جديدة للتعاون مع الآلية العالمية بشأن مواءمة حافظة الصندوق مع برامج التنمية القطرية وتنسيق تدخلاته القطرية مع تدخلات المجتمع الدولي. وقال إن الآلية العالمية بوصفها موفرا للخدمات الاستشارية المالية المتخصصة هي شريك طبيعي للصندوق، فهي تتمتع بميزة نسبية في كفائتها الفنية في تعبئة الموارد تمكن قدرتها التقنية على التفاعل ضمن إطار التنمية الريفية بما في ذلك المشاريع التي يدعمها الصندوق. ولا أدل على الفائدة الكبرى التي تجنيها الآلية من ترتيبات الاستضافة مع الصندوق من تدفق الموارد المتزايد: فقد كشف الاستعراض المشترك لقروض الصندوق ومنحه ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عن ارتفاع نسبة التدفق من 35 بالمائة إلى 55 بالمائة في الفترة من 2002 إلى 2004. وقال إن الصندوق بوصفه إحدى الوكالات المنفذة لمرفق البيئة العالمية هو بالتأكيد في وضع مناسب للعمل مع الآلية العالمية لربط إنعاش الموارد الطبيعية بالحد من الفقر في المناطق الريفية. لهذا فإن رئيس الصندوق والفريق الإداري الجديد يستحقون التهنئة لدورهم في نجاح الشراكة.

227- وقال إن الآلية العالمية تود أن تكون عمليه وابتكارية وسريعة الاستجابة لاحتياجات البلدان وأنها تقيم شراكات على سائر الأصعدة وبشكل متزايد مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وهي من أولى الهيئات القليلة التابعة للأمم المتحدة التي استجابت فورا للتوافق النقدي وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة. ولقد كان للصيغ الجديدة لتخصيص الأموال والأدوات الجديدة مثل الدعم المباشر من الميزانية آثارا بعيدة المدى على الصعيد القطري، واستطاعت الآلية العالمية أن توفر مساندة فعالة في الشؤون المالية إلى نقاط اتصال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقال إن التقرير المرحلي (الوثيقة GC 30/L.8) تشير إلى أن النتائج على الصعيد القطري لعام 2006 تثبت أن الآلية العالمية تسير في الطريق الصحيح وأن العمل الاستراتيجي الذي تقوم به يعكس نهجا شاملاً في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، نهجا لا يلتمس الحلول المادية فحسب بل يتناول أيضا مسائل أخرى منها التجارة وإمكانات الوصول إلى الأسواق، ولاسيما بالنسبة لمزارعي إنتاج الكفاف، والتعليم، والتكيف مع تغير المناخ. ولضمان أثر أكبر، تتعاون الآلية العالمية على نحو وثيق مع الائتلاف الدولي المعني بالأراضي، وخاصة بشأن حقوق حيازة الأراضي للنساء في أفريقيا الناطقة بالفرنسية. وتركز الآلية على الأنشطة الإقليمية وشبه الإقليمية في تعاون وثيق مع الصندوق وشركاء دوليين آخرين مثل المصارف الإنمائية الإقليمية والبنك الدولي. وعلى سبيل المثال، مبادرة بلدان آسيا الوسطى في مجال إدارة الأراضي التي أدت إلى عقد اتفاق تعاون من شأنه أن يولد 1.4 مليار دولار أمريكي على مدى السنين العشرة القادمة، وبرنامج التربة القاحلة في منطقة

الساحل التي عززت التعاون جنوب/جنوب بين شمال أفريقيا وغربها لتوسيع نطاق تمويل الإدارة المستدامة للأراضي. أما في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الذي كان محل تركيز خاص عام 2006، فقد التحق أربعة مستشارين إقليميين بالوظيفة ونشطت الآلية العالمية في العمل مع العديد من المنظمات الوطنية والإقليمية، وكذلك مع كثير من الحكومات على أساس التعاون جنوب/جنوب. وقد لقي تحويل الخدمات الاستشارية للآلية إلى اللامركزية ترحيبا شديدا في كل أنحاء الإقليم.

228- تعاونت الآلية العالمية تعاونا وثيقا مع الصندوق خلال السنة الدولية للصحاري والتصحر التي كان من أبرز أحداثها مسلسل بثته هيئة الإذاعة البريطانية. ولقد كان اعتراف مجلس المحافظين بدور الآلية العالمية مشجعا جدا وكانت توجيهاته بشأن مستقبل التعاون مع الصندوق مفيدة. والمنظمتان قادرتان من خلال العمل معا، على تحقيق نهج أكثر توازنا في ميدان التنمية المستدامة.

229- **السيد CHIRAPANDA** (تايلند)، وجه، في معرض تعليقه على عمل الصندوق فيما يخص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، الانتباه إلى التوافق الذي توصل إليه الفريق الدولي الحكومي المعني بتغير المناخ في فبراير/شباط 2007 بشأن واقع الاحترار العالمي الناجم مباشرة على الأرجح عن تصرفات البشر والذي يشكل خطرا فعليا على البشرية. وطلب إلى الصندوق أن يقوم بدور استباقي في الحد من الاحترار العالمي من خلال التعاون مع البلدان لنامية في مشاريع تهدف إلى امتصاص غازات الدفيئة ربما باستخدام الموارد التي يمكن الحصول عليها من الائتمان الناجم عن مقايضة الكربون.

230- **السيدة WEISSER** (النرويج)، أشارت إلى الفقرات 76 – 78 من التقرير، وقالت إنه من غير الواضح ما هي التكاليف الإدارية الفعلية للآلية العالمية لكنها تبدو مرتفعة.

231- **السيدة NYIKULI** (كينيا)، قالت إن الآلية العالمية شاركت في بلدها في نشر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وخطة عمل الإطار الوطني للتنمية والتخطيط بالتعاون مع الهيئة الوطنية لإدارة البيئة. وأضافت أن الآلية العالمية قامت خلال عام 2004 بإطلاق برنامج تجريبي ابتكاري في كينيا وجنوب أفريقيا يرمي إلى زيادة مشاركة قطاع الأعمال في تنفيذ المشاريع المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقالت إن حكومتها استندت إلى نتائج هذه الدراسات وأطلقت أول صندوق مشترك بين القطاعين العام والخاص لمكافحة التصحر. وقالت إنه على الرغم من جهود الآلية العالمية وغيرها من الوكالات للتخفيف من آثار الجفاف في القرن الأفريقي، فإن الإقليم مازال يعاني من الكوارث الطبيعية المتكررة. ولهذا فهي تطلب من الآلية العالمية أن تعزز حضورها وأنشطتها في المنطقة، بما يكفل معالجة الأسباب الجذرية للهشاشة في وجه الجفاف وانعدام الأمن الغذائي.

232- **السيد MERSMANN** (مدير الآلية العالمية)، قال ردا على ملاحظات ممثل تايلند، إن لدى الآلية برنامجا بشأن التأقلم مع تغير المناخ في إطار مكافحة التصحر والإدارة المستدامة للأراضي مقترنا بمدفوعات لقاء الخدمات البيئية، مستلهم من النظام المعمول به في كوستاريكا. وقال إن تقريرا عن المبادرات التي يجري تنفيذها في عدة بلدان سيعرض على الدورة القادمة لمجلس المحافظين.

233- وقال ردا على ممثلة النرويج إن نظام المحاسبة المالي القائم على ثلاثة حسابات يخضع حاليا للتبسيط كيما يصبح بالإمكان إدارة الحسابات بطريقة أكثر شفافية تماشيا مع نظام الإدارة القائمة على النتائج المعمول به في الصندوق. والتكاليف المدرجة في الوثيقة بصفتها "تكاليف إدارية" هي في الحقيقة تكاليف تشغيل الخدمات الاستشارية. أما الأتعاب الإدارية فهي لا تتجاوز 8 في المائة من المساهمة التي يتيحها للآلية

العالمية مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وهو المبلغ الذي دفع للصندوق مقابل الدعم الإداري بما فيه القانوني.

234- وقال إن التعاون بين الآلية العالمية وحكومة كينيا جيد حقا، وإن نهج كينيا الابتكاري في إشراك القطاع الخاص سيستخدم نموذجا لمبادرات مشابهة في بلدان أخرى.

235- **أحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير المرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا.**

مسائل أخرى (البند 12 من جدول الأعمال)

الموافقة على نشر الوثائق (الوثيقة GC 30/INF.2)

236- **رئيس الجلسة،** أشار إلى أن سياسة الصندوق بشأن نشر الوثائق تقتضي بأن نشر وثائق أي دورة هي من صلاحيات الهيئة الرئاسية المعنية. وعملاً بتوصية هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق التي اعتمدها مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2006، فقد استعرض المجلس التنفيذي سياسة الصندوق بشأن نشر الوثائق في دورته الأخيرة، وأقر تعديلات تتيح نشر كل الوثائق المعروضة على مجلس المحافظين وعلى المجلس التنفيذي على الملأ على موقع الصندوق المفتوح على شبكة الانترنت، في نفس الوقت الذي تتاح فيه لهاتين الهيئتين. لهذا لم يعد مطلوبا أن يوافق المجلس على نشر كل الوثائق المعروضة على الدورة على الملأ.

237- **أحاط مجلس المحافظين علما بسياسة الصندوق بشأن نشر الوثائق.**

اختتام الدورة

238- أدلى **رئيس الجلسة** ببيان ختامي يرد نصه الكامل في الفصل 4.

239- كما أعلن اختتام الدورة الثلاثين لمجلس المحافظين.

240- **رفعت الجلسة في الساعة 5.25 بعد الظهر.**

الفصل الثالث

باء – مناقشات الموائد المستديرة

241- تعاني البلدان الأشد فقراً في العالم، في غالب الأحوال، من ارتفاع معدلات البطالة الكاملة والجزئية. وأدت الدخول العالية ومستويات المعيشة الأفضل في بعض المناطق الحضرية إلى تشجيع عدد كبير من فقراء الريف على الهجرة إلى المدن المجاورة أو إلى بلدان أخرى بحثاً عن العمل. أما من بقوا في المناطق الريفية فإنهم يواجهون تحديات جديدة مبعثها العولمة، واحتداد المنافسة، والتغييرات الاجتماعية والديمغرافية الناشئة عن الهجرة.

242- واعترافا بأهمية التنمية الريفية في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تخفيض نسبة من يعانون الفقر المدقع والجوع إلى النصف بحلول عام 2015، اختار الصندوق أن يجعل العمالة وسبل العيش الريفية الموضوع الشامل لدورة مجلس المحافظين عام 2007.

243- وعُقدت ثلاث موائد مستديرة في 14 فبراير/شباط عام 2007 لمناقشة القضايا المرتبطة بالعمالة وسبل العيش الريفية.

المائدة المستديرة الأولى: الهجرة والعمالة الريفية

244- وكانت المسألة التي تمحورت حولها المائدة المستديرة الأولى هي كيف يتسنى للمناطق الريفية الانتفاع على نحو أفضل من الهجرة والتحويلات المالية. وتوجيهاً للمناقشات، فقد قسِّم هذا السؤال إلى أربعة أسئلة منفصلة على الشكل التالي:

(أ) هل ينبغي إتباع استراتيجيات متباينة لمعالجة الافتقار إلى الأنشطة الإنتاجية في المناطق الريفية ولتقليل الهجرة من الريف؟

(ب) ما هي السياسات والتدخلات التي يمكن أن تعزز من التأثيرات الإيجابية المحتملة للهجرة والتي تساند المهاجرين ومنظماتهم في مجال التنمية الريفية والأنشطة المولدة لفرص العمل؟

(ج) كيف يتسنى معالجة أوضاع المرأة بصورة فعالة في ضوء تزايد مشاركتها في الهجرة وفي القوة العاملة؟

(د) ما هو التركيز المحدد والدور الممكن للصندوق في معالجة القضايا المرتبطة بالهجرة في المناطق الريفية؟

245- وطرحت وثيقة تستطلع هذه القضايا أمام المائدة المستديرة. وإلى جانب الأعضاء المرموقين لهيئة المناقشة (انظر الصفحة 51)، فقد تضمن المشاركون أيضاً مندوبي المهاجرين التالية أسماؤهم: السيد Thomas McCarthy (غانا)، رئيس رابطة GhanaCoop للمواطنين الغانيين في مقاطعة مودنا؛ والسيدة Belinda Comfort Damoah (غانا)، الملكة الأم لسوما وعضو اتحاد سوما التعاوني الزراعي، والمنخرطة حالياً في برنامج للتنمية الريفية في قريتها؛ والسيدة Odile Ngo-Mbilla (الكاميرون)، المدير المشارك لمشروع للتنمية لرابطة النساء الأفريقيات من أجل جنوب الصحراء؛ والسيدة Cecilia Monteiro (الرأس الأخضر)، أمينة سر منظمة Tabanka غير الحكومية في غرب أفريقيا، والسيدة Chiarito Basa (الفلبين)، رئيسة مجلس النساء الفلبينيات، وهو منظمة للمهاجرات في روما تهدف إلى الحد من الصعوبات التي تواجه الفلبينيات والنساء الأخريات في العمل في الخدمة المنزلية.

المائدة المستديرة الأولى

الهجرة والعمالة الريفية

كيف يتسنى للمناطق الريفية الانتفاع على نحو أفضل من الهجرة والتحويلات المالية؟

14 فبراير/شباط، الساعة 15:00

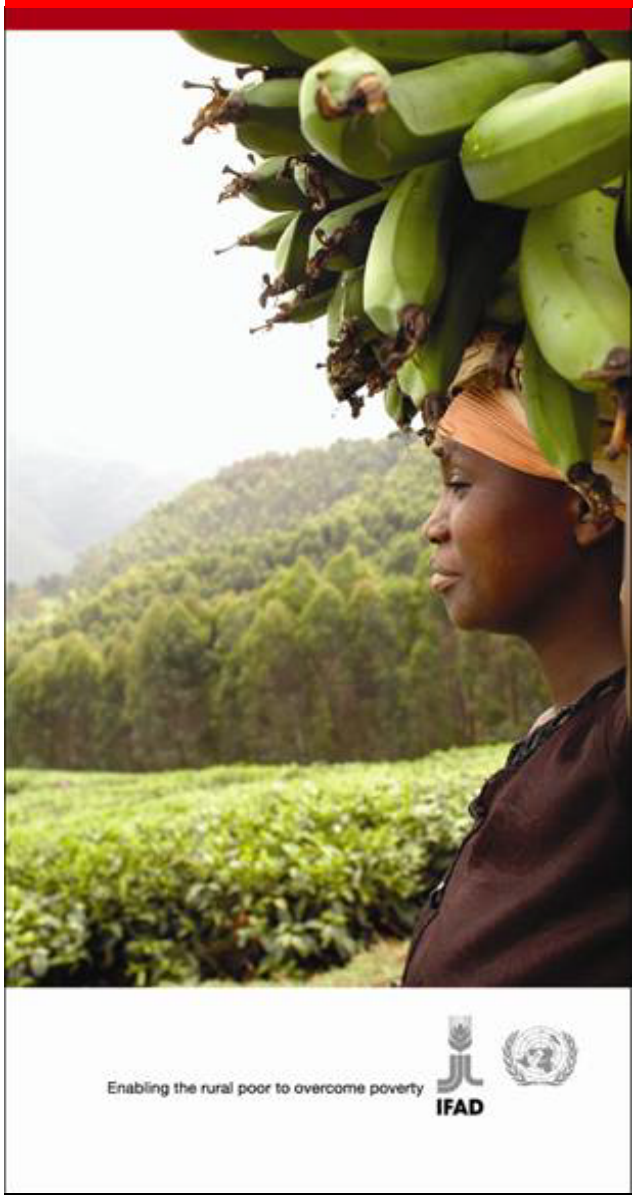

المحاور: السيد Aziz Khan ،
الأستاذ الفخري لاقتصاديات التنمية،
جامعة كاليفورنيا، والأستاذ المساعد للشؤون الدولية والعامة، كلية الشؤون الدولية والعامة، جامعة كولومبيا

السيدة Cecilia Tacoli،
كبيرة باحثين، المستوطنات البشرية، المعهد الدولي للبيئة والتنمية

السيد Frédéric Sandron،
القائم بأعمال البحوث، معهد بحوث التنمية

السيد Benjamin Davies،
خبير اقتصادي، قسم اقتصاديات الزراعة والتنمية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

المداولات

246- تشير وثيقة المعلومات الأساسية المعنونة "الهجرة والعمالة الريفية" إلى أن فرص العمل في قطاع الزراعة في البلدان النامية، وهو القطاع الرئيسي الذي يوفر العمالة تقليدياً، آخذة بالانخفاض. كما تلاحظ أن هناك عملية جارية لـ "نزع الطابع الزراعي" تُدفع فيها الأيدي العاملة خارج قطاع الزراعة ونحو وظائف غير زراعية.

247- وقد شهدت السنوات الخمسين الماضية زيادة ملموسة في الهجرة الريفية الخارجية. ومن المنتظر أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل مع نزوح الشرائح الأصغر سناً والأكثر إنتاجاً في القوى العاملة الريفية. وبالإضافة إلى ذلك فهناك عدد متصاعد من النساء اللواتي يهاجرن بحثاً عن عمل مجز وذلك مع تزايد الطلب على اليد العاملة النسائية في قطاع الخدمات.

248- ومع التدفق الخارجي لليد العاملة فإن هناك نمواً مطرداً مناظراً في قيمة التحويلات المالية وذلك من 30 مليار دولار أمريكي سنوياً في أوائل التسعينات إلى ما يقدر بنحو 232 مليار دولار أمريكي عام 2005.

249- وأدت التدفقات الخارجة الواسعة للعمال والتدفقات الداخلة للتحويلات المالية، إلى جانب التبادل المتواصل للسلع، والأفكار، والقيم الثقافية، إلى تغيير المشهد الريفي. ويتسم المشهد الريفي الجديد بنمو البلدات الصغيرة والمدن المتوسطة ذات الروابط الاقتصادية القوية بمن تبقى من السكان "الريفيين". وفي الوقت ذاته فإن نجاح المهاجرين في جمع رؤوس الأموال واكتساب المهارات يعتبر شرطاً ضرورياً ولكنه ليس كافياً لقيامهم بتوظيف الاستثمارات الإنتاجية في أوطانهم.

250- وكانت القضايا الرئيسية المنبثقة عن محاضرات أعضاء هيئة المناقشة ومداخلات الحضور هي التالية:

الروابط بين التنمية الاقتصادية، وانخفاض نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة والهجرة

251- يشير تحليل السياق الاجتماعي، من المنظور الضيق، إلى أن التحول الاقتصادي لسبل كسب العيش الريفية وتنويع الدخل يمكن أن يكشفا النقاب عن الحوافز الكامنة وراء الهجرة.

252- أما من المنظور الكلي فإن نصيب الزراعة في العمالة في المراحل الأولى من التنمية يتجاوز بكثير حصتها من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية وراء الفوارق الشاسعة في القدرة الإنتاجية للعامل والدخل الفردي بين السكان الزراعيين (الريفيين) وسكان المناطق الحضرية. ويعتبر انخفاض نصيب الزراعة في العمالة بمعدل أسرع من الانخفاض الحتمي في نصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي شرطاً ضرورياً لتضييق الفجوة القائمة في الأوضاع المعيشية بين المناطق الريفية والحضرية.

الهجرة السليمة وغير السليمة، والهجرة الداخلية مقابل الهجرة الدولية

253- في السياق المشار إليه أعلاه فإن الهجرة إلى خارج قطاع الزراعة هي شرط ضروري لتنمية سليمة تخفف من وطأة الفقر. على أن كل أنواع الهجرة ليست مستصوبة بالضرورة. فالسياسات التمييزية التي تعتمدها الكثير من البلدان النامية تؤدي إلى انخفاض مصطنع في إيرادات العاملين في الزراعة. ويدفع ذلك إلى معدل من الهجرة أعلى مما هو مرغوب اجتماعيا. ولكن فرض قيود على الهجرة في مثل هذه الحالات قد يؤدي إلى تفاقم الأوضاع في المناطق الريفية.

254- والنوع الأفضل من أنواع الهجرة هو الناجم عن الطلب على الأيدي العاملة من القطاعات غير الزراعية: أي النمو السريع كثيف العمالة للصناعات والخدمات في المراكز الحضرية، شريطة الحفاظ على الربحية الزراعية عند الحد الأقصى الذي تسمح به مزاياها النسبية الاجتماعية.

255- وستؤدي مثل هذه الهجرة السليمة إلى إحداث تحولات في تنظيم الزراعة. وسيتيح تصحيح المسار التناقصي لعائدات الزراعة الاستثمار في التقانات المحسنة، ومن ثم تعزيز القدرة الإنتاجية. وسيعني ذلك تغيير الطرق التقليدية للحياة في القطاع الزراعي، وهي مسألة لن تكون مبعثاً للقلق في الغالبية العظمى من البلدان النامية.

256- **الهجرة الداخلية مقابل الهجرة الدولية**. يصل الحجم العالمي للهجرة الداخلية إلى نحو سبعة أضعاف الهجرة الدولية (34 مليون نسمة مقابل 5 ملايين نسمة). ولذلك فإن الهجرة تخلف أثراً أكبر بكثير على الطاقة الاستيعابية للبلدان النامية، ولاسيما مراكزها الحضرية. وبالنظر إلى اتساع النزوح الريفي فإنه يستحق تفحص تأثيره على أماكن الانطلاق. ومع الأسف فإن قدراً أكبر من البحوث قد انصب على أثر هذا النزوح على مواقع الوصول في البلدان المتقدمة.

257- **التحويلات المالية: أهمية إدارة هذا المورد**. وبالإضافة إلى تصحيح المسار الانخفاضي للعائدات، فإن بمقدور الهجرة أن تقدم المزيد من المساهمات لقطاع الزراعة، وأهمها من خلال تحويلات المهاجرين. وتجري تدفقات الموارد هذه في معظمها عبر القطاع الخاص. على أن هناك أسباباً وجيهة لإدارة استخدامها. وتشير الدلائل العملية المتوافرة من عدد من البلدان إلى أن التحويلات هي عامل مخل بالمساواة: إذ أن جزءاً ضخماً من دخول التحويلات يرد إلى الأسر الموسرة نسبياً لأنها أقدر على تغطية تكاليف الهجرة، كما أن أفرادها يحصلون على الأرجح على دخول أعلى كمهاجرين. ولن يكون هذا بحد ذاته مشكلة طاغية إذا أمكن التوصل إلى طريقة لتوجيه جزء كبير من التحويلات نحو الاستثمار في الأنشطة المولدة للعمالة. ومرة أخرى فإن الضمان الأمثل لذلك هو توفير حوافز عالية للاستثمار في الزراعة وفي الاقتصاد الريفي غير الزراعي.

258- **التحويلات المالية والتنمية المحلية**. تُستخدم التحويلات المالية عادة للاستهلاك لا للاستثمار، ولو أن بمقدور هذه التحويلات في حالة الهجرة الدولية أن تحسن من ظروف قرى المهاجرين الأصلية (من خلال بناء المدارس، والمراكز الصحية، والطرق مثلا). على أنه قلما تسفر التحويلات عن استثمارات إنتاجية حقيقية تشجع التنمية الريفية. وبالإضافة إلى ذلك فإن أي اقتصاد محلي يعتمد اعتماداً كلياً على تحويلات المهاجرين سيتعرض لخطر شديد في حال تدهور أوضاع المهاجرين في بلدان الاغتراب. ومن بين المسائل الهامة التماس السبل والوسائل اللازمة لتوجيه التحويلات توجيهاً إيجابياً نحو التنمية المحلية.

259- وتضطلع السياسات بأدوار حاسمة في توجيه جهود المهاجرين وخلق أثر على الاقتصاد المحلي، غير أن من الواجب توفير الدعم المؤسسي المناسب لذلك. ومن الأمثلة على ذلك المبادرة المعروفة باسم مبادرة المواطن "3 X 1" في المكسيك حيث تقدم الدولة دولاراً واحداً مقابل كل بيزو يقدمه المهاجر إلى قريته.

260- **الهجرة، والأمن الغذائي، والتغذية**. يمكن أن تخلّف الهجرة آثاراً إيجابية وسلبية على الأمن الغذائي والتغذية. وبمقدور التحويلات المالية أن تخفف من مشكلات الاستهلاك في حالات الصدمات، بحيث توفر شبكة للأمان. على أنه إذا لم تُستثمر التحويلات على النحو المناسب، فإن آثارها على الأمن الغذائي يمكن أن تكون سلبية.

261- **دور البلدات الصغيرة في التنمية الزراعية**. تتسع ظاهرة التمدين أكثر فأكثر في أنحاء عديدة من العالم النامي. وتعتبر المراكز الحضرية الصغيرة أسرع المناطق نمواً، لا من الزاوية الديمغرافية فحسب، بل، وهو الأهم، من الزاوية الاقتصادية. وتوفر مثل هذه المراكز الحضرية اليوم حلقة الوصل بين المنتجات الزراعية من جهة والأسواق المحلية، ثم الأسواق الأوسع، وأخيراً أسواق التصدير من جهة أخرى. وتشير الدراسات المحلية إلى أن الأسواق المحلية هي القوة المحركة للإنتاج الريفي. ففي دلتا الميكونغ، على سبيل المثال، فإن نسبة 90 في المائة من الفاكهة عالية القيمة المخصصة لأسواق التصدير تذهب فعلياً إلى الأسواق المحلية. ولذلك فإن التنمية الحضرية تحفز التنمية الريفية وإنتاج قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة. وغالباً ما يستجيب أصحاب الحيازات الصغيرة بسرعة للطلب، في حين أن المزارع الكبرى قد تتطلب وقتاً أطول لمثل هذه الاستجابة.

262- **النساء والهجرة**. يمكن أن تكون آثار الهجرة أسوأ على النساء منها على الرجال وذلك بسبب التأنيث المتزايد لليد العاملة الزراعية. وتتسم القطاعات التي تشكل فيها النساء المهاجرات الجانب الأكبر من العمال عادة بضعف لوائح الصحة والسلامة، وانخفاض الأجور بالمقارنة مع القطاعات التي تهيمن عليها اليد العاملة الذكرية. كما أن العاملات أقل قدرة من العمال على التحكم باستخدام تحويلاتهن. ومن الواجب أن تتخذ حماية النساء أشكالاً متعددة وهي: الحيلولة دون التأنيث غير المناسب للزراعة من خلال المحافظة على ربحية هذا القطاع؛ وإرساء توازن دقيق بين حماية العاملات المهاجرات في أسواق العمل الحضرية دون اشتراط منحهن أجوراً عالية تؤدي إلى إخراجهن منها؛ والإصلاح طويل الأجل للمؤسسات والسياسات لضمان توازن أفضل بين الجنسين فيما يتعلق بحقوق الملكية.

263- **الهجرة وآثارها على اليد العاملة الأسرية**. غالباً ما تكون الهجرة قراراً أسرياً لا فردياً، وهي تترك أثراً قوياً على كيفية توزيع الأسرة لمهام العمل عند غياب فرد أو أكثر من أفرادها. وكشفت دراسة أجريت على المستوى الأسري في عشرة بلدان أنه كلما انكمشت القوة العاملة الزراعية توسع استخدام المدخلات التي تقلل الحاجة إليها، وكان هناك تحول من الإنتاج المحصولي إلى الإنتاج الحيواني. ويعكس ذلك صعوبة التعويض عن اليد العاملة الأسرية، مما يؤدي غالباً إلى تنويع أنشطة الأسرة والتحول إلى أنشطة ذات عمالة أقل كثافة، وكثيراً ما تكون أنشطة غير زراعية.

النقاش المفتوح

264- ترد فيما يلي المسائل الرئيسية الناشئة عن النقاش المفتوح.

265- **المدخرات واستثمار التحويلات المالية**. كشف بحث أجري في مولدوفا، وهي البلد الأول في العالم من حيث كثافة التحويلات، أن المهاجرين الذين يبعثون بالتحويلات يقومون بالادخار أيضا. ويستثمر المهاجرون مدخراتهم في العقارات، أو يودعونها في حسابات في الاتحاد الروسي وبنيَّتهم استثمارها في وطنهم في مرحلة لاحقة. ولذلك فإن هناك سؤالاً مهماً هو كيف يمكن ضخ هذه الأموال في التنمية الاقتصادية والأصول الإنتاجية في الوطن. ومن بين الحلول المتاحة استحداث آلية تربط المجتمعات المحلية الريفية بالمجتمعات المحلية للمهاجرين بحيث يكون المهاجرون أنفسهم هم القوة المحركة للتنمية الاقتصادية.

266- **المنافسة من الأسواق الخارجية**. تشكل السوق المحلية القوة المحركة الأولى للنمو الاقتصادي في البلدات الصغيرة، إلا أن هناك منافسة عنيفة من الأغذية الأساسية زهيدة الأسعار المستوردة من بلدان تتسم فيها

الزراعة الانتشارية بقدر أكبر من الفعالية التكاليفية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سوق الاستيراد ذات التنافسية العالية تلحق أضراراً بالصحة. وفي بعض المناطق الريفية من أفريقيا، فإن معدلات الإصابة بالسكري والوزن الزائد في صفوف الأطفال آخذة بالارتفاع. ومن بين الأسئلة الهامة المطروحة هو ما إذا كانت الحاجة تدعو إلى قدر ما من التدابير الحمائية، حتى لو كان ذلك لفترة مؤقتة، لمكافحة إنتاج الأغذية المستند إلى الإعانات في أرجاء أخرى من العالم.

267- **ظروف المهاجرين في بلدان الاغتراب**. في الوقت الذي تساعد فيه التحويلات البلدان النامية، فإن من المهم أيضاً تفهم مقدار معاناة المهاجرين في كسبهم لهذه الأموال. وتدعو الحاجة إلى إجراء دراسات عن ظروف المهاجرين خلال عملية الهجرة بأكملها، وذلك انطلاقاً من السفر أولاً إلى الخارج، مروراً بالبحث عن العمل، وانتهاء بالظروف المعيشية في بلد الاغتراب. كما سيكون من المفيد إجراء دراسة مقارنة بين أحوال البلدان المتلقية اليوم وفي السابق، حينما كانت التحويلات تتخذ أشكالاً مختلفة مثل الذهب والمعادن الثمينة الأخرى.

268- **الهجرة وفقد الثقافة**. من المهم الحفاظ على الظروف الجيدة في المجتمعات المحلية الريفية بحيث يمكن لها أن تنمو وأن تحافظ على ثقافتها، وعاداتها، وتاريخها. وتشتمل إحدى الطرق ذات الفعالية الشديدة على توفير أنشطة تدريبية تديرها المنظمات غير الحكومية لنقل التقانة إلى الشباب في المزارع. ويعزز ذلك مستويات الإنتاج ويشجع بالتالي الشباب على البقاء في مجتمعاتهم المحلية.

"إن كثيرا منا من العاملين في الخارج كمندوبين عن المهاجرين يضطلعون بنوعين من الأنشطة. فنحن نقوم بأعمالنا العادية وننخرط في الوقت ذاته في أنشطة تتعلق ببلداننا الأصلية. ولا بد لأي شخص يود العمل على تطوير مجتمعه المحلي أن يكرس نفسه بنسبة مائة في المائة لهذه المهمة." – السيد Thomas McCarthy، رئيس رابطة GhanaCoop

269- **النساء، والأطفال، والهجرة**. من المهم التركيز على حالات نقص الأغذية والحروب الأهلية التي تتسم بأهمية تفوق بكثير أهمية مبلغ المليار دولار أمريكي الذي يدخل إلى الاقتصاد من التحويلات. وفي بعض البلدان تعاني أعداد غفيرة تصل إلى عشرة ملايين نسمة حالات النقص الحاد في الماء والغذاء، وتواجه خطر الموت جوعا. وبالإضافة إلى ذلك فإن الآثار على المهاجرين من النساء والأطفال تستحق المزيد من الاهتمام. فما هو الجانب الإيجابي بالنسبة لهم؟ إنهم ليسوا متعلمين ولا يُنتظر أن يحصلوا على وظائف ذات رواتب مجزية. كما أن الكثير منهم يواجه خطراً شديداً بمغادرتهم لمجتمعاتهم المحلية، ولاسيما إلى الخارج، للبحث عن العمل. ولذلك فإن التركيز، وفي ظل هذه الظروف الدولية على الأقل، يجب ألا ينصب على أموال التحويلات، بل على تحسين الظروف الحياتية للناس في مجتمعاتهم المحلية الأصلية.

270- **الهجرة الموسمية والشباب**. تتسم الهجرة الموسمية بأهمية بالغة، لا من المناطق الريفية إلى الحضرية فحسب، بل وبين المناطق الريفية ذاتها، وهي ظاهرة شائعة للغاية. ومن بين الأبعاد الاجتماعية المهمة التي يجب أن تؤخذ في الحسبان انقطاع تعليم الأطفال خلال هذا النوع من الهجرة.

أسئلة أساسية عن "التنمية المتوازنة"

- كيف يمكن مساعدة المراكز الحضرية الصغيرة التي يفد إليها المهاجرون على تحسين قدرتها على استقبالهم واستيعابهم؟
- كيف يمكن معالجة أمر"الانقطاع" بين المناطق الريفية والمراكز الحضرية الصغيرة (وذلك مثلاً بتحسين البنى الأساسية، وضمان انضمام المنتجين الريفيين إلى سلسلة القيمة)؟
- ما هي الاستراتيجيات التي يمكن وضعها لأولئك الذين يبقون في المناطق الريفية؟
- ما هي التدابير الممكنة لتشجيع الناس على الامتناع عن الهجرة (بتوفير التدريب مثلاً على الإدارة والتسويق، ولاسيما للنساء)؟

271- **الهجرة وآثار السياسات**. هناك أناس يهاجرون للنجاة من المجاعة، وآخرون يهاجرون نحو الحوافز المتاحة. ومن الواجب أن تقلل السياسات من عوامل الدفع وتحبذ عوامل الجذب. ومن الضروري ضمان أن تستجيب السياسات الزراعية بالفعل لاحتياجات العاملين في قطاع الزراعة.

"إن أموال العمال المهاجرين هي أموال تعود إليهم. ومهما كانت طبيعة القرارات التي نود أن نتخذها، فإن بمقدورنا فحسب أن نكون جزءاً من العملية، لكن الأموال هي أموالهم."- السيدة Chiarito Basa، رئيسة مجلس النساء الفلبينيات

272- **تشجيع المهاجرين على العودة إلى أوطانهم**. يحتاج المهاجرون إلى النهوض بخبراتهم التقنية ومهاراتهم المهنية الأخرى بغية العودة إلى أوطانهم وتقديم مساهمة ملموسة في تنمية بلدانهم. وتحقيقاً لذلك، وتشجيعاً لهم على الهجرة، فإن الحاجة تدعو إلى إبرام اتفاقات ثنائية مع البلدان الأوروبية. وقد أُبرمت مثل هذه الاتفاقات بالفعل، ولكن الحاجة تدعو إلى توسيع نطاقها إلى خارج الإقليم. ويمكن للصندوق الاضطلاع بدور مناصر في هذا الصدد.

273- **دور الصندوق**. تُرسل مليارات الدولارات كتحويلات من الولايات المتحدة إلى البلدان الفقيرة في أمريكا الجنوبية. ويمكن للصندوق أن يساعد المهاجرين على توجيه أموالهم نحو مشروعات تعود بالفائدة على مجتمعاتهم المحلية (كتحسين البنى الأساسية القروية والمدارس مثلا)، وقد أنجز ذلك في إطار مبادرة ناجحة جداً في السلفادور. وما أن يتجاوز المهاجرون وأسرهم مرحلة المحافظة على الحياة، فإن بمقدور التحويلات أن تتيح تنفيذ مثل هذه المشروعات وأن تمكّن المهاجرين لا من مساعدة أسرهم فحسب بل ومجتمعاتهم المحلية الواسعة. وتدعو الحاجة إلى تعزيز هذا النوع من المساعدة، كما ينبغي تحديد مجالات صالحة أخرى لاستخدام التحويلات كنواة مالية.

إن التحويلات ليست مجرد أموال. إنها مهارات، ونقل للمهارات، وهو ما يعتبر أساسياً لتحقيق التنمية الريفية." - Lorena Martinez، المندوبة الدائمة لإسبانيا

المائدة المستديرة الثانية

تشجيع العمالة الريفية من خلال نهج سلاسل القيمة

كيف يمكن لسلاسل القيمة أن تساعد المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على زيادة دخولهم وإيجاد فرص العمل في الريف؟

14 فبراير/شباط، الساعة 15:00

المحاور: السيد Jim Tanburn، منسق، لجنة الجهات المانحة لتنمية المشروعات التجارية

السيد Hans Posthumus،
مستشار تنمية المشروعات التجارية

السيد Goran Damovski،
مسؤول دمج سلاسل التوريد، مشروع الخدمات المالية الزراعية، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة

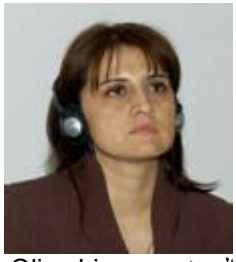

السيدة Oliva Lizarazo،
مديرة، برنامج تنمية المشروعات الريفية الصغرى، كولومبيا

السيد Christian W. Borgemeister،
مدير عام، المركز الدولي لفيزيولوجيا وإيكولوجيا الحشرات

المائدة المستديرة الثانية: تشجيع العمالة الريفية من خلال نهج سلاسل القيمة

274- تمثل هدف المائدة المستديرة في إتاحة الفرصة للمشاركين لتبادل الآراء بشأن التدابير التي يمكن أن تقوم بها الحكومات، والوكالات الإنمائية مثل الصندوق، والشركاء الآخرين لخلق العمالة الريفية وزيادة دخول صغار المزارعين عبر نهج سلاسل القيمة.

275- وتكتسب تنمية سلاسل القيمة اهتماماً متزايداً في صفوف المانحين والجهات الفاعلة الإنمائية في مختلف أنحاء العالم. غير أن المسألة التي بحثتها المائدة المستديرة لم تكن ما إذا كان نهج سلاسل القيمة سيقود إلى تطورات مناصرة للفقراء، بل ما إذا كانت تنمية مثل هذه السلاسل تخلق فرصاً للعمالة الريفية وتحد من الفقر، وكيف يمكن للجهات المانحة والحكومات أن تؤثر على هذا العملية، وما هي الأدوار المنتظرة من الجهات الفاعلة في القطاعات الحكومية، والخاصة، وفي المجتمع المدني.

276- وقد أثير في هذا السياق عدد من الأسئلة الرئيسية هي التالية:

(أ) هل ينبغي للمانحين والحكومات أن يوجهوا اهتمامهم إلى تشجيع تنمية سلاسل قيمة عالمية أو محلية؟

(ب) كيف يتسنى للمانحين والحكومات أن يضمنوا انتفاع الجهات الفاعلة المنخرطة في سلسلة القيمة؟ وهل ينبغي أن يسعوا إلى إيجاد فرص عمل من مستويات عليا للقلة أم أعمال لا تتطلب مهارة للكثيرين؟

(ج) ما هو الأسلوب الذي ينبغي أن يتبعه المانحون والحكومات في مساندة الجهات الفاعلة في القطاع الخاص لتحسين أدائها في سلسلة القيمة، مما يؤدي إلى إيجاد فرص عمل لائقة لفقراء الريف، وما هي الظروف المواتية لذلك؟

(د) ما هو الدور الذي ينبغي أن يضطلع به المانحون والحكومات في نطاق عملية تحليل واختيار القطاعات الفرعية؟ وهل ينبغي أن يساندوا التدخلات على المستوى الصغري التي يمكن تكرارها أو التدخلات ذات البيئة الواسعة التي يمكن أن تسفر عن أقصى حد من التأثير؟

المداولات

تفهم نهج سلاسل القيمة

277- استُهلت المائدة المستديرة بتقديم تلخيص للمعالم البارزة لوثيقة المعلومات الأساسية المعنونة " تشجيع العمالة الريفية من خلال نهج سلاسل القيمة – هل تؤدي إضافة القيمة إلى خلق العمالة؟". وأعقب ذلك تمهيد موجز بشأن المسائل المطروحة، انصب على معنى نهج سلاسل القيمة، ووضع النقاش الدائر حول سلاسل القيمة، وأمثلة جيدة عن نهج سلاسل القيمة في سياق مشروعات الصندوق.

278- وليس هناك من كبير اتفاق على ماهية نهج سلاسل القيمة على الرغم من نشر ما لا يقل عن 15 كتيباً إرشادياً حول هذا الموضوع. وتتراوح طبيعة هذه الكتيبات من تحليل لمدخلات المواد الأولية إلى تحديد للمستهلكين النهائيين لمنتج أو خدمة ما. وجرت الإشارة إلى أن نهج سلاسل القيمة يدور حول ما يلي: (أ) تفهم القيمة المضافة على امتداد السلسلة وتفحص مواقع اقتناصها (أي من ينتفع في واقع الأمر من المستويات المختلفة للقيمة المضافة)؛ (ب) جعل الأسواق تعمل لصالح الفقراء؛ (ج) الخضوع لطلب الأسواق (لا يمكن للمرء دفع السلسلة)؛ (د) إدراج السلسلة بأكملها وعدم التركيز فقط على تنمية المنشآت الفردية أو ترويج المنشآت الصغرى. ويمكن ملاحظة نهج سلاسل القيمة في العديد من البلدان التي ينشط فيها الصندوق وفي الكثير من المقترحات والخطط (مثل نمو "النمور الآسيوية" حول مجموعة مختارة من

الصناعات أو القطاعات التي تعتبر هامة للنمو الوطني)؛ (هـ) الربط بالقطاع الخاص. ويمكن أن يخلق ذلك تعقيدات للوكالات المانحة لأنها تتصل أساساً مع الحكومات، وقد تفتقر لفهم ديناميات القطاع الخاص.

279- وللانطلاق بالنقاش فقط طرحت بضعة أسئلة أولية حول موضوعات المائدة المستديرة:

(أ) هل سلسلة القيمة مستدامة ومراعية لاعتبارات التمايز بين الجنسين؟ هناك فاصل ثقافي واضح بين المنظمات الإنمائية ككل والقطاع الخاص إزاء ذلك.

(ب) من الذي يستفيد؟ يمتلك التجار العاملون في المناطق الريفية النائية أفضل الشبكات الإرشادية تطورا. وبمقدورهم الاتصال بفقراء الريف بطرق تصعب كثيراً على الوكالات الإنمائية. وتبين لهؤلاء التجار أن الطريقة المثلى من حيث الفعالية التكاليفية للوصول إلى الفقراء هي من خلال الروابط مع الأعمال التجارية الحضرية.

(ج) ليست سلسلة القيمة سكونية، بل إنها تتغير باستمرار. ومن الأمثلة على ذلك النمو السريع للمجمعات الاستهلاكية. وبما أن أوضاع الأسواق تتغير على الدوام، فإن السؤال هو كيف يمكن التكيف مع التغييرات.

280- ولاحظ أعضاء هيئة المناقشة أن سلاسل المجمعات الاستهلاكية الضخمة هي التي تحدد ما ينبغي إنتاجه وما هي الظروف التي يتم الإنتاج في ظلها. وفي ذات الوقت، ثمة تركيز متعاظم في شتى النقاط على امتداد سلسلة القيمة، من ذلك مثلا في أوساط موردي المدخلات ومصنعي الأغذية، في حين تفرض المواصفات الإلزامية والطوعية العالية معايير الإنتاج، وتقيم حواجز أكبر أمام الدخول إلى السوق. وتخلق الشركات الكبرى خارج البلدان النامية صوراً قوية للعلامات التجارية تحول النفوذ والقيمة بعيداً عن البلدان النامية، مما يخلق اختلالاً بين البلدان النامية والمتقدمة. ويعني توحيد السوق وتزايد متطلبات الحجم الكبير إقامة حواجز أكبر أمام دخول الشركات الصغيرة إلى السوق، وتقليل الخيارات السوقية، وزيادة التكاليف الناشئة عن الحاجة إلى تلبية متطلبات الإنتاج والتصنيع. وفي ظل وفرة اليد العاملة في العالم أجمع، تتعاظم الضغوط التنافسية التي تواجهها شركات التوريد في البلدان النامية. وجرى التأكيد على أن الاتجاهات السائدة في الأسواق الدولية تتكرر في البلدان النامية على مستوى سلاسل الإمداد المحلية. ويفتقر أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الخبرة، والمعرفة، والوسائل لتلبية متطلبات الإنتاج التي يشترطها المستهلكون المتشددون، وبالتالي فإنهم يستبعدون من العملية. وينبغي أن يكون أصحاب الحيازات الصغيرة هؤلاء قادرين على تلبية طلبات السوق الصارمة. والسؤال هو من هم أصحاب الحيازات الصغيرة المجهزين على أفضل وجه للاستجابة لطلبات سلاسل القيمة. وتتعامل معظم الشركات الصناعية الزراعية مع المزارعين الأغنياء بالنظر إلى أن التدخلات التي ترمي إلى ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بسلاسل القيمة العالية تستهدف، في أغلب الأحيان، أصحاب الحيازات الصغيرة الأكثر تقدما.

281- ويشير مثال من جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة طُرح أثناء المائدة المستديرة إلى بعض الطرق التي يمكن من خلالها زيادة دخول أصحاب الحيازات الصغيرة، وخلق فرص للعمالة الريفية، والحد من الفقر الريفي. ويربط مرفق وصول المزارعين إلى الأسواق المنتجين الأولين بالمستهلكين من خلال معالجة العقبات على امتداد سلاسل الإمدادات الزراعية المخصوصة. ويعتمد هذا المرفق على نموذج إدماج ذي مستويين يستند إلى جهات دمج سلاسل القيمة، ويتضمن التخطيط الاستراتيجي للاستثمار. وقد جرت مساندة تسع سلاسل للقيمة بالتركيز على دعم السلسلة وتوفير المساعدة التقنية، والتدريب، والوساطة الاستباقية. وعلى الأرجح فإن العمالة الإضافية المتولدة عن هذا النموذج لن تكون مستدامة ما لم تظل

سلاسل القيمة المدعومة مجزية ويكون هناك توقع متواصل بالنمو. وعلى هذا فإن المسائل الأساسية هي التالية: (i) توفير دعم مطرد لكل الجهات الفاعلة لسلاسل القيمة؛ (ii) ضمان نفاذ المجهزين إلى الأسواق؛ (iii) تحسين تعاون وتنسيق الجهات الفاعلة لسلاسل القيمة؛ (iv) ترويج الانخراط المؤسسي المالي؛ (v) تشجيع أنشطة الوساطة الاستباقية المحكومة بالطلب.

282- كما عُرضت على المشاركين تجربة برنامج تطوير المشروعات الريفية الفردية الصغيرة في كولومبيا. وكان الهدف من البرنامج هو الإسهام في الحد من الفقر الريفي من خلال زيادة فرص العمل وإشراك الأسر المعدمة في تطوير المشروعات الصغيرة. وأوضح البرنامج أن التنافس الشديد والوصول إلى الأسواق الجديدة يؤديان إلى توسيع فرص العمالة. وبمقدور المشروعات الريفية الصغيرة أن تكتسب قدرة تنافسية إذا ما اتسمت بالابتكار، وأنتجت سلعاً عالية الجودة، وخلقت طلباً قوياً، وحددت أسعاراً تنافسية، واستفادت من وفور الحجم الكبير، ووسعت معرفتها بالطلب السوقي. وتكفل المشروعات الصغيرة المندمجة بسلاسل القيمة معدلات عمالة أعلى، ولاسيما في قطاع الصناعة الزراعية. وأدى البرنامج إلى تيسير الوصول إلى الأسواق وخلّف أثراً إيجابياً على الأسر المجاورة (خلق أثراً مضاعفاً). وأشار تحليل للنتائج إلى أن بالمستطاع زيادة العمالة الريفية من خلال ما يلي: (i) تحديد سلاسل القيمة الجهوية الواعدة؛ (ii) النظر في الصناعات غير التقليدية؛ (iii) الثقة بالمؤسسات العامة والخاصة على المستوى المحلي؛ (iv) احترام ثقافة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة وطريقة عيشهم.

283- وطرح أيضاً أمام المائدة المستديرة النهج المعتمد في المركز الدولي لفيزيولوجيا وإيكولوجيا الحشرات إزاء تنمية سلاسل القيمة في أفريقيا جنوب الصحراء. وثمة جانبان أساسيان لهذه النهج هما: (i) توفير السلع العامة التي تسهم في تنمية سلاسل القيمة (مثل المكافحة البيولوجية لآفة الملفوف مما حسن من الإنتاج وعزز من إمكانية التسويق)؛ (ii) تطوير الإدارة المتكاملة للآفات واستراتيجيات المكافحة البيولوجية من خلال الحد من مدخلات مبيدات الآفات الزراعية، والنهوض بالأمن الغذائي، والتغذية، وسلامة الأغذية، ودخول المزارعين، وتعزيز الاستدامة البيئية. وساند المركز الدولي أيضاً تنمية سلاسل القيمة من خلال (i) توفير التدريب (لتعزيز قدرة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة على الامتثال لمعايير الإنتاج التصديري مثلا)؛ (ii) تيسير إنشاء هيئة إجازة إقليمية؛ (iii) إجراء تقدير للأثر الاقتصادي للمكافحة البيولوجية ومعايير الإنتاج؛ (iv) تشجيع تنمية سلاسل القيمة للأسواق المتخصصة (مثل سلسلة قيمة نحل العسل الناجحة جدا). وأدى نهج سلاسل القيمة الذي اتبعه المركز الدولي إلى التخفيف من وطأة الفقر وخلق فرصاً للعمالة مع ضمانه لصون التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في الوقت ذاته.

النقاش المفتوح

284- طرح عدد من القضايا والأسئلة أثناء النقاش المفتوح، وكان كثير منها يرتبط ارتباطاً شديداً بسياق الصندوق وباستراتيجيات تمويل المشروعات.

(أ) ما هي أنواع المشروعات أو التمويل المناسبة لخلق سلاسل القيمة التي تعود بالنفع على صغار المنتجين؟ بالنظر إلى طبيعة القضايا المتعلقة بالتسويق، فقد جرى الاتفاق على أن من المستصوب اعتماد التمويل المشترك مع المصارف الخاصة والمؤسسات المالية.

(ب) إلى أي مدى يمكن لصغار المنتجين الوصول إلى الأسواق الدولية؟ جرت الإشارة إلى أنه في العديد من الحالات، ولاسيما في المشروعات الممولة من الصندوق، فإن الوصول إلى الأسواق الدولية لم

يكن هدفاً على الأرجح. وبالإضافة إلى ذلك فإن خلق نهج تشاركي وسلاسل قيمة سيتطلب وقتاً للنضوج يتجاوز الوقت الوسطي الذي تتيحه المشروعات.

(ج) كيف يمكن تحسين اختيار المستفيدين، ولاسيما بالنظر إلى الحاجة إلى ترويج إطار تنافسي؟ تم إبراز أن تحديد مناطق المشروعات والمجموعات المستهدفة يجب أن يسير بالترافق مع تنظيم مسابقة عامة، في كل منطقة على حدة، لبيان سبل الحصول على أفضل المنافع من المنافسة. ومن الواجب دعم المعدمين من خلال خدمات النقل، والتسويق، والتجارة، وكذلك في مفاوضاتهم مع المصدرين. وسيتطلب ذلك تنظيم هؤلاء المعدمين في مجموعات لنقل المهارات وبناء القدرات مع مرور الزمن.

(د) كيف يمكن لصغار المزارعين اكتساب القدرة التنافسية والامتثال في الوقت ذاته للمعايير الدولية للصحة النباتية؟ تدعو الحاجة أيضاً إلى التوفيق بين هاتين المسألتين من جهة ومسألة تطوير التقانات والقدرة التنظيمية لفقراء الريف لإدارة تلك العملية من جهة أخرى.

(ه) ما هي الإنجازات المنشودة ومن المستهدف في أنشطة تنمية سلاسل القيمة؟ أكد المشاركون في هذا السياق أهمية تحليل الاقتصاد المحلي، وتحديد الميادين ذات الإمكانيات الجيدة والتركيز عليها. ومن الواضح أن الجهات المانحة لا تستطيع تنمية سلاسل القيمة: فالقطاع الخاص ينمي سلاسل القيمة، وبمقدور الجهات المانحة أو الحكومات تحديد ما إذا كان توزيع الدخل عادلا. ويستطيع أصحاب الحيازات الصغيرة الاستفادة من تنمية سلاسل القيمة والزراعة التعاقدية التي لا تتضمن قدراً كبيراً من المخاطر، ولا تتطلب منهم استثمار دخلهم الذاتي أو تحمل أجور أيد عاملة إضافية.

(و) ما هي الأدوات المالية المتاحة لتنمية سلاسل القيمة؟ جرت الإشارة إلى أن العديد من الوكالات الإنمائية رفضت الانخراط في أنشطة تنمية سلاسل القيمة وتركت الأمر للقطاع الخاص. على أنه يمكن تشجيع هذا القطاع على المجازفة باقتحام مجالات جديدة من خلال عرض منح نظيرة، أو تقديم أموال على أساس طلبات تنافسية، أو توفير التمويل المشترك.

(ز) كيف يمكن النهوض بالتنسيق والاتصال وتعزيز الروابط بين المزارعين والمجهزين؟ شملت التدابير المهمة تنظيم المزارعين، وزيادة قدراتهم، وبناء الثقة والمصداقية، وتعزيز الالتزام بأهداف الإنتاج. وكان هناك حاجة إلى إضفاء الطابع الرسمي على تنظيم المزارعين، وإنشاء الرابطات والتعاونيات التي تزيد من قوتهم وتيسر من اقتسام المعارف. وعبر مثل هذا التمكين، سيتعلم المجهزون الاعتماد على المزارعين. وتحددت الاستدامة أساساً لا بالنتائج بل بالقدرة المتزايدة لكل المشاركين في سلاسل القيمة على إبداء المرونة وإثبات قوة صمود أكبر في الأسواق.

(ح) ما هي السياسات التي يمكن اعتمادها لضمان تفادي أن تكون لبعض الجهات العاملة اليد الطولى على امتداد سلسلة القيمة؟ وبعبارة أخرى، كيف يمكن لمعايير التجارة العادلة أن تحمي أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة المطورة دوليا؟ وفي غالب الأحيان تقتحم الجهات العاملة الخارجية ميدان التخصص وتستولي عليه. وتدعو الحاجة إلى إيجاد الوسائل اللازمة لمساعدة الرواد على حماية مزاياهم. وتشكل تقلبات الأسعار مسألة محورية عند التعامل مع سلاسل القيمة. وهناك العديد من المفاوضات بشأن التجارة الدولية. ومن الضروري مجابهة الأثر على الأسعار واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية سلاسل القيمة من التقلبات السعرية.

المائدة المستديرة الثالثة

توفير فرص كسب العيش المدرة للدخل لشباب الريف

كيف يمكن للقطاع الريفي توفير عمل مجز أفضل للشباب؟

14 فبراير/شباط، الساعة 15:00

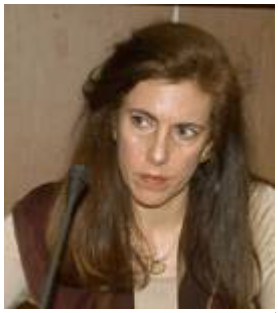

المحاور: السيدة Marcela Villarreal، مديرة، قسم المساواة بين الجنسين والعمالة الريفية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

السيد Paul Bennell، كبير الشركاء، المعارف والمهارات من أجل التنمية

السيدة Asha Juma، وزيرة العمل وتنمية الشباب والنساء والأطفال (زنزبار)

السيد سمير رضوان، المدير العام السابق، منتدى البحوث الاقتصادية

المائدة المستديرة الثالثة: توفير فرص كسب العيش المدرة للدخل لشباب الريف

285- ركزت المائدة المستديرة على السؤال الرئيسي بشأن السبل التي يستطيع بها الصندوق مساندة شباب الريف في سعيهم للحصول على العمل المجزي.

286- وترتفع معدلات البطالة الكاملة والجزئية بشكل خاص في صفوف الشباب في العالم. ويعيش معظم العاطلين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة في البلدان النامية. وفي المناطق الريفية الفقيرة، فإن هناك مسألة أدهى من ذلك وهي البطالة الجزئية الحادة، حيث يشارك الشباب في الأنشطة الأسرية بقدرة إنتاجية منخفضة.

287- وإذا ما أتيحت الفرصة لشباب الريف فإن بمقدورهم أن يصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع. أما المجتمعات التي تضم في جنباتها أعداداً ضخمة من الشباب العاطلين فإنها يمكن أن تتحول إلى بيئة مواتية للقلاقل الاجتماعية. وفي بعض البلدان الفقيرة يشكل الشباب ما يصل إلى نصف عدد السكان، وهو رقم قابل للارتفاع في البلدان ذات المعدلات العالية للولادات. ويتمثل التحدي في إيجاد طرق جديدة لإشراك شباب الريف وتعزيز قدراتهم، ولاسيما من خلال خدمات التعليم والدعم.

الهدف

288- إن الهدف من المائدة المستديرة هو إتاحة الفرصة للمشاركين لتبادل الآراء بشأن ما يمكن أن تقوم به الحكومات، والوكالات الإنمائية مثل الصندوق، والشركاء لتحسين سبل كسب العيش لشباب الريف في البلدان النامية.

الأسئلة الرئيسية

289- كانت الأسئلة الرئيسية التي دار حولها النقاش هي التالية:

(أ) هل يعتبر شباب الريف مجموعة مستهدفة رئيسية للصندوق وشركائه، وهل ينبغي "تأصيلهم" في المسار الرئيسي للعمل كما هو الحال مع "التمايز بين الجنسين"؟

(ب) ما هي الميزة النسبية التي يتمتع بها الصندوق في مجال العمل مع الشباب؟ وما هي المنظمات الأخرى التي قد يحتاج إلى إقامة شراكات معها لإنجاز ذلك بصورة فعالة؟

(ج) هل ينبغي للحكومات أن تقوم بعمل المزيد لدعم سياسات نوعية للشباب مناصرة للفقراء؟ وما هي عناصر هذه السياسات؟

(د) هل هناك مجموعات محددة من شباب الريف تستحق الأولوية فيما يتعلق بالمساندة؟ وما هي طبيعة هذه المساندة؟

المداولات

290- وكانت المسائل الأساسية التي انبثقت عن النقاش هي التالية:

(أ) إن الشباب هم مجموعة متنوعة وهلامية. وتشمل هذه الفئة التلاميذ (من سن الثانية عشرة) مروراً بالأجراء في سن الرابعة والعشرين وانتهاء بالأمهات. وهذا ما يجعل من الصعب تحديد سياسات وأنشطة مخصوصة موجهة نحو الشباب ما لم يتم تعيين فئات فرعية للشباب وتحديد احتياجاتها المتمايزة.

(ب) إن فترة الشباب هي مرحلة انتقالية تمر بسرعة بالغة في البلدان النامية، ولاسيما في المناطق الريفية، حيث يبدأ الشباب بالعمل في عمر مبكر للغاية. وربما يفسر ذلك عدم استهداف الحكومات لهم بشكل مخصوص. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى افتقارهم إلى الاستقلال الذاتي الاقتصادي وبقائهم تحت سلطة الأسرة، فإن من الصعب استهدافهم بشكل مباشر.

(ج) يعاني الشباب من معدلات بطالة كاملة وجزئية أعلى بكثير مما هو عليه الحال في صفوف بقية السكان. كما أن الوضع أسوأ بالنسبة للفتيات والشابات. ويتمثل التحدي الأساسي الماثل أمام الحكومات، والوكالات الإنمائية، والجهات الفاعلة، في تحديد سبل مبتكرة لترويج المساهمة الإيجابية للشباب في التنمية.

(د) ترجع البطالة الجزئية لشباب الريف أساساً إلى الفقر وانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين في البلدان النامية، مما يقلل من الطلب على المنتجات الزراعية ومن ثم الطلب على اليد العاملة في المناطق الريفية.

(ه) وبالنظر إلى ضخامة مشكلة الفقر في بلدان مثل نيجيريا وجمهورية تنزانيا المتحدة، فإن هناك افتقاراً رئيسياً للوظائف المتاحة لشباب المناطق الريفية والحضرية. وتزيد معدلات البطالة في صفوف الشباب عادة زيادة كبيرة عن معدلات البطالة العامة. ويخلق ذلك طائفة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الإدمان، والجريمة، والبغاء.

(و) وتدعو الحاجة إلى أن تصبح المناطق الزراعية والريفية أكثر جاذبية للشباب لتشجيعهم على العيش، والعمل، والاستثمار فيها. ومن الواجب ألا يُنظر إلى الزراعة على أنها نشاط مهين، كما ينبغي زيادة إنتاجيتها وربحيتها. ويجب تشجيع الأسواق المتخصصة والفرص الاقتصادية الجديدة التي يمكن أن توفر فرص كسب العيش المجزية للشباب القائمين بالمشروعات، مثل الزراعة العضوية وزراعة التجارة العادلة.

(ز) وفي العادة فإن شباب الريف لا ينتظمون كمجموعة قوية في البلدان النامية ولذلك فإن أصواتهم لا تُسمع في الغالب عند اتخاذ القرارات. وبالنسبة للمزارعين الشباب فإن إنشاء المنظمات القوية والاستفادة من نجاحات المدارس الحياتية والمدارس الميدانية للمزارعين الشباب سيكون مفيدا.

(ح) ويمكن أن توفر الأمثلة الآسيوية (الصين، والهند، وماليزيا) الإرشاد في ميدان الحد من الفقر الريفي وعمالة الشباب، مثل برامج الأشغال العامة، وترويج الفرص الاقتصادية غير الزراعية، والمنشآت الصغيرة، وتنمية الصناعات الريفية.

(ط) وتدعو الحاجة إلى فهم أفضل للعملية الدينامية للتحول الزراعي في عالم يشهد قدراً متزايداً من العولمة، والتمدين، والتغير المناخي، لتحديد الفرص والتحديات المتعلقة بعمالة شباب الريف.

السياسات

(ي) تتسم زيادة استثمارات الحكومات والشركاء الإنمائيين في قطاع الزراعة بأهمية حاسمة. ومن المهم أيضاً النهوض بقدرة الحكومات الأفريقية على الوفاء بما قدمته من التزامات في ظل إعلان مابوتو لعام 2003 لتخصيص نسبة 10 في المائة من ميزانياتها الوطنية للتنمية الزراعية والريفية.

(ك) وبينما تنحو الأنشطة الإنمائية في قطاعات الخدمات التعليمية، والصحية، والزراعية إلى العناية بأمر الشباب، ويتحدث واضعو السياسات غالباً عن شباب الريف، فإن الحكومات قلما تستهدف الشباب مباشرة. وفي العادة تكرس هذه الحكومات موارد محدودة للأنشطة الموجهة نحو الشباب وتدرج الشباب ضمن مسؤوليات وزارات أخرى.

(ل) غالباً ما تفتقر السياسات الخاصة بالشباب إلى الفعالية لأن هناك قراءة خاطئة لسوق العمل وتحيزاً حضرياً واسعاً من زاوية الاستثمارات التكميلية العامة والخاصة.

(م) تدعو الحاجة إلى سياسات وطنية سليمة لضمان النمو الاقتصادي المستدام إلى جانب أنماط للنمو تحابي عمالة الشباب.

(ن) من الضروري تعزيز القدرة الإنتاجية للزراعة وربحيتها لتزداد جاذبيتها بالنسبة لشباب الريف. وفي هذا السياق فإن الأمر يقتضي معالجة الآثار السلبية للإعانات الدولية والوطنية. وبإمكان الإعانات أن تشوه الأسواق، وتقلل أسعار السلع، وتخفض مستويات الأجور فيما يتعلق بقطاع الزراعة، وبالتالي أن تزيد من معدلات البطالة في البلدان النامية. وبمقدور جولة ناجحة من المفاوضات التجارية في الدوحة أن تعالج هذا الأمر.

(س) ثمة أدوار لوزارات الشباب والزراعة في ميدان تطوير وتنفيذ سياسات لفرص كسب العيش المجزية لشباب الريف. وينبغي أن تعمل هذه الوزارات معاً لإرساء سياسات وأنشطة متلاحمة. وفي غالب الأحيان تعاني وزارات الشباب من قلة التمويل، وهي مشكلة لا بد من تسويتها لتمكين هذه الوزارات من الاضطلاع بدور أقوى.

(ع) ينبغي أن تُعنى سياسات ترويج العمالة بظروف العمل، حيث أن الشباب معرضون للاستغلال.

(ف) ولكي تكون السياسات الوطنية المعنية بالاقتصاد وشباب الريف فعالة، فإن من الواجب أن توضع بطريقة تشاورية بحيث تُراعى آراء المندوبين، والهيئات، والمنظمات غير الحكومية العاملة مع الشباب، وذلك منذ المراحل الأولى لصياغة السياسات.

(ص) يجب أن تراعي السياسات والأنشطة القضايا المخصوصة المتعلقة بتنوع المندرجين في فئة "الشباب". ويشمل ذلك السياقات المختلفة التي يتموضع فيها الشباب، وفوارق الفئات الجنسية والعمرية، والجوانب الاجتماعية والثقافية التي تحدد القدرة على الوصول إلى الأراضي، والموارد الطبيعية، والأصول الأخرى. ويقتضي الأمر تفهماً أعمق للعوامل المؤسسية، وعلاقات القوة ضمن المجتمع (ولاسيما بين الأجيال)، ونقل الفقر بين الأجيال، وآثار "الهرم" على المناطق الريفية. كما تدعو الحاجة إلى تحليل أدق للفئات الاقتصادية الاجتماعية المختلفة للشباب (مثل المعدمين، والعاملين في المزارع الكبرى، وصغار المزارعين) والسمات الخاصة المتعلقة بالمناطق الإيكولوجية الزراعية.

(ق) تشمل الأنشطة ذات الأولوية تعزيز قدرة الشباب على الوصول إلى التعليم والتدريب الحرفي (بما في ذلك التعلم مدى الحياة)، ومعالجة الاختناقات في ميداني النقل والسكن، وتعزيز فرص العمل والقدرة على الوصول إلى القروض الائتمانية.

التدابير المقترحة للمتابعة والتواصل

291- تشمل مجالات الدعم المحتمل للصندوق والشركاء الإنمائيين ما يلي:

(أ) **مساندة حصول الشباب على فرص أفضل للتعليم والتدريب الحرفي**. تدعو الحاجة بصورة مخصوصة إلى تدابير لضمان إتمام كل شباب الريف (الفتيان والفتيات) للدورة الكاملة للتعليم الابتدائي واكتساب المستوى الأساسي من معرفة الحساب والقراءة والكتابة. ويتطلب الأمر توظيف المزيد من الاستثمار في معاهد التدريب الزراعي بحيث تكون متاحة لشباب الريف وموفّرة للتعليم الممتاز. كما يجب ضمان فرص التعلم مدى الحياة. وسيتيح ذلك فرصاً أفضل للترقي المهني في الأجل الطويل.

(ب) **توفير الحوافز الصحيحة لتشجيع الأسر الريفية على إرسال أطفالها إلى المدارس وإبقائهم هناك، في ظل ظروف قد تتطلب عملهم في مزارع الأسر**. وعلى سبيل المثال نجحت برامج التغذية المدرسية في زيادة معدلات الانخراط في المدارس الابتدائية في الكثير من البلدان (مثل مصر).

(ج) **تحسين استراتيجيات استهداف شباب الريف**. ينبغي أن تأخذ هذه الاستراتيجيات في الحسبان تنوع شباب الريف وأن تستند إلى فهم أفضل لسبل كسب عيشهم. على أنه حينما يكون كل سكان منطقة ما من الفقراء، فمن الواجب ألا يكون الشباب هم المجموعة المستهدفة الوحيدة. وتوفر سياسة الاستهداف في الصندوق إرشادات جيدة للحكومات والوكالات.

(د) **خلق فرص العمالة لشباب المناطق الريفية والحضرية وتيسير الهجرة**. يمثل الشباب المجموعة الرئيسية المنخرطة في الهجرة الريفية الحضرية والدولية. وفي غالب الأحيان فإن هذه الهجرة مؤقتة ودائرية وليست بالدائمة. ولذلك فإن من الواجب تنشيط فرص العمالة لشباب المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.

(ه) **زيادة إنتاجية الزراعة وربحيتها بغية اجتذاب الشباب وإبقائهم في المناطق الريفية**. يمكن تحقيق ذلك من خلال البرامج التي تيسر الوصول إلى التقانة وخدمات الدعم، ومن خلال حوار السياسات لترويج سياسات تجارية أكثر إنصافا.

(و) **خلق الفرص غير الزراعية المدرة للدخل**. بمقدور الوكالات مثل الصندوق، وكذلك الحكومات، القيام بالكثير لترويج تنمية الصناعات والخدمات الريفية. وسيمنح ذلك الشباب حافزاً للبقاء في المناطق الريفية وتسخير طاقتهم من أجل التنمية الريفية. واستكمالاً لذلك، فإن بالمستطاع إنشاء مراكز معلومات للشباب في المناطق الريفية توضح مواقع الطلب السوقي على المنتجات الزراعية، وتحدد المهارات وأنواع التدريب اللازمة لتلبية هذا الطلب.

(ز) **تعزيز قدرات منظمات شباب الريف وصوتها**. يتمتع الصندوق بمزايا نسبية في هذا الميدان.

(ح) **تحديد قصص النجاح في ترويج فرص العمالة لشباب الريف**. ستؤدي دراسات الحالة هذه إلى النهوض بالأدلة العملية على التدابير الناجحة بالفعل في ترويج وسائل كسب العيش لشباب الريف، وبالمستطاع اقتسامها عبر استراتيجية فعالة لإدارة المعرفة.

(ط) **تنظيم مؤتمر عالمي معني بشباب الريف والتنمية لزيادة الوعي بالحاجة إلى معالجة قضايا إنمائية مخصوصة تتعلق بشباب الريف**. ينبغي أن تضطلع مجموعات شباب الريف بدور رئيسي في تنظيم مثل هذا المؤتمر الذي كلف الصندوق بتنسيقه.

الفصل الثالث

جيم - بيانات عامة أخرى

بيان محافظ آيرلندا

نشرت آيرلندا أول وثيقة بيضاء (سياسة) في تاريخها بشأن المساعدة الإنمائية الدولية. وقد أكدت وثيقة السياسة هذه على هدف آيرلندا الكلي المتمثل في الحد من الفقر بهدف الحد من الضعف والهشاشة وزيادة الفرص.

وتسلط الوثيقة البيضاء لآيرلندا الضوء على التزامها بالوصول إلى الهدف الذي وضعته الأمم المتحدة والمتمثل بإنفاق ما يعادل 0.7 من الناتج القومي الإجمالي للبلاد على المساعدات الإنمائية الرسمية بحلول عام 2012. وفي طريقها لتحقيق هذه الغاية، فقد وصلت آيرلندا بالفعل في عام 2007، إلى رصد ما يعادل 0.5 بالمائة من الناتج القومي الإجمالي لبرنامجها من المساعدات الإنمائية الدولية.

وتنص الوثيقة البيضاء لآيرلندا بوضوح على أن الجوع والأمن الغذائي والتنمية الريفية هي أولويات برنامجها. وسيتم التصدي لهذه الأولويات من خلال دعم "الإجراءات الرامية إلى تحسين إنتاج وكفاءة الزراعة الأفريقية من خلال التمويل الإضافي للبنى الأساسية الريفية وإدارة المياه ومبادرات الإدارة المستدامة للأراضي". وأيضا من خلال "توفير المساعدات المتزايدة للتنمية الريفية والبحوث الزراعية وخدمات الإرشاد عبر الشراكات الفعالة".

وتشاطر آيرلندا الصندوق نفس الأهداف، ولذا فقد عززت من التزامها بهذه المثل عبر زيادة تمويلها للتجديد السابع لموارد الصندوق بأربعة أمثال.

إن آيرلندا تدعم وتشجع عملية الإصلاح في الصندوق وتنفيذ خطة عمله الجديدة. ومن المتوقع لبرامج الصندوق أن تعبر عن مواءمة وتماش أكبر مع السياسات والغايات الوطنية للبلدان الشريكة له. وتتطلع آيرلندا قدماً لاستمرار تعاونها وشراكتها مع الصندوق ومع عمله مع أفقر المجتمعات الريفية في البلدان النامية.

بيان محافظ ليسوتو بالإنابة

أودّ، نيابةً عن وفد حكومة ليسوتو، وباسمي شخصياً، أن أتقدّم من أمانة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالثناء لحثها أعضاء مجلس المحافظين على إجالة الرأي في مجال من المجالات الهامة والأساسية للحدّ من الجوع والفقر. إنّ موضوع الدورة الثلاثين لمجلس محافظي الصندوق - العمالة وسبل العيش الريفية – يذكّرنا بأنّ القطاع الريفي مهمّ في النموّ الاقتصادي الشامل لجميع البلدان النامية. ويمثّل ذلك تحدّياً أمام قطاع الزراعة والتنمية الريفية لتسهيل نموّ هذا القطاع. وفي ليسوتو، يعتبر نموّ القطاع الريفي إحدى الركائز لنجاح نظام الحكم المحلي الذي بُدئ العمل به مؤخّراً. ويتلخّص أحد الجوانب الرئيسية لهذا النظام في إضفاء الطابع اللامركزي على الخدمات الحكومية وفي نقل السلطات الإدارية والمالية من الحكومة المركزية إلى الإدارات المحلية. كما أنه يقرّ بالحاجة إلى إيجاد فرص العمل على المستوى المحلي من خلال الاستثمار في أنشطة لها القدرة على تحسين سبل معيشة سكان الريف. **وأحد الأمثلة على ذلك إدخال نهج الاستثمار في سلسلة القيمة**. ويلاقي الشباب في المجتمعات الريفية، من خلال مثل هذه البرامج، فرصةً أفضلَ ليحصلوا على وظائف مجزية الأجر و/أو يشاركوا كمستثمرين.

كما نعرب عن تقديرنا العميق لِما يقدّمه الصندوق من دعم مستمر لتعزيز التنمية الزراعية في ليسوتو بغية خفض مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، ولا سيّما في المناطق الريفية والتي تعاني الفقر المدقع في ليسوتو، وهي في معظمها مناطقُ قاحلة. لقد تسنّى لنا بفضل مساهمة الصندوق الوصولُ إلى المجتمعات المحلية الأشد فقراً وانعزالاً. وهذا لا يعني أننا لم نواجه تحديات هدّدت نجاح هذه المبادرات، ولكن ما هي إلاّ عواقبُ ثانوية إذا ما قورنت مع ما لهذه المبادرات من تأثير على سبل معيشة المجتمعات المحلية المعزولة والمفتقرة للموارد.

تعكف الحكومة حالياً - من خلال وزارة الزراعة والأمن الغذائي - على تنفيذ "برنامج الزراعة في مجموعات". وبهذا السياق، فقد وضع مكون الإنتاج المكثف للمحاصيل من "برنامج الإدارة المستدامة للزراعة وللموارد الطبيعية"، وهو مشروع يموّله الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، سخّر 594 هكتاراً من الأرض في إطار الزراعة في مجموعات. وسيعمل هذا البرنامج على إضافة القيمة إلى الجانب المتعلق بالأمن الغذائي من مهمتنا والحدّ من الجوع وسوء التغذية مسهماً بذلك في كفاح الحدّ من الفقر.

بالإضافة إلى استراتيجية الزراعة في مجموعات ولمواجهة آثار تدني هطول الأمطار، ما يزال الريّ، وخصوصاً الريّ القائم على الجاذبية والمنخفض الكلفة، أولويةً من الأولويات. أما نظم الري الأخرى فيوصى باتباعها حيثما كانت مجديةً ومعقولة الكلفة. والمقصود هنا هو الاستفادة القصوى من الموارد المائية المتاحة التي تنعم بها ليسوتو. ومن المطلوب، لتحقيق هذا الهدف، الحصول على تمويل من المانحين إذ أنّ تكاليف تطوير البنية الأساسية ذات الصلة بالري مرتفعة جداً بالنسبة لمزارعينا. وللأسف، فلا مناص، في بلد فقير الموارد مثل ليسوتو، ما يزال استثمار القطاع الخاص فيه قيد التطوير، من أن تتدخّل الحكومة عن طريق توفير هذه البنية الأساسية بغية تشجيع الاستثمار الذي يقوده القطاع الخاص في القطاع الريفي، مع العمل في الوقت نفسه على ترويج التكنولوجيا الزراعية الأفضل.

إننا نعمل، وفي إطار التعاون بين بلدان الجنوب، من خلال برنامج ثلاثي بين ليسوتو ومنظمة الأغذية والزراعة والهند، على وضع خطة رئيسية للريّ. ونحن نعتقد أنّ الزراعة المروية لديها القدرة على خلق فرص العمل وتحسين الأمن الغذائي وزيادة دخل المزارعين وبالتالي تقليل الهجرة من الريف إلى المدينة وتعزيز سبل معيشة المجتمعات الريفية.

كما وضعنا أيضاً ما نسميه "خطة العمل الوطنية للأمن الغذائي". وأودّ أن اغتنم هذه الفرصة كي أدعوَ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيره من الشركاء الإنمائيين المشاركين إلى مساعدتنا في تنفيذها. وقد تعاونت وزارتي في صياغة هذه الخطة مع المنظمات غير الحكومية وسائر الوزارات والوكالات الحكومية وبعض الممثلين

المحليين للجهات المانحة مثل دائرة التنمية الدولية في المملكة المتحدة والوكالات المحلية للأمم المتحدة وتحديداً منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2006، استضافت حكومة ليسوتو مؤتمر المائدة المستديرة التاسع للجهات المانحة، والذي كان موضوعه "النموّ الاقتصادي المستدام والحدّ من الفقر". وستلاحظون، سعادةَ أعضاء مجلس المحافظين الموقّرين، أنّ ليسوتو تقرّ بأنّ الحدّ من الفقر هو أمر أساسي لتحقيق نموّها الاقتصادي وأنها تحتاج إلى دعم من شركائها الإنمائيين لتحقيق ذلك. واتقدّم باسم وفد ليسوتو بالشكر إلى الصندوق لمشاركته ودعمه للقطاع الزراعي خلال هذا الحدث الهام. وأحث الصندوق على الاستمرار في مساعيه لدعم حكومتي ومواطنيها الفقراء إلى أن نتمكن معاً من التخفيف من وطأة الفقر من خلال جهودنا المتضافرة.

وبصدد مرفق الائتمان الريفي، أود أن أُشيد بالصندوق لاستجابته الإيجابية للحاجة التي شدّد عليها سعادة رئيس وزراء ليسوتو بمناسبة لقائه برئيس الصندوق في أبريل/نيسان 2005. وقد أصبح لدينا الآن ورقة مفاهيمية بشأن "برنامج الوساطة المالية الريفية" الذي وضعناه بمساعدة من الصندوق. كما يجري النظر في برنامج كامل يمكن أن يحظى بتمويل من الصندوق. وسيقوم هذا البرنامج لدى تشغيله بتحقيق أحد أهداف الاستراتيجية القطرية للحدّ من الفقر والساعي إلى "تزويد الفقراء بالخدمات المالية الريفية الضرورية لصغار المزارعين والمعدمين".

وبالإضافة إلى ذلك، ستساعد هذه المبادرة على تقليل الضعف المالي لفقراء الريف الذين تفاقم وضعهم بسبب استمرار تخفيض العمالة المهاجرة في صناعة التعدين في جنوب أفريقيا. ومن نافلة القول إنّ ذلك أدّى إلى انخفاض التحويلات ودخل الأسر الريفية، وهو ما مثّل ضغطاً تسبّب في تصاعد على الهجرة من الريف إلى المدينة المضرّة اقتصادياً. ونعتقد أنّ مبادرة مرفق الائتمان المقترحة ستساعد في التقليل من هذا الأثر السلبي.

ونحن نعتقد أنه ومن خلال تنفيذ هذا البرنامج الجديد سيكون من السهل على المجتمعات المحلية الريفية دخول الأسواق الرسمية. واسمحوا لي أن أحيطكم علماً بأنّ الوزارات الحكومية المسؤولة عن الزراعة والتجارة وبعض المزارعين والشركات الخاصة في جمهورية جنوب أفريقيا، بمساعدة من البنك الدولي من خلال المنحة اليابانية ومركز التجارة الدولية، يتعاونون جميعاً في تنفيذ مشروعين تجريبيين على نهج سلسلة القيمة. ونأمل، مع تسهيل حصول المُزارع الريفي على القروض، أن تمتدّ البرامج من هذا النوع إلى ما بعد مرحلة التجريب. كما نعتقد بأنّ نجاح هذه المبادرات سيعمل على الحدّ من الهجرة من الريف إلى المدينة ويجذب المزيد من الاستثمارات لتمويل البنية الأساسية الريفية وغيرها من الخدمات التي تعتبر أساسية لزراعة موجَّهة نحو السوق. وإذا ما نُفّذت هذه المبادرات جيداً وأتيحت لها الموارد اللازمة، يمكن لقطاع الزراعة والتنمية الريفية أن يضطلع بدور محفّز في تعزيز فرص العمالة الريفية وتحسين سبل العيش، والأهم من ذلك خلق مصدر مستدام للرفاه الاقتصادي.

إننا وإذ نؤيّد قرارنا في الدورة التاسعة والعشرين لمجلس المحافظين بتنفيذ نظام موحّد لتخصيص الموارد على أساس الأداء ضمن البرنامج الإقراضي للصندوق الذي يبدأ في 2007 فإننا نحث إدارة الصندوق على أن تأخذ في اعتبارها الخصائص الهيكلية المميّزة لكل بلد عند وضع مؤشرات الأداء. وإننا ندافع الرأي القائل بوجود قطاعات محددة لديها مجموعة من مؤشرات الأداء الخاصة بها، إذ أنه وعلى الرغم من اعتماد القطاعات على بعضها البعض، فإنّ لكلّ قطاع منها عملية تخطيط ومهمة تخصانه دون سواه.

ولا يسعني في الختام، سيدي الرئيس، إلاّ أن أثني على الصندوق وأحثه على مواصلة عمله الجيد لمساعدة الأمم الفقيرة في الحدّ من الجوع والفقر. وفي هذه المرحلة، أودّ إبلاغكم، سعادةَ أعضاء مجلس المحافظين والمندوبين، بأن بلدي سيُجري انتخاباته العامة في 17 من فبراير/شباط 2007، وآمل أن أكون في أرض الوطن في الوقت المناسب كي أدلي بصوتي. ويحدونا الأمل في انتخابات سلمية ومثمرة.

بيان المحافظ المناوب لمدغشقر

كلفني معالي وزير الزراعة والثروة السمكية روتولوجنهاري ماريوس دي ساليس هيجين بأن أنقل إليكم تمنياته بالنجاح والتوفيق في أعمال هذه الدورة. ولكم كان يتمنى أن يرأس وفد مدغشقر إلى دورة المجلس هذه، ولكنه لم يستطع لسوء الحظ أن يتغيب عن البلد بالنظر إلى كثرة الأمور الطارئة التي تتطلب حضوره. وهو يقدم لكم بالتالي اعتذاره.

ومن الواضح على ضوء البنود المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة، وخاصة اختيار الموضوع الرئيسي، أي "العمالة وسبل العيش الريفية"، أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يحرص على إشراك الدول الأعضاء في عملية تصميم أنشطة الصندوق واتخاذ القرارات بشأنها ومتابعتها، وعلى تزويدها بالوسائل اللازمة لتحديد سياساتها في مجال التنمية الزراعية من أجل محاربة الفقر.

وأنا أعرف، بصفتي عالم اقتصاد، الدور الرئيسي الذي تؤديه الزراعة في التنمية الاقتصادية للبلد. ويدل التاريخ الاقتصادي للبلدان الصناعية على أن الثورة الزراعية سبقت وعززت ودعمت الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر. ويظهر التاريخ الحديث بوضوح أن الإدارة السيئة للزراعة أو إهمال الأنشطة الزراعية لحساب التصنيع الإجباري يؤثر تأثيرا خطيرا على النمو الاقتصادي في البلدان وبالتالي على مستوى معيشة سكانها.

والتوسع الزراعي عامل مهم في أي سياسة للتنمية الاقتصادية لأنه يسمح بتغذية البشر، وهي الهدف الأول للنشاط الاقتصادي، وبزيادة إيرادات السكان العاملين في مجال الزراعة، ومن ثم زيادة الطلب الكلي، وبتشجيع تصدير المنتجات الزراعية والاقتصاد في استيرادها، وهو ما يسهم في تحسين التوازن بين المدفوعات والتجارة.

وهناك بلدان من بين بلدان كثيرة يقدمان منذ أكثر من عشرين سنة أفضل مثال على دور الزراعة في التنمية. فقد دأبت الصين دائما على إعطاء الأولوية للزراعة واستبعدت سراب التصنيع الإجباري. وما فتئ قادتها يعملون في الخطط المتعاقبة على تفعيل الدور المركزي للزراعة. كما أن الهند حققت نتائج إيجابية تماما للتوسع في زراعتها، وذلك خاصة بفضل الثورة الخضراء التي تعد مثالا رائعا في التحديث التكنولوجي للنشاط الزراعي.

وتدلنا الإحصاءات على أن أفريقيا التي تمتهن أغلبية دولها الزراعة هي أكثر الأقاليم تأثرا بالفقر.

كذلك لا ينبغي أن نغفل أن أفريقيا هي الإقليم الأكثر تعرضا للكوارث الطبيعية بالإضافة إلى ما يحدثه الإنسان من آثار على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وتستدعي هذه الملاحظة انتباها خاصا من الصندوق ومن المجتمع الدولي، وتستوجب تدابير مستدامة لمساعدة السكان الريفيين على زيادة إنتاجيتهم وإيراداتهم، ورفع مستوى تغذيتهم وتحسين نوعية الحياة بغية الحد من حركة النزوح الريفي والهجرة التي أصبحت في الواقع مشكلة عالمية.

أما مدغشقر، فإنها تؤيد تأييداً كاملاً الأهداف الإنمائية للألفية. وهكذا شرعت مدغشقر، بمبادرة من فخامة رئيس الجمهورية، في خطة عمل عنوانها "خطة عمل مدغشقر" وهي وسيلة لتحقيق قفزة نوعية في عملية التنمية بفضل خطة ابتكارية تمتد لخمس سنوات (2007-2012)، وسوف تعبئ شعب مدغشقر وشركاءه الدوليين، وتطلق عملية من النمو السريع، وتفضي إلى الحد من الفقر، وتكفل تنمية البلد استجابة لتحديات العولمة وطبقا لمفهوم "مدغشقر – بطبيعة الحال" وللأهداف الإنمائية للألفية.

والتنمية الريفية هي إحدى أولويات الحكومة، وهي جزء من الالتزامات الثمانية لخطة عمل مدغشقر. ويمثل مفهوم "مدغشقر – بطبيعة الحال" وخطة عمل مدغشقر والبرنامج الوطني للتنمية الريفية الأطر الكلية للنشاط في مجال

التنمية الريفية. وتشكل التنمية الريفية الديناميكية والحد من الفقر على نحو فعّال القاعدة التي ترتكز عليها جهود الحكومة. وستنعم مناطقنا الريفية بالرخاء عن طريق ثورة خضراء من شأنها أن تزيد الإنتاج الزراعي زيادة كبيرة. وستقام مراكز للأعمال التجارية الزراعية للمساعدة على التدريب وتلبية الاحتياجات مثل الري والبذور والأسمدة ومنشآت التخزين.

وبغية تعزيز التنمية السريعة ستنشأ طرق وشبكات اتصالات أفضل، وستتكفل الحكومة بتهيئة الظروف المناسبة لتشجيع أنشطة المشروعات التجارية ولتمكين مبادرات القطاع الخاص من الازدهار.

بتأييد الشركاء التقنيين والماليين، مثل الصندوق، ومن خلال مشروعاتنا، ستعمل وزارة الزراعة والثروة السمكية – بما أن مهمتها تسريع التنمية الريفية بحيث يتقاسم جميع المواطنين في مدغشقر ثمار التنمية – على المساهمة في تنفيذ استراتيجيات لمحاربة الفقر في البيئة الريفية.

وبناء على ذلك أنتهز هذه الفرصة لكي أدعو شركاءنا في التنمية الحاضرين هنا إلى دعم حكومتي من أجل تحقيق أهداف خطة عمل مدغشقر.

لقد قطعت مدغشقر مع الصندوق شوطاً طويلاً. فمنذ سنة 1979، موّل الصندوق أحد عشر مشروعا للتنمية الريفية في مدغشقر تبلغ قيمتها الإجمالية 119.7 مليون دولار أمريكي. وثلاثة من هذه المشروعات يجري تنفيذها حاليا. وفي الوقت الحاضر، يجري إعداد مشروع جديد لدعم المشروعات التجارية الريفية الصغيرة في الأراضي المرتفعة. ونحن نتوقع بطبيعة الحال تكثيف تعاوننا مع الصندوق في السنوات القادمة.

وتود مدغشقر أن تعبر عن تهانيها بإعلان نفاذ مفعول التجديد السابع لموارد الصندوق، حيث تم إيداع وثائق مساهمات تزيد عن نسبة 50 في المائة من التعهدات المعلنة. ونحن نحيي هذه النتيجة التي تدل على ثقة الدول في المنظمة.

ولقد كانت مدغشقر ترجو دائما أن ينظر الصندوق، فيما يتعلق بالاعتمادات الإقليمية، في زيادة القروض المخصصة لأفريقيا التي يعد بلدي جزءا منها، أو على الأقل في الإبقاء على حصة الموارد الموجهة إلى أفريقيا لأن نتائج البرامج الأفريقية مرضية حسب التقارير المعنية بأداء الحافظة في 2005.

ويحرص وفدنا على تحية مبادرة الصندوق فيما يتعلق بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي من أجل إجراء تقييم مستقل مشترك للبرامج الزراعية في أفريقيا. ونحن ننتظر باهتمام نتائج هذا التقييم.

وقد صدر تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالإصلاح في الأمم المتحدة، وقد شارك رئيس الصندوق بوصفه عضوا في الفريق مشاركة نشطة، ونحن نقدر جهوده الرامية إلى توطيد التعاون مع المنظمات الأخرى للأمم المتحدة في روما، كما نقدر الوجهة المحددة للإطار الاستراتيجي للصندوق 2007-2010 الذي يضع الأمن الغذائي في مركز اهتمامات الصندوق.

ويرجو وفدنا للمناقشات المتعلقة بحقوق الدول الأعضاء في التصويت وبتشكيل المجلس التنفيذي أن تتواصل هذا العام بغية التوصل إلى تمثيل أفضل لنا في الهيئتين الرئاسيتين في الصندوق.

بيان محافظ المملكة المغربية

إنه لشرف كبير لي أن أشارككم أشغال الدورة الثلاثون لمجلس المحافظين للصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وأغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم باسم وفد المملكة المغربية بالشكر الجزيل للسلطات الإيطالية لدعمها المتواصل للصندوق.

كما أتوجه بالتقدير والعرفان للسيد رئيس الصندوق ونائبه وكذا كل القائمين بأعمال هذا الصندوق على المجهودات التي مافتئوا يبذلونها من أجل تحسين جودة خدماته.

إن محاربة الفقر والنهوض بالعالم القروي أصبحا يشكلان الهاجس الرئيسي لكل الأمم بما في تلك الأمم المتقدمة. فالكل متفق اليوم على أن التنمية القروية تشكل الممر الضروري لتحقيق تنمية شاملة، ومتوازنة وعادلة لبلداننا.

فبالنظر إلى حجم الساكنة القروية التي تعيش في الأرياف وتنوع الموارد التي تزخر بها بوادينا، فإن أي نمو اقتصادي لا يمكن أن يتحقق خارج تثمين أكبر لهذه الموارد التي من شأنها أن تخلق الثروة والعمالة وتساهم في تحسين المستوى العام للنمو الاقتصادي لبلداننا.

ومن هذا المنظور، تندرج الاستراتيجية الجديدة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية المسماة باللغة الإنجليزية (COSOP) والتي تولي الأهمية الكبرى لحاجيات التنمية للساكنة القروية بالمناطق الجبلية والجافة الفقيرة بالمغرب.

وإذ نشيد وننوه بالدور الفعال الذي يقوم به الصندوق من أجل محاربة الفقر والنهوض بالعالم القروي من خلال التدخلات الإيجابية والعمليات الميدانية التي تنجزها البرامج والمشاريع التنموية التي يدعمها، لندعو إلى توظيف كل السبل بما فيها تنمية الموارد الذاتية وتوفير الموارد الإضافية اللازمة وتضافر الجهود في إطار التضامن الدولي من أجل محاربة آفة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

إن المملكة المغربية، في إطار "استراتيجية 2020 للتنمية القروية"، قد تبنت التنمية القروية ضمن أهداف سياسة القرب. والتزمت بأن تواصل تنفيذ برامج التنمية القروية وتوفير الإمكانيات اللازمة للرفع من وتيرة الإنجاز. وجعلت تنويع الاقتصاد القروي ضمن أولوياتها من أجل التخفيف من تأثير التقلبات المناخية المتسمة بالجفاف الهيكلي لما لها من انعكاسات سلبية على الإنتاج الفلاحي.

وقد تبلورت هذه الاستراتيجية من خلال مجموعة جديدة من البرامج والمشاريع التي تنبني على البرمجة والتخطيط التشاركين. وفي هذا الإطار، ساهم الصندوق الدولي في تمويل هذه البرامج بنسبة تصل إلى 50% وذلك عن طريق مشاريع تنموية تشاركية توجد حاليا في طور الإنجاز بكلفة تصل إلى حوالي 160 مليون دولار، حيث تشمل مجالات متعددة، ويتعلق الأمر بـ:

- مشروع تنمية المراعي وتربية المواشي بالمنطقة الشرقية (الشطر الثاني)؛
- مشروع التنمية القروية في المناطق الجبلية لإقليم الحوز؛
- مشروع التنمية القروية في المناطق الجبلية لإقليم الرشيدية؛
- مشروع التنمية القروية للأطلس المتوسط الشرقي؛
- مشروع التنمية القروية في تاوريرت – تافوغالت.

وقد ساهمت لحد الآن هذه المشاريع بصفة عامة في تحسين عيش المزارعين عبر الرفع من دخلهم والمساهمة في استقرارهم وحسن تدبير واستغلال مواردهم الطبيعية والحفاظ عليها.

إن السياسات المغربية المقترحة للتنمية القروية، تقتضي مقاربات ومناهج جديدة تنبني على تنسيق البرامج القطاعية في إطار رؤية مندمجة، تشاركية، مجالية، غير مركزة وغير متمركزة.

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس بتاريخ 18 مايو 2005، ترتكز على نفس المبادئ وتشكل منهجية متجددة للتنمية الشاملة خاصة في المناطق المهمشة والتي تعرف نقصا كبيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن هذه المبادرة التي تعتمد على مبادئ المشاركة والتخطيط الاستراتيجي والشراكة والحكامة الجيدة، تهدف إلى تقليص الفقر والتهميش الاجتماعي من خلال أنشطة الدعم للمشاريع المدرة للدخل وتنمية القدرات وتحسين شروط الولوج للخدمات والبنيات التحتية (التربية، الصحة، الطرق، الماء، التطهير، حماية البيئة ..) وأخيرا الدعم لفائدة الفئات المهمشة.

وقد تجسدت هذه المبادرة على أرض الواقع من خلال بلورة مبادرات محلية للتنمية البشرية التي تشكل مخططات حقيقية للتنمية على المدى المتوسط والبعيد للمناطق والجهات المستهدفة.

إن اختيار "العمالة وسبل العيش الريفية" كموضوع رئيسي لدورة مجلس المحافظين لهذا العام، ليعبر عن وعي الصندوق الدولي ووعي كل أعضائه لأهمية هذا الموضوع في تحقيق التنمية القروية من خلال إيجاد السبل الكفيلة لإنعاش العمالة القروية وكذا خلق مشاريع صغرى مدرة للدخل لفائدة الساكنة القروية.

فمن خلال التوجهات العامة لإستراتيجية 2020 للتنمية القروية والتي ركزت على التكوين والعمالة كعاملين أساسيين للمساهمة في محاربة الفقر، يأتي برنامج العمل لوزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري ليؤكد على ضرورة إنعاش العمالة بالوسط القروي وذلك عبر:

- تنمية العمالة عن طريق التربية والتكوين المهني وإدماج الشباب في الوسط القروي من خلال برنامج التكوين بالتدرج المهني لفائدة 300 000 من الشباب في أفق 2010، مع إشراك مكونات المجتمع المهني وتنويع التكوين على مختلف الحرف القروية في هذا البرنامج،
- تنمية الشراكة مع المنظمات المهنية حول شعب الإنتاج بهدف تكوين وإدماج مجموعة من الشباب عن طريق المقاربة بالكفاءات التي تستجيب لحاجياتهم وكذا بروز جيل جديد من الشباب المقاول، سيساهم بدوره في تأهيل والرفع من تنافسية القطاع الفلاحي،
- تنويع العمالة في الأنشطة الشبه فلاحية للاستجابة لطلبات التشغيل المرتفعة للساكنة القروية النشطة وخصوصا بالنسبة للمرأة القروية،
- تقوية الأنشطة المتعددة وخلق المقاولات الصغرى والمتوسطة كذا المقاولات الجد الصغرى بالوسط القروي، بهدف تطوير خدمات القرب بالوسط القروي والمساهمة في تخفيف النقص الحاصل بين الوسطين الحضري والقروي،
- تشجيع خلق مراكز قروية صغرى ومقاولات للخدمات تساهم في الإدماج وتهتم بالميادين التالية: الصناعة التقليدية، السياحة القروية، إصلاح الآلات الفلاحية، تسويق وسائل الإنتاج، تثمين وتحويل المنتوجات الفلاحية،

- وضع مقاربة جديدة "المناداة على المشاريع" وتكوين بنك للمشاريع مع مراجع تقنية واقتصادية،
- تشجيع هيئة الوسطاء الاقتصاديين الذين يعملون على شكل شبكات للتكامل (منظمات غير حكومية ومنظمات مهنية فلاحية ومجموعات ذات أهداف مشتركة ...)،
- بلورة وتطبيق تدابير وإجراءات تمكن من تحقيق أهداف سياسة إنعاش العمالة بالوسط القروي وعلى رأسها:
  - إجراءات قانونية تسهل الحصول على الأراضي لفائدة الشباب المقاول،
  - تدابير مؤسساتية تشجع المستثمرين لتحقيق مشاريعهم بالوسط القروي،
  - وضع منظومة للتمويل والتشجيع المندمج الخاص بالشباب المقاول بالوسط القروي،
  - وضع نظام للاستقبال والدعم والتتبع لفائدة الشباب،
  - تشجيع خلق مقاولات للخدمات والإنتاج بالوسط القروي تتعلق أساسا بمواكبة الشباب المقاول؛ تأطير وتوجيه الفلاحين؛ والخدمات المتعلقة بالخبرة، مراقبة اللحوم، الأكل في مؤسسات التكوين المهني الفلاحي.

إن استقرار الشباب بالوسط القروي يشكل الأداة المفضلة لإنعاش العمالة من جهة، والمساهمة في تأهيل القطاع الفلاحي من جهة أخرى. فبالرغم من وجود صعوبات لإنجاح استقرار الشباب بالوسط القروي، إلا أن هناك تجارب نموذجية ينبغي دراستها من أجل تحديد مجموعة من الشروط الملائمة ك :

- رغبة الشباب في الاستقرار بالوسط القروي،
- الحس المقاولاتي لدى الشباب،
- تكوين مزدوج بالتجربة في المقاولة،
- شبكة عائلية أو مهنية تدعم مشروع الاستقرار.

كما أن بروز جمعيات من الشباب لمقاول والمهتم بالتنمية المحلية والراغب في تنمية منطقته، يمكن أن يشكل دعامة أساسية لإعلام ودعم الشباب الراغب في تحقيق مشاريع بالوسط القروي وكذا تطوير السياسات المحلية لاستقرار الشباب بالوسط القروي.

ومن أجل دعم جهود المملكة المغربية في محاربة الفقر وإنعاش العمالة القروية، فإننا نتطلع إلى مواصلة التعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عبر إنجاز مشاريع أخرى تندرج في هذا الاتجاه.

في ختام هذه الكلمة لا يسعني إلا أن أؤكد على اعتزاز المملكة المغربية بالمستوى الرفيع للتعاون المثمر مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والجهود المتواصلة والبناءة التي يبذلها لمواكبة جهود بلادنا في تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية، وخاصة فيما يتعلق بتحسين الإنتاجية والمحافظة على الموارد الطبيعية وتحسين ظروف العيش للمستفيدين القرويين.

بيان محافظ بابوا غينيا الجديدة

سيداتي سادتي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأضم صوتي إلى زملائي المحافظين وأعرب عن تقديرنا لرئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وكذلك للحكومة الإيطالية، ولشعب روما على استضافة الدورة الثلاثين لمجلس المحافظين وعلى الترحيب الحار والترتيبات الرائعة المقدمة لنا في هذه المدينة التاريخية العريقة. إنه أمر يدعو إلى السرور حقا أن نرى جمال البيئة الطبيعية لهذا البلد وثراءه الثقافي.

وأود، نيابة عن حكومة وشعب بابوا غينيا الجديدة، أن أنقل إليكم وإلى أسركم، وإلى جميع أولئك الذين سوف يعملون معكم في عام 2007، تمنياتي الصادقة بالسلام والرخاء والنوايا الطيبة. ومن دواعي السرور الحقيقي لوفدنا أن أتحدث في مناسبة الدورة الثلاثين لمجلس محافظي مؤسستنا. ويعد موضوع حلقة النقاش هذا العام: "*العمالة وسبل العيش الريفية* "، موضوعا هاما خاصة بالنسبة لمعظم البلدان النامية حيث يعيش غالبية السكان في المناطق الريفية ويعتمدون في أغلب الأحوال على الزراعة في معيشتهم اليومية. لقد حان الوقت الآن لكي نركز على إيجاد البيئة التمكينية مثل فرص العمل لأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية من خلال الجهود المتضافرة.

لقد قدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على مدى الفترة السابقة التي استغرقت عقدين ونصف العقد، بوصفه منظمة دولية مكرسة للتخفيف من وطأة الفقر والجوع، إسهاما إيجابيا في دعم التنمية الاقتصادية الريفية وتحسين الظروف الإنتاجية والمعيشية للمزارعين في المناطق الفقيرة من بلدان العالم النامي. ولهذا أود، نيابة عن حكومة بابوا غينيا الجديدة، أن أعرب عن تقديرنا للصندوق لدعمه المستمر.

إن المجتمع الدولي يمر الآن بمرحلة تاريخية دقيقة، نظرا للتطورات العالمية الأخيرة المتعلقة بظاهرتي العولمة والتحرر الاقتصادي. فالفرص والتحديات الناشئة عن مثل هذه التطورات لا تقتصر على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولكنها تكتسب أهمية متزايدة في عدة قطاعات أخرى.

ويمكن أن يكون قطاع الزراعة، من بين جميع القطاعات، هو الأكثر تأثرا بالتحديات في الفترة المقبلة. غير أن جميع بلدان العالم، سواء كانت من البلدان المتقدمة أو النامية أو التي تمر بمرحلة انتقال، أو البلدان المستوردة أو المصدرة الصافية للأغذية، سوف تكون معرضة، بدرجات متفاوتة، لمثل هذه التحديات، خاصة نظرا لأن التحديات التي تواجه القطاع الزراعي أصبحت أكثر تعقيدا وأكثر تشابكا مع عدة قطاعات ومناطق أخرى.

وفى العقد الماضي، بدأت المفاوضات بشأن القطاع الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية. وقد اتسمت هذه المفاوضات بالصعوبة والتعقيد، نظرا لأنها تتطلب إيجاد توازن بين مجموعة واسعة من الاعتبارات المتشابكة والمتعارضة أحيانا.

وهذا يقتضي إيجاد توازن بين مصالح البلدان النامية والمتقدمة والمستوردة والمصدرة الصافية للأغذية. وتتضمن هذه المصالح تحرير التجارة في السلع الزراعية من ناحية وحماية صغار المزارعين وتحقيق الأمن الغذائي من ناحية أخرى. وتواجه معظم البلدان النامية صعوبات في الوصول إلى الأسواق والحصول على التكنولوجيات الزراعية العالية.

ويجب أن يتم كل هذا في إطار داعم للتنمية المستدامة، وحماية البيئة والصحة البشرية، خاصة وأن الأمراض أصبحت أكثر خطورة وأكثر سهولة في الانتقال. ويعد تفشي جنون البقر وأنفلونزا الطيور مجرد مثالين على المشاكل التي يمكن أن تواجه المجتمع العالمي في هذا المجال. وفضلا عن هذا، فإن عدد سكان العالم قد تجاوز في

الفترة الأخيرة رقم الستة مليارات، منهم 800 مليون يعانون من الجوع من بينهم 200 مليون طفل. ولا يزال نصف سكان العالم يعيشون على أقل من دولارين أمريكيين في اليوم.

وعلاوة على ذلك، وكما جاء في التقرير الأخير عن الأهداف الإنمائية للألفية في آسيا والمحيط الهادي، من المتوقع أن يزداد سكان العالم بمقدار مليارين في العقدين القادمين، مما يضيف عبئا كبيرا على المجتمع الدولي في طريق مضاعفة الإنتاج الزراعي، والتخفيف من وطأة الفقر والجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وحماية البيئة. ويعد تحقيق هذه الأهداف شرطا أساسيا لضمان السلام والأمن والاستقرار في العالم.

ونحن بوصفنا من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، قد أعربنا بالفعل عن تصميمنا الأكيد في مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة على مواصلة مساعينا الجادة لتخفيض عدد أولئك الذين يعيشون في فقر مُدقع إلى النصف بحلول عام 2015.

وبالنظر إلى ما تقدم، فإن أنشطة الصندوق تكتسب أهمية متزايدة بمساعدته للبلدان النامية على تحقيق آمالها وطموحاتها في القضاء على الجوع، والتخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفية، ومواجهة الآثار العكسية لسياسات الباب المفتوح والتحرر الاقتصادي.

وإنني على ثقة من أن مجلسكم الموقر سوف يواصل كعادته وضع استراتيجيات ابتكارية للمستقبل يمكن أن تتطور بما يساير التطورات المتعاقبة على الساحة الاقتصادية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة في إطار التعاون الدينامي البناء بين البلدان المستفيدة، والمؤسسات المالية والإنمائية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص.

ويعد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، كما هو مطبق اليوم، أحد الشواغل الرئيسية لمعظم البلدان النامية نظرا لما له من آثار واسعة على تخصيص الموارد للبلدان. والواقع أنه إلى جانب انحيازه الشديد نحو عامل السكان، فقد أصبح أداة تؤدي إلى المواجهة والانقسام فيما بين المجموعات الإقليمية وفيما بين البلدان داخل نفس المجموعة الإقليمية.

وسوف نواصل مطالبتنا بالتزام الحذر في تطبيق هذا النظام طالما أننا لا نزال نجهل علاقته وارتباطه المنطقي بالتوجهات الاستراتيجية للصندوق وأولوياته وتفويضه. وإحساسنا في هذه اللحظة هو أن تنفيذ النظام يتم بسرعة كبيرة. فهناك اعتبارات أكثر صرامة، مثل التخصيص العام الذي يحل محل التخصيصات الإقليمية، تطبق بصرف النظر عن النتائج التي تحققت في العام الأول من التطبيق. ولهذا فإننا لا زلنا مقتنعين بصورة مطلقة بضرورة إجراء مراجعة دقيقة على أساس المعلومات المتاحة حتى الآن.

ويعد بابوا غينيا الجديدة بلدا زراعيا لديه إمكانيات ضخمة. ويقوم القطاع الزراعي بدور هام في توفير الدخل والعمالة للغالبية الساحقة من السكان في البلد، والذين لا يزال معظمهم يعيش في المناطق الريفية. ويعمل معظم السكان الريفيين في زراعة الكفاف.

وفى السنوات الأخيرة، واجه القطاع الزراعي صعوبات كثيرة ولم يتقدم بصورة جيدة باستثناء واحد أو اثنين من القطاعات الفرعية. فقد كانت تقديرات النمو دون التوقعات، وغالبا في حدود 1 في المائة، مقارنة بالنمو السكاني الذي بلغ 2.7 في المائة. وقد أثر هذا بطبيعة الحال على معظم السكان الريفيين الذين يعتمدون في معيشتهم بصورة حصرية على الزراعة.

وقد ذكر عدد من العوامل باعتبارها مسؤولة عن انعدام النمو في القطاع الزراعي من بينها خطة التنمية الزراعية الوطنية.

وقد قامت الحكومة، بدعم تقني من منظمة الأغذية والزراعة، بصياغة خطة التنمية الزراعية الوطنية (2007-2010) كإطار لتنفيذ سياستنا الوطنية الخاصة بالأمن الغذائي. وتعد خطة التنمية الزراعية الوطنية الوسيلة التي تعتزم حكومة بابوا غينيا الجديدة من خلالها تحسين وتنفيذ استراتيجياتها القطاعية وفقا للصيغة التي وردت بها في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الشاملة التي وضعتها الحكومة (الاستراتيجية الإنمائية المتوسطة الأجل 2005-2010).

وقد وضعت حكومتي أيضا استراتيجيات وخططا تستكمل برنامج الإصلاح العام الحكومي في الإدارة المالية للقطاع العام، وتنفيذ الميزانية والمجالات المتصلة بها مع إعطاء أولوية متساوية لمعالجة القضايا الاجتماعية مثل القانون والنظام والتسيير الجيد. وهدفها الأول هو مواجهة حالات الفشل المعترف بها على نطاق واسع في الأسواق والتسيير والتي أصبحت واضحة تماما في تنفيذ القانون الأساسي وإضفاء الطابع المؤسسي على القطاع الزراعي وتطبيق اللامركزية في هذا القطاع، وخاصة في خدمات الإرشاد والمعلومات للمزارعين.

وأعطت حكومتي أيضا أولوية الاهتمام للاحتياجات والخدمات الأساسية ومن بينها مياه الشرب المأمونة، والطرق، وخدمات الاتصالات، والمسكن، والتعليم الأولي، والرعاية الصحية الأساسية. وتعطي حكومتي الأولوية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كما أنشأت لجنة عاملة معنية بأنفلونزا الطيور، والحشرة الثاقبة لحبوب الكاكاو، ودودة قصب السكر، وآفة البطاطس.

وأود نيابة عن حكومتي أن أشير إلى القضايا والمبادرات التالية ذات الطبيعة القطرية لكي ينظر فيها الصندوق خلال العامين القادمين:

- إعادة تنشيط البرنامج القطري للصندوق من أجل بابوا غينيا الجديدة
- تعيين مدير دائم للبرنامج القطري تابع للصندوق في المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- مطالبة الصندوق بمساعدة المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبلدان الجزرية الأخرى في المحيط الهادي عن طريق مشروع إقليمي لإنشاء هيئة إقليمية للترخيص الأساسي تلحق ببعض سلطات الترخيص الدولي المعترف بها من أجل الترخيص للخضروات والفاكهة المنتجة محليا لكي تدخل أسواق ما وراء البحار
- بناء القدرة المؤسسية لسلطات الترخيص الوطنية القائمة مثل المجلس الوطني للمقاييس والترخيص لبابوا غينيا الجديدة
- مطالبة الصندوق بالنظر في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء فيما يتعلق بالأداء القطري الفردي

وفي الختام، يسرني، سيادة الرئيس، أن أشير إلى أنه عن طريق الدعم الإيجابي لمجتمع المانحين ومشاركة القطاع الخاص، سوف ننفذ خطتنا للتنمية الزراعية الوطنية في المدى المتوسط.

بيان محافظ رومانيا

بادئ ذي بدء، أودّ أن أؤكّد أنّ رومانيا تواصل، بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي في الأول من يناير/كانون الثاني 2007، حشد الوسائل التي بحوزتها من أجل تطوير الزراعة، دون أن تُهمِل مع ذلك الآثارَ الاجتماعية المترتّبة على السياسات الاقتصادية العالمية ذات التأثير المباشر على الفقراء وذوي الدخول المتدنية، ولا سيّما في المناطق الريفية.

موضوع دورة مجلس المحافظين لهذا العام والموضوعات التي سيتم تناولها في الموائد المستديرة لها أهمية كبيرة، وآمل أن تحقق الغرض منها بتمكين وفودنا من عرض وجهات نظرها والأخذ بعين الاعتبار التوصيات التي تُطرح خلال المداولات.

وأودّ أن أؤكّد لكم أنّ رومانيا، وهي عضو مؤسّس للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ستقدّم دعمها الكامل من أجل تحقيق مهمة المنظمة في مكافحة الفقر الريفي، وستولي أهميةً كبيرةً لأنشطة الصندوق لزيادة أثرها على مستوى البلدان وكذلك لجهوده الرامية إلى إنشاء الشراكات وبناء القدرات في البلدان.

ويُعتبر القطاع الزراعي في رومانيا أحد القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني، وهو يتمتع بأهمية اقتصادية واجتماعية عظيمة.

ويتمثّل التحدّي الرئيسي الذي تواجهه رومانيا حالياً في وجود عدد كبير من الأسر الزراعية التي تعيش على الكفاف وشبه الكفاف وتتميز بالصغر المفرط لحيازاتها التي تبلغ في المتوسط 2.3 هكتار، وتتسم بالتقسيم المفرط كما تعاني هذه الأسر من قلة مواردها المالية وتدنّي مستوى الآلات الزراعية المتوافرة لديها.

وخلال العامين المنصرمين، أمنت الزراعة عملا لحوالي 34% من السكان النشطين في هذا القطاع.

وتهدف إحدى السياسات الرئيسية إلى تحويل المَزارع الأسرية إلى مزارع تجارية من خلال تجميع الأراضي وتعزيز فعالية الرابطات بحيث ترفع مستوى معيشة المجتمع الريفي.

وسيؤدي تنفيذ مشاريعَ إنمائية وبرامج دعم تستهدف شبيبة الريف إلى توجيههم نحو القطاع الزراعي، وتوسيع الآفاق المفتوحة أمامهم من خلال المشاركة في أنماط تدريب خاصة، وضمان استمرار الأنشطة التقليدية.

ويمرّ القطاع الزراعي، من خلال تنفيذ برامج لإعادة هيكلته، بعملية تستهدف تحديثه وزيادة فعاليته، إلى جانب خلق فرص عمل خارج المزرعة، من أجل توفير مصادر بديلة للدخل.

وسيُوجّه تنويع الأنشطة الزراعية صوب تشجيع جميع أنواع الاستثمار التجاري، مثل تجهيز المواد الأولية والتسويق المباشر والسياحة الزراعية.

كما ستولى عناية خاصة إلى دعم المزارع شبه الكفافية المرتبطة بمثل هذه الأنشطة الإضافية المتنوعة لاستغلالها وفق طاقتها القصوى على العمل، وتوجيهها نحو السوق.

ونحن نشجع وندعم، من خلال البرنامج الوطني الذي يحمل اسم "المُزارع"، الاستثمارات في الزراعة وفي قطاعات تصنيع المنتجات وتخزينها وتطويرها، وفي غيرها من القطاعات ذات الصلة بالأنشطة الزراعية.

وقد أنشأت وزارة الزراعة الصندوق المكرّس لتنفيذ هذا البرنامج في حين يديره عدد من المصارف والمؤسسات المالية.

وتشّجع وزارة الزراعة أيضاً استراتيجية تتعلق بنقل الأراضي من المزارعين الذين تجاوزوا الثانية والستين من العمر إلى المزارعين الشباب، سواء عن طريق البيع أو التأجير، ويؤمن هذا البرنامج المسمى ببرنامج الأجر المعيشي للمزارعين المسنين 50 يورو عن الهكتار الواحد في السنة في عقود الإيجار، و100 يورو عن الهكتار الواحد في السنة في عقود البيع.

وبغية استيعاب الجزء الأكبر من اليد العاملة الشابة التي لا تعمل في مزارع الكفاف، سيتمّ تشجيع المشاريع الصغيرة على البدء والانطلاق بأنشطة اقتصادية في المناطق الريفية وعلى تنويع الإمدادات التي تتضمن الخدمات المقدمة للسكان الريفيين.

كما سيقدم الدعم لأنشطة الزراعة السياحية والاستجمام لِما لها من أثر إيجابي على خلق فرص عمل جديدة.

وخلال الفترة 2007-2013، ستستفيد رومانيا من الأموال المقدّمة من الاتحاد الأوروبي من أجل التنمية الريفية والزراعة، والتي يتم تمويلها من خلال الركن الثاني من أركان "الصندوق الأوروبي الزراعي للتنمية الريفية" ، والبالغ مجموعها 1.7 مليار يورو.

إضافة إلى ذلك، سيتم وضع عشرين إجراءا موضع التنفيذ بدءا من عام 2007 في إطار "برنامج التنمية الريفية" الجديد في ظل البرنامج الخاص بالانضمام للاتحاد الأوروبي والمتعلق بالزراعة والتنمية الريفية"، وهو يهدف إلى:

- زيادة القدرة التنافسية لقطاع الزراعة والغابات - 45 في المائة
- تحسين البيئة والأرياف - 25 في المائة
- رفع مستوى الحياة في المناطق الريفية وتنويع الاقتصاد الريفي - 30 في المائة
- برنامج "مبادرة الاتحاد الأوروبي للتنمية الريفية" - تنفيذ برنامج تجريبي على المستوى الإقليمي – 2.5 في المائة

ويهتمّ بلدنا كلّ الاهتمام بمواصلة التعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وتوسيع أنشطته في إطار بعض برامج التنمية للمناطق الريفية المحرومة، وهو يقدر الدور الهام الذي يضطلع به الصندوق في تنمية المناطق الريفية الفقيرة، وفي دعم الإصلاحات الزراعية.

وفي رومانيا، تجسّدت مبادرات الصندوق لدعم الأنشطة الحكومية الرامية إلى تنمية الاقتصاد وتحسين أوضاع السكان الذين يعيشون في المناطق المحرومة أو المتضررة مؤقتاً بفعل العوامل المناخية والاجتماعية، في "برنامج التنمية الريفية في جبال أبوسيني" والذي يهدف بصورة رئيسية إلى زيادة دخول المَزارع في المنطقة الجبلية وتحسين نوعية الحياة من خلال الحصول على دخول إضافية، وخلق فرص عمل جديدة.

وأود أن أبلغكم أن رومانيا قد صادقت رسميا تعهدها بالمساهمة في التجديد السابع لموارد الصندوق بمبلغ قدره 000 100 دولار أمريكي، وسيتم تحويله على شريحتين متساويتين في عامَي 2008 و2009.

بيان محافظ سري لانكا

يطيب لي أن ألقي، بالنيابة عن رئيس جمهورية سري لانكا وحكومتها، بيانا أمام هذا الجمع الموقر لمجلس محافظي الصندوق في دورته الثلاثين، وهي الدورة التي تعقد في لحظة ذات أهمية خاصة في تاريخ بلادي التي أصبحت تتمسك بمبادئ الديمقراطية في الوقت الذي تواجه فيه العديد من القضايا الإنمائية وذلك برغم كل ما يشكله الإرهاب من تهديد لنظمها الديمقراطية.

وقد شهدت سري لانكا في الفترة ما بين الدورتين التاسعة والعشرين والثلاثين لمجلس المحافظين العديد من التغيرات. وكان بين أهم العوامل الدافعة إلى هذا التغيير قدرة حكومة صاحب الفخامة Mahinda Rajapaksa على حشد التأييد من القاعدة العريضة للأحزاب السياسة، ومن ثم تمهيد الطريق أمام التوافق في الآراء بشأن حل القضايا العرقية القائمة. وهذا التوافق الداخلي في الآراء مسألة بالغة الأهمية في التوصل إلى حلول دائمة للمشكلة.

وقد قام الصندوق، في سياق الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وعلى خلفية النظم الديمقراطية المعرضة للمخاطر في البلد، بدور عظيم وحاسم في عملية التنمية في سري لانكا. وتقدر سري لانكا، التي انضمت إلى عضوية الصندوق منذ نشأته، حق التقدير ما يقدمه الصندوق من مساعدات مستمرة من أجل تخفيف وطأة الفقر وتحسين الأحوال المعيشية للغالبية العظمى من سكان الريف في سري لانكا.

ولم يتوقف الصندوق أبدا عن القيام بدوره المشهود به حين استهدف مستوى للتجديد السابع للموارد بمبلغ 720 مليون دولار أمريكي. وهذا هو الطريق الذي يؤدي إلى تحرير الفقراء، لا سيما فقراء الريف، من الفاقة. الواقع أن سري لانكا، باعتبارها من البلدان المتلقية لمساعدات الصندوق، سوف تستفيد من هذه الزيادة في الموارد، كما أنها ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها المعلنة تجاه التجديد السابع للموارد.

ويعيش نحو 72.2 في المائة من شعب سري لانكا في المناطق الريفية وتعمل نسبة 6.3 في المائة إضافية في المزارع التجارية الكبرى. وحيث أن الزراعة تسهم بنسبة 17.2 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، فإنها بذلك تأتي في المرتبة الثالثة بين القطاعات المساهمة في هذا الناتج بعد قطاعي الخدمات والصناعة. ويعمل نحو 30.7 في المائة من اليد العاملة في مجال الزراعة ومصايد الأسماك وقطاع الغابات. ولذلك تولي الحكومة اهتماما كبيرا للقطاعات المتصلة بالزراعة. وكما هو الحال في العديد من المناطق الأخرى في العالم النامي، لا تزال الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية والى الخارج آخذة في التزايد، وتتشكل في معظمها من العمالة غير الماهرة أو شبه الماهرة. وتمثل الهجرة للخارج نحو 16 في المائة من حجم القوة العاملة، ومع ذلك يظل معدل البطالة مرتفعا عند مستوى 15.2 في المائة.

تتمثل الأهمية المعطاة للزراعة في سري لانكا في السياسة الزراعية المدونة باسم "ماهيندا شنتانايا" وهي الوثيقة التي تتضمن سياسة الرئيسMahinda Rajapaksa والتي تسجل مجموعة شاملة من المقترحات التي تستهدف إنعاش القطاع الزراعي. وتؤكد السياسة الزراعية على الترويج للزراعة المعيشية كوسيلة للنهوض بالاقتصاد الزراعي في مجموعه مع الاعتراف بالصلات القوية القائمة بين الزراعة والتجارة والتصرف بشكل متوازن مع المنتجين والمستهلكين. وتدعم هذه السياسة أيضا تحول القطاع الزراعي نحو التجارة الخارجية وهو ما يعتبر تحسنا بالغ الأهمية في التوقعات الاقتصادية التي تلبي تطلعات المجتمع الزراعي. وبلوغا لهذه الغاية، يزداد التركيز على تحقيق قيمة مضافة للمنتجات الزراعية. وبالنظر إلى التزام سري لانكا بالممارسات البيئية الجيدة في مجال الزراعة فقد أخذت الدولة على عاتقها تشجيع ودعم الزراعة العضوية.

وهكذا تلاحظ سري لانكا باهتمام وتقدير كبيرين مواضيع الموائد المستديرة الثلاث التي نظمت في إطار الدورة الحالية لمجلس المحافظين والتي تركز على بعض الأسباب الرئيسية للفقر الريفي والآثار المترتبة عليه.

ويواصل الصندوق عمله، كمنظمة، في إقامة الدليل تلو الدليل على مهنيته والتزامه بتحقيق أهدافه. ولم يكن ذلك ليتحقق لولا قيادة الرئيس بوغه والمساندة التي يلقاها من موظفي الصندوق الذين يتمتعون بالقدرة والالتزام. وتقدر سري لانكا حق التقدير هذا الجهد والتفاني من جانبهم.

وتتطلع سري لانكا إلى مواصلة العمل مع الصندوق في تمكين فقراء الريف من خلال توفير سبل العيش المستدامة الكفيلة بتحسين أحوالهم المعيشية إلى جانب تعزيز العلاقات الحميمة القائمة بين مجتمع البلدان الأعضاء في الصندوق عملا على بلوغ أهداف تخفيف وطأة الفقر في العالم.

بيان محافظ مملكة سوازيلند

العمالة وسبل العيش الريفية - حالة سوازيلند

الزراعة كمصدر لتوفير فرص العمل

بقيت الزراعة ولوقت طويل مصدراً هاماً من مصادر العمالة وسبل العيش لسكان الريف في بلدنا حيث كان يُنظر إلى الإنتاج الزراعي على نطاق صغير بوصفه المحرّك الرئيسي للاقتصاد الريفي.

ويمكن تصنيف القطاع الريفي في سوازيلند إلى ثلاثة قطاعات فرعية، وهي تحديداً:

(i) قطاع الحيازات الصغيرة الفرعي (أي الزراعة الكفافية/وشبه الكفافية) يتألف من الأسر التي تعمل لحسابها الخاص وتنتج الأغذية الأساسية وبعض المحاصيل التجارية؛

(ii) قطاع المزارع التجارية الفرعي ويتألف من المزارعين ذوي الحجم الصغير والمتوسط والذين يوفرون فرص العمل لعدد كبير من سكان الريف؛

(iii) القطاع الفرعي الريفي غير الزراعي.

ويعتبر قطاع الزراعة هاماً لشريحة كبيرة من سكان سوازيلند، وذلك على الرغم من تراجع نسبة مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي، وهو ما يُعزى أساساً إلى موجة الجفاف الحالية التي أصابت منطقة الجنوب الأفريقي بأسرها. وتشمل السلع الرئيسية المتداولة تجارياً السكر والقطن والحمضيات والتبغ، ويتمّ إنتاج معظمها في مزارع خاصة حديثة وعلى نطاق واسع، في حين يُنتَج الباقي منها فقط في إطار الزراعة الكفافية على "أراضي سوازيلند الوطنية".

نظراً لهيكل القطاع الزراعي في سوازيلند فإنّ الإنتاج المخصّص للتصدير يأتي أساساً ممّا ينتجه قطاع الزراعة التجارية الفرعي على أراضي الملكية العقارية. ويتّسم هذا القطاع الفرعي بكثافة عالية نسبياً في رأس المال وبإنتاج المحاصيل النقدية. ومن ناحية أخرى، يتألف القطاع الفرعي التقليدي للحيازات الزراعية الصغيرة على "أراضي سوازيلند الوطنية" من حوالي 90,000 من المَزارع التي تديرها أسر وبحجم يبلغ في المتوسط نحو 1.7 هكتار، ويمتاز هذا القطاع بالحيازة الجماعية للأرض الزراعية وتقانة الزراعة البعلية والتركيز العالي لإنتاج الكفاف من الذرة.

بسبب انخفاض ما تلقته سوازيلند من استثمار أجنبي مباشر منذ أوائل التسعينات، فقد كانت الزيادة في فرص العمالة في القطاع الرسمي محدودةً جداً، بل إنّ العديد من الأسر اضطرت للشروع بالزراعة الكفافية أو العودة إليها، مما جعلها أكثر عرضةً لمخاطر تغيّر الدخل والتقلب في وفرة الأغذية والأمن الغذائي. ونتيجة لذلك، تُظهر التقديرات الحالية أنّ ثلث القوة العاملة في البلد تقريباً عاطلة عن العمل وأنّ نحو 69 في المائة من مجموع السكان ما زالوا يرزحون تحت وطأة الفقر، أغلبهم في المناطق الريفية.

الزراعة وسبل العيش الريفية

أثّرت حالة الجفاف الحالية سلبياً على القطاع الزراعي في البلاد كما تضررت سبل العيش الريفية بشدّة، حيث بات الناس الآن عاطلين عن العمل ويعانون من انعدام الأمن الغذائي. فعلى سبيل المثال، اعتاد المزارعون في منطقة لوفيلد ومنطقة مدلفيلد الجافة وهضبة لوبومبو أن ينتجوا القطن (في ظل ظروف بعلية) ومن ثمّ كانوا يبيعونه ويستخدمون عائداته لشراء الأغذية (الذرة) إمّا من مراكز البيع بالتجزئة أو مباشرةً من المزارعين في المناطق

ذات الأمطار العالية. لم يعد القطن محصولاً قادراً على البقاء في المناطق الجافة وذلك مردّه بصورة أساسية إلى موجة الجفاف الحالية وتدنّي ما يتلقّاه المنتِج من عائدات. ويبدو أنه لا يمكن كبح جماح تدهور صناعة القطن الكثيفة العمالة في منطقة لوفيلد بعد أن كانت مزدهرةً فيما مضى. فقد تراجعت مستويات الإنتاج من 15,000 طن متري تقريباً من 28,000 هكتار في 1999/1998 إلى أرقام لا تُذكر في العام الحالي. وقد أثر ذلك بصورة مذهلة على الوصول إلى فرص العمل الموسمية والعرَضية والتي كانت بالغة الأهمية لسبل عيش الفقراء في منطقة لوفيلد ومنطقة مدلفيلد الجافة. وتجد الأسر في هذه المناطق نفسها عرضةً بدرجة كبيرة للصدمات مثل الجفاف، وهي لم تعد تنتِج اليوم لا المحاصيل الغذائية ولا المحاصيل النقدية، وهو ما يجعلها بالتالي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وتعتمد اعتماداً شديداً على تدخلات المعونة الغذائية.

الأسر وسبل العيش

ينبغي النظر إلى مفهوم سبل العيش من إطار أوسع لا تشير سبل العيش فيه إلى الأنشطة التي يقوم بها الناس لكسب رزقهم، بل تشير بالأحرى إلى مختلف العناصر التي تساهم أو تؤثر في قدرة الناس على تأمين العيش لأنفسهم ولأسرهم. وتشمل هذه العناصر:

(i) الأصول (البشرية والطبيعية والاجتماعية والمالية والمادية) التي تملكها الأسرة أو تقدر على الوصول إليها؛

(ii) الأنشطة التي تسمح للأسرة باستخدام تلك الأصول لتلبية احتياجاتها الأساسية؛

(iii) مختلف العوامل التي قد لا تكون الأسرة نفسها قادرةً على التحكّم بها مباشرةً مثل المواسم أو الكوارث الطبيعية أو الاتجاهات الاقتصادية التي تؤثر على مدى قابليتها للتأثر؛

(iv) السياسات والمؤسسات والعمليات التي بمقدورها أن تساعد الأسرة في ضمان سبل عيش كافية أو تجعل ذلك أشدّ صعوبة.

وقد أظهرت التقديرات بشأن مدى قابلية التأثر التي أجريت مؤخراً في سوازيلند أنّ ما تضعه الأسر من استراتيجيات لضمان سبل عيشها يعتمد إلى حدّ كبير على مدى قدرتها على الجمع بين أصول سبل عيشها، مع مراعاة سياق قابلية التأثر التي تعيش ضمنه، وبين السياسات والمؤسسات والعمليات التي تؤثر على تلك الأسر.

لقد فقدت الأسر في المناطق الأكثر تعرضاً للمخاطر، مثل منطقة لوفيلد ومنطقة مدلفيلد الجافة وهضبة لوبومبو، ما كان بحوزتها من وسائل مباشرة للبقاء على قيد الحياة نتيجة للتصرف في الأصول وإخفاق الإنتاج الزراعي وانعدام المدخرات. وقد تحوّلت هذه الأسر الآن إلى مصادر دعم أخرى وباتت تعتمد على ما تقدّمه الحكومة من مساعدة بالتعاون مع الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية. وتتزايد أهمية المساعدة التي تقدّمها الحكومة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، والتي تأتي بصورة أساسية من خلال برامج الإغاثة الغذائية والغذاء مقابل العمل، تزايداً مضطرداً في سوازيلند وذلك استجابةً لموجة الجفاف الحالية. ويبدو أنّ التعافي من الجفاف عملية بطيئة وأليمة. ومن الأمور التي تزيد فقدان سبل العيش الريفية تفاقماً ارتفاعُ معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز الذي ما زال يحصد أرواح أناس كانوا في السابق أصحاء بدنياً. وما زال يتأثر الكثير من الناس في المناطق المنكوبة بالجفاف تأثراً شديداً بعد أن تلاشت أصولهم من المواشي وتراكمت عليهم الديون وباتت صوامعهم خاويةً من الحبوب. أمّا إمكانيات تعبئة مصادر دخل غير زراعية فتواجه بدورها معيقات أيضاً جرّاء تصاعد مستويات الفقر وتدهور الاقتصاد الكلي.

التوصيات في مجال السياسات

طبيعة السياسات. لكثيرٍ من مجالات السياسات تأثيرٌ على سبل العيش الريفية. إذ لا تقتصر الأهمية على السياسة الزراعية أو حتى الريفية فحسب، بل ثمة طائفةٌ كاملة من السياسات المشتركة بين القطاعات التي توفر الإطار الذي تكمن فيه سبل عيش سكان الريف. وبما أنّ سبل العيش الزراعية تواجه قيوداً متزايدة وأنّ خيارات العمالة الرسمية خارج المزرعة باتت محدودةً أكثر فأكثر، فقد أخذت السياسات التي تدعم تنويع قاعدة الدخل الريفي تكتسب أهميةً في الواقع.

البيئات الريفية مقابل البيئات الحضرية. في سوازيلند، ترتبط المناطق الريفية والحضرية ترابطاً وثيقاً من خلال مختلف شبكات الموارد وتدفقاتها. لذا، فإنّ السياسات التي تؤثر على العمالة خارج المزرعة تؤثر أيضاً على سبل العيش في المناطق التابعة للمجتمعات المحلية. وبالنسبة للناس الذين لا يملكون سوى قاعدة أصول محدودة من الأرض والماشية، يعتبر تأمين رزقهم من الزراعة وحدها في المناطق الجافة كفاحاً عسيراً وصعب المنال. ويشمل الدعم لتنويع مصادر الدخل من خلال تشجيع الأنشطة الكثيفة العمالة التي يمكن استهدافها كلاً من التصنيع والصناعة والتجارة في الريف، والتي تعدّ جميعها مكّونات أساسية من مبادرات التنمية الريفية. ومن المؤكد أن تقوم الصناعات الريفية باستيعاب العاملين غير المهَرة نسبياً، مما يؤدي إلى إيجاد فرص عمل لفقراء الريف، الذين يشكّلون حالياً الغالبية في سوازيلند. وثمة حاجة أيضاً إلى الجمع بين الإقراض المستهدَف والإعانات وبناء القدرات ليكون بمثابة رأس حربة في عملية تحقيق تغيير ذي مغزى.

خلق فرص العمل. في ضوء الحالة الراهنة لاقتصاد سوازيلند وعدم قدرة القطاع الخاص على أن يتوسّع ويستوعب العدد المتنامي من العاطلين عن العمل، ثمة حاجة ملحّة لتشجيع نموّ القطاعات الكثيفة العمالة في الاقتصاد. فإنّ الزراعة على نطاق صغير والصناعات، على سبيل المثال، لديهما القدرةُ على زيادة فرص العمل الريفية والإنتاجية الوطنية. وقد يكون من الجيد في المستهل وجود استراتيجيات واضحة المعالم ومنسّقة جيداً للتنمية الزراعية وتحبّذ الحيازات الصغيرة على الحيازات الكبيرة. وسيساعد ذلك في استغلال الموارد واليد العاملة لقرابة 70 في المائة من السكان القاطنين في المناطق الريفية على أراضي سوازيلند الوطنية.

تشكل التدابير المحددة التالية الخطوات اللازمة من أجل خلق فرص العمل وتنمية المهارات في إطار أوسع:

(i) وضع خطة شاملة للموارد البشرية للبلد بأسره، مع ميلٍ أكبرَ نحو التعليم المهني القائم على تعزيز الشراكة بين الصناعة والمؤسسات التعليمية؛

(ii) تشجيع إنشاء مراكز ومؤسسات للتدريب على المهارات؛

(iii) تعزيز برامج الإرشاد المهني في المدارس.

تشجيع النموّ في القطاع الخاص. يمكن للقطاع الخاص في سوازيلند أن يكون مصدراً رئيسياً من مصادر العمالة. وفي هذا الصدد، يتمثل أحد النهج الإيجابية في الاعتراف بالمساهمة القيّمة لهذا القطاع وتشجيعه على التوسّع. ولا بدّ من تبسيط سياسات الحكومة بحيث توفر بيئةً مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر وتوسيع المشاريع الصغيرة. وهذا يستدعي تسهيل الوصول إلى الموارد الإنتاجية وتقديم القروض بشروط ميسّرة ووجود أسواق راسخة وتوفير معلومات وتقانات محَّدثة وموثوقة.

الفصل الرابع

البيانات والخطابات الخاصة

بيان الترحيب الذي ألقاه رئيس الصندوق السيد لينارت بوغه بمناسبة زيارة صاحبة المعالي Luisa Dias Diogo، رئيسة وزراء جمهورية موزامبيق وصاحب المعالي Tommaso Padoa Schioppa، وزير الاقتصاد والمالية في جمهورية إيطاليا وصاحب المعالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وصاحب السعادة سليمان جاسر الحربيش، المدير العام لصندوق الأوبك للتنمية الدولية

معالي رئيسة الوزراء،

يسرني أن أرحب بكم في الدورة الثلاثين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. واسمحوا لي، معاليكم، بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الصندوق أن أعبر عن خالص تقديرنا لتكرمكم بافتتاح الدورة اليوم.

إنكم تعرفون الصندوق حق المعرفة إذ شغلتم منصب محافظ فيه بصفتكم نائب وزير التخطيط والمالية من قبل. إن لمعاليكم تجربة شخصية مباشرة في توجيه استراتيجية التنمية في بلادكم وتنسيق المساعدة الخارجية لدعمها. ولقد حققت تلك الجهود نجاحا مرموقاً. لقد أحرزت موزامبيق خلال السنوات الأخيرة أحد أسرع معدلات التنمية في أفريقيا. وعلى خلاف كثير من بلدان الإقليم، فإن بلدكم يسير في الاتجاه الصحيح صوب بلوغ الكثير من الأهداف الإنمائية للألفية رغم ما تتعرض له من كوارث طبيعية، مثل الفيضانات التي اجتاحت وادي زامبيزي مؤخراً، والتي تعد من أكبر الفيضانات التي شهدتها بلادكم على مدى عدة سنوات.

لقد كان من الطبيعي، نظراً لخبرتكم العميقة، أن يطلب منكم الأمين العام السابق، السيد كوفي عنان، مشاركتكم في رئاسة الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة. وقد استفاد أعضاء الفريق أثناء عملهم استفادة كبيرة من درايتكم وآرائكم الثاقبة وقيادتكم. إنني أعلم أنكم ملتزمون مثلنا في الصندوق بتعزيز منظومة أمم متحدة تتمتع بالاتساق والكفاءة والفعالية والتمويل الجيد؛ منظومة تعمل على *توحيد أدائها*. وإن حضوركم معنا اليوم مصدر إلهام لعمل المجلس.

معالي الوزير،

اسمحوا لي مرة ثانية أن أعبر لكم عن امتناني لوجودكم معنا اليوم. إن ايطاليا، وهي البلد الذي يستضيف وكالات الأمم المتحدة الثلاث التي تتعامل مع الزراعة والأغذية والتنمية الريفية، ما انفكت منذ زمن بعيد تؤدي دوراً رئيسياً في التعاون الإنمائي الدولي. لقد كان بلدكم، معالي الوزير بادوا سكيوبا، مضيفاً سخياً للصندوق ومساندا قوياً لأهدافه. ولقد تصديتم خلال الأشهر الماضية للتحدي الهائل لإدارة اقتصاد بلادكم في عالم سريع التغير. إنكم مؤمنون بأهمية المعونة الإنمائية وهو ما تكشف عنه مبادرتكم الأخيرة لتطوير التزام الأسواق المتقدمة بتوفير اللقاحات، وهي مبادرة ابتكارية للغاية اقترحتها حكومتكم أصلاً. ولقد سُررنا كثيرا لتمكنكم من الحضور معنا اليوم، وإن مشاركتكم تؤكد دعم إيطاليا المتواصل لمنظومة الأمم المتحدة والصندوق على وجه الخصوص.

كما يطيب لي أن أرحب ترحيبا حاراً بمعالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. إن حضور معاليكم، لا يؤكد فقط علاقات الشراكة الوطيدة بين الصندوق والدول الأعضاء

في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بل ويؤكد كذلك التزامكم الشخصي تجاه الصندوق. لقد مثلتم بلدكم في الصندوق وقت إنشائه قبل ثلاثين عاما، ومشاركتكم اليوم إنما هي رمزٌ لتلك الشراكة الوطيدة والقديمة العهد.

ويسرني كذلك أن أعرب عن تقديري لصاحب السعادة سليمان جاسر الحربيش، المدير العام لصندوق الأوبك للتنمية الدولية، على وجوده بيننا اليوم. لقد أنشئ صندوقانا، سعادة المدير العام، منذ ثلاثين عاما بغية تحقيق هدف مشترك، ألا وهو تمكين الفقراء، لاسيما في المناطق الريفية، من ضمان حياة أفضل. إن التزامنا اليوم بتحقيق ذلك الهدف لم يزل على قوته. ولا بد أن أشير مرة أخرى إلى أهمية الشراكة والجمع بين الموارد والمهارات والخبرة من أجل تحقيق الصالح المشترك لمستفيدينا. والواقع أن صندوق الأوبك كان على مدى السنوات الخمس الماضية أكبر جهة متعددة الأطراف شاركت في تمويل مشروعات الصندوق، وإننا نتطلع إلى تعزيز ذلك التعاون في المستقبل.

إن من دواعي سرورنا دائما أن يكون معنا أصدقاؤنا وزملاؤنا من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي. إن وجودهم هنا يشهد بالتعاون القوي والوثيق بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق والتزامنا بتعزيز شراكتنا.

اسمحوا لي أخيراً أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجدداً لكل واحد من معاليكم على تقدير محافظي الصندوق لما نالوه من شرف حضوركم اليوم. وإننا ننتظر بشغف بيانات معاليكم.

صاحب المعالي Tommaso Padoa Schioppa،
وزير الاقتصاد والمالية في جمهورية إيطاليا

صاحبة المعالي Luísa Dias Diogo،
رئيسة وزراء جمهورية موزامبيق

السيد لينارت بوغه، رئيس الصندوق

صاحب السعادة سليمان جاسر الحربيش، المدير
العام لصندوق الأوبك للتنمية الدولية

صاحب المعالي عبد الرحمن بن حمد العطية،
الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

السيدة شيلا سيسولو،
نائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي
والقائمة بالأعمال

السيد تسفاي تيكل، المدير العام المساعد
لمنظمة الأغذية الزراعة للأمم المتحدة

الخطاب الافتتاحي لمعالي السيدة Luísa Dias Diogo، رئيسة وزراء جمهورية موزامبيق

اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقديري لرئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للدعوة التي تكرم بتوجيهها إلي للمشاركة في حفل افتتاح الدورة الثلاثين لمجلس محافظي الصندوق.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن عميق امتناني لحكومة إيطاليا وللصندوق الدولي للتنمية الزراعية لما قدماه لي ولوفدي من كرم الضيافة عند وصولنا إلى روما.

وإنه لامتياز عظيم لي أن أطلع هذا الجمع الجليل على آراء وتوقعات حكومة وشعب موزامبيق بشأن جهود بلادي الرامية إلى القضاء على الفقر وبشأن مساهمات الصندوق وأسرة الأمم المتحدة بأسرها في ذلك المسعى. وبناء على طلب الصندوق، سأضع التوصيات المقترحة الصادرة عن الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة، في سياقها الصحيح.

ويسرني أن أعرف أن هذه الدورة لمجلس المحافظين ستناقش قضايا هامة تتعلق بتمكين المجتمعات المحلية الزراعية عن طريق العمالة وسبل العيش.

وما كان من الممكن تحديد موعد أنسب من هذا لتناول موضوع هذه الدورة نظرا لأننا نصل الآن إلى منتصف المدة من الإطار الزمني المقرر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المؤسف أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله للنجاح في خفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول سنة 2015.

وما زال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تحديا كبيرا بالنسبة لكثير من البلدان. ونحن نؤمن بشدة باتباع نهج متكامل يراعي القيود الكبرى التي أؤكد من بينها أولا على التنمية المستدامة المتمركزة على الإنسان؛ وثانيا بناء القدرات؛ وثالثا الأمراض؛ ورابعا الحاجة إلى تمسك كافة أصحاب الشأن بدرجة عالية من الالتزام والتنسيق وتكامل تدخلاتهم.

وفي هذا الصدد، شرعت موزامبيق في خطة لخمس سنوات، 2005-2009، ترمي إلى الحد من الفقر عن طريق وثيقة استراتيجية للحد من الفقر تعرف على الصعيد الوطني باسم الوثيقة الاستراتيجية للحد من الفقر وتدعيم النمو الاقتصادي (PARPA) تقوم على هذا النهج المتكامل. ونتيجة لذلك أخذ الاقتصاد الموزامبيقي ينمو بمعدل يزيد قليلا عن 7 في المائة في السنة ويؤثر تأثيرا كبيرا على رفاهية السكان.

وقد انخفضت نسبة الفقراء في مجموع السكان من 69.4 في المائة في 1997 إلى 54.1 في المائة في 2003. غير أن البيانات الديموغرافية لا تمضي في هذا الاتجاه رغم تلك النتيجة والتوقعات الإيجابية التي تدل على أن معدل النمو سيظل ثابتا حتى 2014.

وقد استطعنا أن نحقق هذه النتائج الإيجابية بفضل تصميم جميع الموزامبيقيين على محاربة الفقر والتزامهم بها. وأفادت جهودنا من الدعم المتواصل المقدم من شركائنا الثنائيين ومتعددي الأطراف. ومثال ذلك أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قدم الدعم لمشروعات تستهدف الحد من الفقر في المناطق الريفية ومكافحة الجوع وسوء التغذية والحد منهما، وزيادة الإنتاجية والمداخيل لدى مواطنينا الذين يعيشون في فقر مطلق. وبفضل كل تلك الجهود نتوقع تحقيق أهداف بلدنا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ولمشكلات البيئة والكوارث والطبيعية تأثير مباشر على عملية التنمية وموارد رزق السكان؛ وهي تتطلب إذن استجابة مناسبة للحفاظ على المكاسب التي أحرزت حتى الآن في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولفقدان جودة التربة وعدم انتظام الأمطار جراء الاحترار العالمي آثار سلبية على الإنتاج الزراعي، وهما يزيدان من مخاطر

الكوارث الطبيعية ويزيدان بالتالي من ضعف البلد. ويتعرض بلدنا موزامبيق لكوارث طبيعية دورية، وفي هذه اللحظة بالذات يواجه شعبنا الفيضانات في المحافظات الوسطى لتيتي وسوفالا ومانيكا وزامبيزيا. وفي هذا السياق نرى من الضروري، أن يتضمن برنامج PARPA أنشطة من أجل التأهب للكوارث والوقاية منها، والتخفيف من وطأتها وتقديم الدعم بغية التغلب على التحديات التي تطرحها الطبيعة.

وخلال السنوات الأخيرة عملت الحكومة والمجتمعات المحلية في موزامبيق على تحسين قدراتهم على مواجهة الكوارث الطبيعية. وأثمر الاستغلال الأمثل لرأسمال الموارد الطبيعية وتسخيره من أجل الفقراء، في إطار من السياسات الوطنية المواتية، مقترنا بالاتجاه نحو حسن الإدارة، تربة خصبة ستنمو عليها جهودنا المشتركة وتؤتي ثمارها.

وفي هذا الصدد أسهمت في تحقيق هذه الغاية إسهاما كبيرا البرامج والمشروعات التسعة التي يضطلع بها الصندوق في البلد والتي تشمل الدعم الإنمائي في قطاعات خدمات التمويل الريفي، وصلات الأسواق، والنهوض بالبنى التحتية، ومصايد الأسماك الحرفية بالإضافة إلى الزراعة والأمن الغذائي. ونحن مصممون على ضمان رفع مستويات معيشة الفقراء عن طريق هذه التدخلات.

والأهم من ذلك أن مرافق التمويل الريفية، بفضل البرامج التي يدعمها الصندوق، بدأت تثير الوعي وتحفز وضع برامج اجتماعية واقتصادية منوعة وشاملة في البلد. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج التمويل الريفي برنامج ذو أهمية خاصة بالنسبة لنا في موزامبيق لأنه ناتج عن جهد ثلاثي الأطراف بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصرف التنمية الأفريقي - وهما من المؤسسات المالية متعددة الأطراف الأقوى دعما لمساعدة أفريقيا - بالإضافة إلى الحكومة. وشجعت النهج المتبعة على التركيز على التخفيف من وطأة الفقر الريفي، وتؤكد دور الصندوق في تصميم مبادرات إنمائية للقطاع الريفي. وقد بدأ تنفيذ البرامج في قطاعات مختلفة ينشئ أعمالا وفرصا للمشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة التي تناسب بصفة خاصة الأسر الريفية لأصحاب الحيازات الصغيرة.

وأود أن أعترف بأنه تسنى، بدعم من الصندوق، أن تسود ثقافة استباقية للإدارة تتميز بعملية للأداء تكفل التأثير. وبرامجنا القطرية تتطور فتصبح نظما محسنة للإدارة تكفل تحقيق الأثر تدعمها ثقافة معززة للإدارة المالية الحصيفة ونظم شاملة للرصد والتقييم.

وقد توصل كثير من منفذي المشروعات إلى إرساء تقليد ينادى به كثيرا وهو مشاركة النساء والشباب الذين يشكلون نسبة كبيرة من فقرائنا الريفيين المستهدفين. وأكثر الطرق حفزا لجعل كل ذلك ممكنا هو إجراء حوار متواصل بين البلدان المستفيدة من ناحية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية من ناحية أخرى حول طريقة إدارة برامجنا للتأكد من أن مصالح الفقراء هي القوة الدافعة. وينبغي إكمال ذلك بتنسيق متين على الصعيد الوطني بين الحكومة المعنية والشركاء الخارجيين المشتركين في تمويل برامجنا كما تعلمنا في حالة موزامبيق.

ونحن نعتقد في نفس الوقت أنه ينبغي الحفاظ على قلعة حوار السياسات بين الحكومات والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ونحن ندعو إلى أن يستمر بناء استراتيجية وإطار عملنا على الخبرات والدروس المتراكمة المستقاة من التجارب الميدانية. وتدلنا الإنجازات في حالة موزامبيق على أن القيادة المرجعية على الصعيد الوطني والتنسيق المحسن مع الجهات المانحة هي العوامل الرئيسية للنجاح في الحد من الفقر. ولا جدال في مدى القيمة المكتسبة من تلك الخبرات، ولا ينبغي إهمالها، وخاصة عندما تتصل بقضايا ذات تأثير على الفقراء الريفيين.

إن الأهداف الإنمائية للألفية منارة هادية تقودنا وتذكرة قوية لنا بأنه لا ينبغي للعالم النامي أن يقبل بعد الآن أن يعيش بعض مواطنيه في ظل ظروف لا تليق بالبشر.

وسأنتقل الآن إلى عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة، دون الانشغال عن برنامج العمل الإنمائي الرئيسي. والسبب في ذلك ذو أهمية قصوى نظرا لأن الأمم المتحدة تؤدي دورا هاما في جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. والواقع أن دور الأمم المتحدة في التنمية كان الدافع الرئيسي لقبولنا الدعوة إلى المشاركة في عملية الإصلاح الهامة هذه.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني الماضي أصدر الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئية في الأمم المتحدة تقريره النهائي بعنوان "توحيد الأداء"، ويتضمن توصيات هامة ترمي إلى تحقيق اتساق متين وفعالية كبيرة في منظومة الأمم المتحد بأسرها.

وقد حظيت، بوصفي امرأة من أفريقيا، بشرف المشاركة في رئاسة فريق الأمم المتحدة، وكانت تلك تجربة فريدة أن أعمل معك أيها السيد لينارت بوغه رئيس الصندوق، ومع تلك المجموعة الرائعة من أعضاء الفريق المحنكين المرموقين على اختلاف خلفياتهم ووجهات النظر التي أتوا بها إلى مداولاتنا.

ودعوني أؤكد على أننا استطعنا في الوقت المحدود المتاح لنا أن نجري عملية تشاورية ونضمن اشتراك والتزام الأطراف المعنية من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنتديات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والأوساط الجامعية ومنظمات المجتمع المدني، وهو ما يعد خطوة أساسية لوضع توصيات تتسم بالجسارة والأهمية والواقعية بشأن المجالات الثلاثة التي حددت للفريق، وهي التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة.

وقد أثر التشاور بشأن عدة قضايا مواضيعية تأثيرا مباشرا على التوصيات التي قدمها الفريق في نوفمبر/تشرين الثاني 2006، والتي ترمي إلى تعزيز التفهم بين أعضاء الفريق للدور المتوقع من الأمم المتحدة على المستوى القطري، والمعلومات عن الممارسات الجيدة، وعن التحديات الرئيسية التي تواجه اتساق الأمم المتحدة على المستوى القطري، مما مكننا أن ندمج آراء الممارسين في مداولات الفريق الكلية.

وبصفة عامة كان من الواضح لأعضاء الفريق أن ثمة شعورا بأن الأمم المتحدة تناضل من أجل تحديد دورها، وأن مصداقيتها ينبغي أن تستغل من أجل نجاح برامج العمل الدولية في مجالات التركيز الثلاثة.

وقد رأينا في موزامبيق أن الفريق القطري للأمم المتحدة يواجه خطر الاستبعاد نظرا لأن الجهات المانحة الثنائية تتجه على نحو متزايد إلى طرائق جديدة في تقديم المعونة مثل الدعم المالي المباشر. ونحن، كما قيل في تقرير الفريق، نريد للأمم المتحدة أن تكون لاعبا استراتيجيا على الصعيد القطري فتدعمنا في إعداد وتنفيذ استراتيجيتنا الإنمائية وتساعدنا في نهاية المطاف على إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغير ذلك من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

إننا نعتقد أن نجاح إصلاحات الأمم المتحدة يتوقف على التزام الأفراد والتزام والدول الأعضاء والمجتمع الدولي ككل. وثمة حاجة إذن لوجود دعم قوي ومستدام من الدول الأعضاء وقيادة مرجعية جيدتين. ونحن بناء على ذلك ندعو، كما فعلنا عند إصدار التقرير، الأمم المتحدة وجميع وكالاتها والحكومات ووكالات التنمية وغير ذلك من الأطراف المعنية إلى مضافرة جهودها للعمل من أجل تحقيق اتساق متين في الأمم المتحدة على الصعيد القطري وزيادة فعاليتها.

وأود أن أؤكد بأن الكثير قد أنجز في إصلاحات الأمم المتحدة خلال السنوات الماضية، وأن أعرب عن اعتقادي أن توصيات الفريق بشأن التدابير العملية قابلة للتنفيذ وستسهم في تقدم إصلاحات الأمم المتحدة الجارية . وينبغي أن تعمل على ضمان أن تسفر التوصيات الجيدة عن تغير حقيقي في عمل الأمم المتحدة بحيث تصبح مركزا حقيقيا للتميز.

ومن المتفق عليه الآن، بناء على ما هنالك من تكافل بين أنشطة المساعدة الإنسانية والبيئة والفقر والسلام والأمن، أن إدراج كل هذه الأنشطة ودمجها في حزمة إنمائية يجب أن يوجه ويحدد طريقة التقدم بالنسبة لجميع برامج العمل الإنمائية. وأعتقد بصفتي عضوا في الفريق أننا إذا كنا مقتنعين بهذا، وهو أمر أنا متأكدة منه، بأن الأمم المتحدة، بما في ذلك كل وكالات التنفيذ مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ينبغي أن تتقبل بسهولة برنامج العمل العالمي في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة. فتلك هي أهم نتيجة يمكن أن نتوقعها من عملية الإصلاح الجارية.

إن ضخامة الكوارث واتساع نطاقها على نحو غير مسبوق في حالات مثل التسونامي والفيضانات التي تودي بأعداد كبيرة من أرواح أشد سكان العالم فقرا، تؤكد أهمية تحسين توقيت التمويل الإنساني وإمكانية التنبؤ به. وترتب على ذلك أن المؤسسات الدولية التي تعنى حاليا بالمساعدة الإنسانية والبيئة أحرزت تقدما كبيرا في تقديم استجابات منسقة لحالات الطوارئ على المستوى القطري. وبالإضافة إلى الكوارث الطبيعية التي لا يمكن التنبؤ بها تواجه العالم اليوم مشكلات أخرى شديدة الخطورة والشيوع أي الجائحة الرهيبة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتدهور الأراضي، والتصحر، واستنزاف الغابات، وفقدان التنوع الحيوي، والتلوث، وقلة فرص الوصول إلى المياه وإدارتها على النحو المناسب، ناهيك عن الإمكانيات المحدودة في الوصول إلى مياه الشرب وتوافر الإصحاح الكافي.

ولكل من هذه المشكلات تأثير مهم على الحد من الفقر والجهود الإنمائية للبلدان النامية، وخاصة البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ففي هذه المنطقة على سبيل المثال أدى تدهور الأراضي وتصحرها إلى فقدان الأراضي الزراعية على نحو دائم وأثر بالتالي تأثيرا ضارا على موارد الرزق المتاحة للمزارعين الفقراء في أنحاء إقليم أفريقيا. وهو ما يدعونا لأن ننادي بأنه ينبغي للأمم المتحدة ووكالاتها أن ترى من واجبها توجيه اهتمام كاف إلى تكامل التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة.

ونحن نتوقع، في بداية الدورة الثلاثين لمجلس محافظي الصندوق، أن تسفر مداولات هذا الاجتماع رفيع المستوى عن نتائج ملموسة بغية تمكين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من مواجهة التحديات التي ينطوي عليها تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

ودعوني أختتم هذه الكلمة بالاستشهاد بالأمين العام للأمم المتحدة، بان كي-مون في خطبة القبول التي ألقاها في الجمعية العامة بمناسبة انتخابه، فقد قال: "إن المقياس الحقيقي للنجاح بالنسبة للأمم المتحدة ليس مقدار الوعود المبذولة ولكنه مقدار ما نؤديه من أجل أحوج الناس إلينا". وأود أن أؤكد أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يعمل من أجل تحقيق نتائج إيجابية في بلداننا، أولا عن طريق الإصغاء إلى الحكومات والمجتمعات المحلية وهي تعد المشروعات؛ وثانيا عن طريق تحدي القدرات المحلية على تنفيذ المشروعات؛ وثالثا عن طريق التحلي بالابتكار وخصوبة الخيال من أجل إيجاد أفضل الحلول؛ ورابعا عن طريق العمل من أجل النتائج الجيدة دون الاقتصار على جودة العمليات.

وفي الختام أود أن أهنئ مجلس المحافظين في الصندوق على عقد دورته الثلاثين التي تنم عن نضجه وأقدميته في الحرب على الفقر.

الخطاب الرئيسي لصاحب المعالي السيد Tommaso Padoa Schioppa
وزير الاقتصاد والمالية في جمهورية إيطاليا

بالنيابة عن الحكومة الإيطالية، أود أن أرحب بكم جميعاً ترحيباً حاراً في دورة مجلس المحافظين هذه، وأن أتقدم بالتحية على وجه خاص إلى صاحبة المعالي السيدة Luisa Dias Diogo رئيسة وزراء جمهورية موزامبيق، وصاحب المعالي عبد الرحمن العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كما أعرب لكم عن أطيب التمنيات بنجاح هذا الاجتماع الهام للمجلس، والذي يعكس جدول أعماله اهتمام المجتمع الدولي المتصاعد بقضايا التنمية والأوضاع المعيشية للمناطق الريفية المعدمة.

وفي العقود الأخيرة تزايد تعقيد المشكلات التي تواجه المزارعين الأشد فقراً في العالم في سياق العولمة والاندماج التجاري والمالي للاقتصاد العالمي.

وتركز الأسواق الزراعية بصورة متزايدة على اتسام المنتجات بطابع تفاضلي أشد مما كان عليه الحال في الماضي، ولاسيما في تجارة السلع الأولية. وفي ظل هذه الظروف فإن الشركات متعددة الجنسيات تمكنت من توسيع دورها في تجهيز المنتجات الزراعية وتوزيعها، في حين عوقب صغار المنتجين في المناطق الزراعية المحرومة بسبب الافتقار إلى الخدمات والمنافذ التجارية.

ويضاف إلى هذا الظلم المبين في الديناميات الإنتاجية والتجارية عوامل خطيرة أخرى تؤثر سلباً على القطاعات الزراعية الأقل نمواً، مثل تغير المناخ، والحروب، والأوبئة.

وأدت ظاهرة التصحر، وإزالة الغابات، وتدهور الأراضي المنزرعة، سواء أكانت مرتبطة أم لا بتغيرات المناخ أو بالاستغلال الجائر للموارد الطبيعية، إلى تفاقم مشكلات أقاليم بأسرها.

ويتواصل اندلاع النزاعات التي تشمل أحياناً عدداً من البلدان، والتي لا تقود فحسب إلى وقف التنمية الاقتصادية، بل وإلى نشوء ظاهرة الهجرة، وهو ما لا يساعد بالتأكيد على تحسين الأوضاع المعيشية للشعوب المعنية.

ويسفر انتشار الأمراض، مثل مرض الإيدز، عن تغيير الهيكل الديموغرافي لبلدان بأكملها، ولاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مما يخرب النسيج الاجتماعي وكذلك الهياكل الاقتصادية. ويتسبب مرض المكوَّرة الرئوية، وهو مرض خاضع للسيطرة نسبياً في البلدان الصناعية، في وفاة 1.6 مليون نسمة سنويا. وتخصص إيطاليا موارد ضخمة للمبادرات المختلفة التي أطلقها المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة في سعيه للقضاء على المرض. وأود هنا أن ألفت الانتباه على وجه خاص إلى برنامج التحصين الجديد المعروف باسم "التزامات السوق المسبقة" الذي اقترحته إيطاليا، وأُطلق قبل بضعة أيام في روما، واشتمل على مشروع اختباري يركز على مرض المكوَّرة الرئوية والتزامات بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي.

وتدرك الحكومة الإيطالية أن المشكلات الاقتصادية للمناطق المعدمة تتفاقم بفعل أوجه القصور في القطاع الصحي، ولذلك فإنها تزمع بذل قصارى جهدها لمساندة المؤسسات الدولية المنخرطة في الكفاح ضد الفقر وفي السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. على أن من الواجب الإشارة إلى أن إيطاليا تمر حالياً بمرحلة مالية عصيبة، وأنها تتصدى لها عبر اتخاذ إجراءات صارمة لخفض العجز في الميزانية العامة وكبح ديناميات الديون.

ويمثل الهيكل التشاركي الفريد للصندوق جسراً بين البلدان المتقدمة والنامية، وبالتالي يضطلع الصندوق بدور حيوي في صفوف المؤسسات الدولية التي تتشاطر المهمة الرئيسية لمكافحة الجوع والنهوض بالأوضاع المعيشية

في البلدان النامية. ويتمثل الهدف الأساسي للصندوق في زيادة الإنتاج الزراعي بغية ضمان التنمية المستدامة في المناطق الريفية المعدمة من خلال المشروعات الرامية إلى تحسين الخدمات والبنى الأساسية، ونشر المعارف، واستخدام التقانات المتقدمة، وترويج الابتكار.

وتنظر الحكومة الإيطالية إلى عمل هيئات الأمم المتحدة التي نتشرف باستضافتها في روما على أنه يتسم بأهمية بالغة، وتعتقد أن من الواجب تحسين الموارد البشرية والتقنية لهذه الهيئات وتعزيزها بغية وضع استراتيجية مشتركة. ومع احترام المهام المخصوصة لكل من هذه الهيئات، فإن من الواجب تعزيز التعاون بينها على المستوى المركزي والمستويات الأدنى الأخرى. ونحن نعتقد بقوة أن أهم رسالة تُرسل إلى المجتمع الدولي هي إرساء استراتيجية تستند إلى الاتساق والتنسيق بين أنشطة الصندوق، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، وضمان كفاءة هياكل الهيئات الثلاث، وتخصيص الموارد على نحو يراعي المناطق الريفية ذات الاحتياجات الماسة.

لقد انقضت الآن 60 سنة على إنشاء الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وهي مؤسسات اضطلعت بدور رئيسي في ترويج تنمية الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، استذكر خطاب رئيس جمهورية إيطاليا السيد Carlo Azeglio Ciampi أمام مجلس المحافظين في فبراير/شباط عام 2003 بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء الصندوق. وقد أعرب في هذا الخطاب عن ثقته العظيمة بمنظومة الأمم المتحدة، وعن أمله أيضاً في أن تسهم المؤسسات متعددة الأطراف في النهوض بها بغية تلبية الأهداف الإنمائية للألفية.

ويتحدث تقرير الفريق الرفيع المستوى للأمين العام، الذي كنتم يا معالي رئيسة الوزراء ويا معالي رئيس الصندوق في عداد أعضائه، بصورة جازمة عن الحاجة الملحة لإصلاح منظومة التعاون الدولي بأكملها بغية مجابهة أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي المتصاعد والناجمة عن الفقر والتدهور البيئي. وعلى هذا فإن من الضروري أن تُستخدم موارد المؤسسات الدولية بطريقة منسقة وكفوءة لتفادي الازدواجية وتداخل المسؤوليات، والاقتصاد في التكاليف الإدارية، والسعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتتجلى ضرورة مراعاة هذه الاعتبارات على نحو أشد في سياق عملية إصلاح المؤسسات متعددة الأطراف المعنية بالتمويل الإنمائي.

وفي حين أن النقد الموجه إلى فعالية المعونة، وأهمية البرامج، وحجم الميزانيات الإدارية صحيح في بعض الأحيان، فإننا نشعر بأن أهمية مؤسسات الأمم المتحدة المتمركزة في روما في ميدان مكافحة الفقر تعني أن على هذه الهيئات ذاتها أن تخطو الخطوات الأولى على طريق التعاون وإعادة الهيكلة، بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية الرئيسية للفريق الرفيع المستوى.

السيد رئيس المجلس، لقد دعمت الحكومة الإيطالية الصندوق على الدوام بموارد مالية ضخمة على شكل مساهمات عادية وطوعية، ومن خلال الإسهام في تغطية نفقات التنظيم اللوجستي للمؤسسة وفقاً لاتفاقية المقر.

وبمناسبة أحدث تجديد للموارد، بلغت قيمة مساهمتنا العادية 41.5 مليون يورو، أي أنها المساهمة الثانية بعد مساهمة الولايات المتحدة، في حين أن مجموع مساهماتنا الطوعية، ولاسيما لمساندة المنظمات الزراعية في أفقر المناطق، والتمويل الريفي، وتيسير الوصول إلى الأسواق، قد بلغت منذ عام 1994 ما يعادل 37.4 مليون دولار أمريكي.

وسيشكل العام الذي بدأ عاماً مهماً في تاريخ الصندوق: فسيحتفل الصندوق فيه بالذكرى الثلاثين لإنشائه، وسيشهد إطلاق التجديد الثامن للموارد، كما ستتوافر للصندوق أخيراً مكاتبه الجديدة.

إن إيطاليا ستواصل دعم أنشطة الصندوق، وذلك من خلال المساهمة بمواردها المالية الخاصة، وبالترويج للإصلاحات الهيكلية ذات النطاق الواسع الجارية حالياً بهدف تعزيز كفاءة نظام المؤسسات الزراعية الدولية أكثر فأكثر.

وأود أن أختم ملاحظاتي بالإعراب عن تقديري لما حققته هذه المؤسسة من إنجازات وعن شكري للرئيس بوغه، والمدراء، وكل الموظفين على العمل الرائع الذي قاموا به وعلى التزامهم المتواصل بتعديل هياكل الصندوق لتتمكن من التصدي لتحديات الأهداف الإنمائية للألفية.

بيان معالي عبد الرحمن بن حمد العطية،
الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

يطيب لي في بداية هذه الكلمة أن أتقدم بأصدق التهاني بمناسبة رئاستكم لأعمال الدورة الثلاثين لمجلس محافظي الصندوق، مقرونةً بأطيب تمنياتي لكم بالتوفيق والنجاح في إدارة أعمالها، مؤكداً تعاوننا الكامل معكم بمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

واسمحوا لي بهذه المناسبة أن أستعيد معكم ذكريات عزيزة من خلال مساهمتنا المتواصعة في الأعمال التحضيرية التي مهدت لقيام هذا الصندوق الدولي الهام عام 1977 والذي يضطلع بدور أساسي في مكافحة الفقر في المناطق الريفية، وبما يعزز دعائم التعاون والتكافل على المستوى العالمي.

ولا يفوتني كذلك بتوجيه الشكر للحكومة الإيطالية والشعب الإيطالي لإحتضانهم أهداف هذا الصندوق ومقره بل وعلى الدعم السخي لأنشطته لا سيما فيما يتعلق بالتمويل والدعم المالي الذي استمعنا إليه قبل قليل من خلال مداخلات معالي الوزير الإيطالي.

بالرغم من الانتشار السريع للتكنولوجيا والتقدم العلمي والمتواصل في مختلف المجالات والارتفاع الملحوظ في الانتاجية الزراعية، إلا أن الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية تزداد اتساعاً. ولهذا فعلى الرغم مما حققته الإيفاد خلال العقود الماضية من إنجازات، فالطريق ما زالت طويلة وتتطلب المزيد من العمل والعطاء والدعم لتحقيق مهمة الإيفاد. هذه المهمة النبيلة وإنني لعلى ثقة كبيرة بأن النوايا الصادقة التي تولونها والجهد الطيب الذي تبذلونه في مواجهة التحديات المتمثلة بتطوير البرامج التنموية في الدول النامية والدول النامية الأقل نمواً على وجه الخصوص سوف تساعدكم للوصول إلى النتائج التي تتجاوب مع الآمال والتطلعات التي يرنو إليها سكان المنطقة الريفية في الدول النامية.

وكما تعلمون لا تزال مناطق كثيرة في العالم تعاني من تدهور خصوبة مساحات جديدة سنوياً من الأراضي الزراعية، كما تعاني من فجوة غذائية متزايدة ومن تنامي الهجرة من الريف إلى المدينة، لصعوبة إحتفاظ القطاع الزراعي بقواه العاملة الزراعية، مما يدل على عجزه في توفير الخدمات الإنسانية الضرورية لحياة الفلاحين والريف والدخل المجزي لذلك.

من أجل تحقيق مهمة" الإيفاد" في مكافحة الفقر في المناطق الريفية بالدول النامية، فإننا مدعوون، كدولاً مانحة ودولاً مستفيدة، لبذل المزيد من الجهود المشتركة وفي إطار من الشفافية لتوفير المزيد من فرص العمل ومعالجة مشكلة البطالة المرتفعة وما تسببه من شعور بالتهميش والتشرد وحتى التمرد في المناطق الريفية. وهذا كله يعد من الأمور التي لها إنعكاسات سلبية خطيرة على التماسك الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق، فقد أدركت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنه من الصعب حل مشكلة الفقر من خلال تحقيق مستويات متقدمة من النمو الاقتصادي وحدها وعلى أهميتها، لأن الأمر يستوجب سلسلة متكاملة من الإجراءات والسياسات. وعليه فقد ساهمت دول المجلس من خلال البرامج والمشاريع التي تنفذها مباشرة مع الدول الأخرى أو من خلال المنظمات الدولية المانحة مثل "الإيفاد" لتعزيز قدرات الدول النامية من أجل توفير فرص العمل والإئتمان والطرقات والكهرباء وتطوير الإنتاج لزيادة إمكانات النفاذ إلى الأسواق، وبشكل عام توفير مناخ اقتصادي يضمن استفادة الفقراء. وتشير احصائيات الصندوق، صندوق الأوبك والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي أن دول المجلس قد قدمت مساعدت سخية من إجمالي مساهمات الصندوق خلال الفترة من عام 1977 وحتى 2004.

إذا كان موضوع تحسين وضع المرأة في مقدمة اهتمامات وكالتكم الموقرة فإنني في هذه العجالة أود أن أسلط الضوء على وضع المرأة بدول مجلس التعاون الذي يأتي في مقدمة أولويات واهتمامات قادة وحكومات دول المجلس. فانطلاقاً من تواجد المرأة في العديد من الأنشطة والفعاليات بصفتها عنصراً فعالاً في خطط وبرامج

التنمية لتحقق إلى جانب الرجل النقلة النوعية التي تتطلع إليها دولنا في دفع عجلة التنمية، فقد أقدمت دول المجلس في السنوات الأخيرة على اتخاذ العديد من الخطوات والتشريعات التي كان من شأنها رفع مستوى مشاركة المرأة في الحياة العملية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولهذا فإن صوت المرأة الخليجية اليوم هو أكثر فعالية وإيصالاً وأكثر انخراطاً في عملية الإنتاج والشأن العام وفي تقرير مصيرها.

كما تعلمون فإن الحكومات، عبر ما توفره من مناخ لتشجيع إقامة المشاريع وتشجيع المبادرات وتوفير فرص عمل جديدة، لا تستطيع لوحدها فعل كل شئ دون تضافر جهود القطاع الخاص لكي تتمكن المؤسسات الرسمية إلى جانب الخاصة والأهلية وحتى الأفراد من القيام بدور كبير في تحقيق الأهداف المشتركة الرامية لتأمين حياة كريمة للجميع. وفي هذا الإطار، فإن أنشطة الشركات الخاصة والبرامج الغير حكومية والمبادرات الفردية في دول مجلس التعاون متنوعة ومتعددة وقد أسهمت في فتح نوافذ للأمل أمام مئات الآلاف من الشباب بتوفير فرص العمل لهم وإخراجهم من العوز والبطالة عبر التدريب على الأعمال اليدوية ومنح قروض لتنمية وتشجيع المشروعات الفردية.

لعلكم تتفقون معي في أن استمرار الأزمات الإقليمية وما يترتب عليها من دمار وخراب على الشعوب والمجتمعات ينسف ما تحققه التنمية في كافة المجالات وفي مقدمتها الزراعة. ومما يزيد من تفاقم هذه المشكلة التطور الهائل في تكنولوجيا السلاح، وما يشكله مثل هذا الاحتمال من كوارث للبيئة والتربة والنبات والموارد المائية وللإنسان بطبيعة الحال.

واتصالا بذلك، فإن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية لعدة عقود، ومصادرة الأراضي الزراعية الفلسطينية، وتجريف أراضي أخرى واقتلاع الأشجار، أدى إلى تغيير المعالم الطبيعية للأراضي والتصريف الطبيعي لمياه الأمطار والآبار، كما فرق الجدار الفاصل بين العائلات الفلسطينية وأعاق وصولها إلى أراضيها الزراعية وآبارها المائية، وعرقل إمكانية بناء تنمية إنسانية وزراعية متواصلة. وعلى صعيد آخر، فقد أدت الحرب على العراق، واستمرار العمليات العسكرية حتى الآن، إلى أضرار جسيمة للنظام البيئي الإقليمي، وسرعت من انجراف التربة وزادت من حركة الرمال. كما أضرت الحرب الإسرائيلية على لبنان في يوليو الماضي بالبيئة الطبيعية والبنية الزراعية في لبنان، الأمر الذي تسبب في إعاقة الوصول إليها لاستثمار الموارد الطبيعية فيها.

ومن هنا تأتي الأهمية القصوى لدعم جهود السلام العادل والشامل في منطقتنا، حتى تتمكن دولنا من توجيه جانب من نفقات المواجهة والتسلح الباهظة إلى جهود التنمية وبصفة خاصة استنهاض الزراعة لتستعيد دورها في مكافحة الفقر وسوء التغذية والارتقاء بمستوى المرأة الريفية على مستوى عموم دول الشرق الأوسط.

إنني على ثقة بأن أعمال هذه الدورة ستخرج بنتائج إيجابية، معبراً عن استعدادنا في الأمانة العامة لمجلس التعاون للعمل معكم والتواصل مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومع كافة وكالات الأمم المتحدة لبحث ومعالجة كافة القضايا الدولية لتحقيق العدالة والتنمية عبر العالم، حتى توفر للأجيال القادمة حياة آمنة كريمة وفق المبادئ السامية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ولما فيه المزيد من الاستقرار والسلم الاجتماعي للبشرية وعلى مستوى العالم.

ولا يسعني في الختام إلا أن أكرر شكري وتقديري لسعادة رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ولمعاونيه للدعم الذي تلقاه دول مجلس التعاون والدول النامية ولكم مني جميعاً التمنيات بنجاح هذه الدورة الهامة.

بيان سعادة السيد سليمان جاسر الحربيش،
المدير العام لصندوق الأوبك للتنمية الدولية

أود أن استهل خطابي بتوجيه الشكر للسيد بوغه رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لدعوتي مجدداً، وبصفتي مديراً عاماً لصندوق الأوبك للتنمية الدولية، إلى التحدث أمام الجلسة الافتتاحية لدورة مجلس محافظي الصندوق. ومن دواعي الشرف والفخر أن اقتسم هذه المنصة مع خطباء لامعين مثل السيدة Diogo رئيسة وزراء موزامبيق، التي يتمتع صندوق الأوبك بعلاقات تعاون وطيدة مع بلادها، ومعالي السيد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وثمة أسباب كثيرة وراء ما يحس به صندوق الأوبك والصندوق الدولي على حد سواء من امتنان إزاء بلدان مجلس التعاون. وإني لأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن التقدير لما تبديه هذه البلدان من سخاء ودعم.

ويسرني على وجه خاص أن أقف هنا اليوم في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بالنظر إلى أن هذا الصندوق يندرج في عداد الشركاء الرئيسيين لصندوق الأوبك وإلى أنه منظمة نتقاسم معها ما يتجاوز بكثير مجرد المثل والغايات المشتركة. وكما يدرك الكثير منكم بلا ريب، فإن كلتا المؤسستين ترجعان إلى جذور مشتركة. فالدول المؤسسة لصندوق الأوبك، وهي الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، هي البلدان ذاتها التي أسهمت في إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وفي الواقع فإن الدول الأعضاء في منظمة الأوبك قد جاهرت على الدوام بالتزامها باستئصال الفقر الذي وصفته، وهنا اقتبس، على أنه "الأولوية العالمية الطاغية" في الإعلان الذي أصدرته بعد قمتها الثانية في كاراكاس عام 2000. وفي الإعلان ذاته تعهدت هذه الدول بمواصلة دعمها للبلدان النامية، من خلال برامج المعونة الفردية وعبر صندوق الأوبك والصندوق الدولي للتنمية الزراعية على حد سواء. وشكلت هذه البدايات المشتركة، لصندوق الأوبك عام 1976 والصندوق الدولي للتنمية الزراعية عام 1977، المرتكز لعلاقة فريدة تتجاوز اليوم نطاق التعاون المالي البحت.

إن موضوع الدورة الحالية لمجلس المحافظين هو *العمالة وسبل العيش الريفية*، وهو موضوع سيحظى بالتأكيد بدراسة معمقة في مختلف مداولات الموائد المستديرة. وما أود التركيز عليه في هذا الخطاب هو بعض التحديات الرئيسية التي تواجهنا حالياً فيما يتعلق بالتنمية الريفية. غير أني سأتحدث بإيجاز أولاً عن صندوق الأوبك وموقفه إزاء القطاع الريفي.

إن الهدف الأسمى لصندوق الأوبك، وعلى غرار الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمؤسسات الأخرى المنخرطة بالتعاون الإنمائي، هو التخفيف من وطأة الفقر. وهو هدف ينبغي تحقيقه، على ما نعتقد، لا من خلال عملية بسيطة لإعادة توزيع الدخول، بل كنتيجة لنمو حقيقي. والفقر، كما ندرك جميعاً، هو ظاهرة ريفية في الغالب الأعم. ولذلك فإن التنمية الريفية، بما تملكه من إمكانيات لتوليد العمالة والنهوض بالمستويات المعيشية، يجب أن تكون من بين الأولويات الرئيسية للخطط الإنمائية في البلدان الفقيرة ولاستراتيجيات المنظمات المانحة.

وتتطلب مهمة صندوق الأوبك أن يسعى إلى تلبية الاحتياجات حيثما تكون ماسة للغاية. ولذا فليس من الغريب أن الجانب الأعظم من المساعدة الإنمائية لصندوق الأوبك، التي يتجاوز مجموعها 8.6 مليار دولار أمريكي، قد انصب على المناطق الريفية. وبالإضافة إلى الدعم المباشر للزراعة، فقد قمنا بتوظيف استثمارات ضخمة في المرافق الأساسية الريفية وفي المشروعات التي تروج لتنمية المنشآت الخاصة في المزارع وخارجها على حد سواء. وقُدم تمويل صندوق الأوبك على شكل قروض ميسرة، ومنح خالصة، وكذلك عبر نافذة القطاع الخاص فيه.

وبالترافق مع *الموارد المالية* التي نقدمها فإننا ندعم صياغة *أطر السياسات* التي تكمّل وتعزز جهودنا لتنشيط التنمية المستدامة.

وفي السنوات الأخيرة، ونتيجة لالتزام المجتمع الدولي بالأهداف الإنمائية للألفية، فإن التركيز على التنمية الريفية يكتسب المزيد من الإقرار. والصلة القائمة بين مسألة الفقر الريفي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية واضحة للعيان. فنحن نشهد بالفعل تقدماً على طريق تحقيق الأهداف المتصلة بالفقر والجوع في الأقاليم التي زادت فيها الاستثمارات في قطاع الزراعة. أما حينما تخلفت مثل هذه الاستثمارات عن الركب فإن مسيرة التقدم قد تخلفت بدورها. وغدا من الواضح أن تحقيق الهدف الرئيسي من الأهداف الإنمائية للألفية والمتمثل في خفض نسبة الذين يعانون من الفقر إلى النصف بحلول عام 2015 يتطلب أن يشكل تركيزنا المتواصل على تلبية احتياجات فقراء الريف ضرورة مطلقة. ولا ريب في أنه إذا ما اهتمت بلدان مجموعة السبعة بالأهداف الإنمائية للألفية في جداول أعمالها قدر اهتمامها بموضوعات مثل الاحترار العالمي، وأمن الطاقة، والتخفيف من الديون، فإن ذلك سيعود بالنفع على قضيتنا.

وتواجه البلدان النامية الكثير من التحديات فيما يتصل بالتنمية الريفية. وهناك ثلاثة تحديات منها تستحق الاهتمام بشكل خاص. ويتعلق التحدي الأول بماهية السبل اللازمة لتعزيز *فعالية تسليم المعونة* إلى القطاع الريفي. أما الثاني فيتصل بطبيعة التدابير اللازمة للحيلولة دون تعرض فقراء الريف للمزيد من الحرمان بفعل قوى *التحرير الاقتصادي والعولمة*. ويتمثل التحدي الأخير في كيفية مواءمة الممارسات الزراعية لتذليل العقبات التي تطرحها *التأثيرات البيئية*.

ويشير الموضوع الأول، بالطبع، إلى قضية الاستدامة. فلكي تكون المعونة فعالة فإن من الواجب أن يكون أثرها ثابتا. وهكذا، ففي حين أن الاستثمار في تحسين المرافق الأساسية يتسم بأهمية حيوية، فإن من المهم بقدر مماثل أن يتم تعزيز القدرات وبناء المؤسسات التي ستكفل لا طول عمر المرافق الأساسية فحسب، بل وكذلك إدارتها على نحو كفوء.

وعلى سبيل المثال فإن علينا عند الاستثمار في الطرق الريفية، أو الكهربة، أو مشروعات الري أن نكفل امتلاك السلطات المعنية لما يلزم من معارف، وتدريب، وقدرات مؤسسية لتشغيل، وصيانة، وإدارة الاستثمارات الجديدة لفترة طويلة في المستقبل. تلك هي التنمية المتسمة بالاستدامة فعلا. كما أنها النهج الذي يتيح الاستخدام الأمثل للموارد، التي نعلم جميعاً، أنها أقل بكثير من أن تكون كافية لتنفيذ المهمة المطروحة.

وتتسم القضية الثانية التي أود تسليط الضوء عليها، وهي قضية التحرير الاقتصادي والعولمة، بالتعقيد إلى حد ما. وفي حين أن من المتفق عليه عموماً أن هاتين الظاهرتين توفران، إجمالاً، فرصاً شيقة للبلدان النامية، فإن هناك مخاوف حقيقية من أن تخلفا آثاراً خطيرة على سكان الريف.

وفي الواقع فقد جرت إثارة هذه المخاوف بالذات خلال محادثة أخيرة أجريتها مع الرئيس السوداني البشير، الذي حذر من أن قوى السوق التي تطلقها ظاهرتا التحرير الاقتصادي والعولمة يمكن أن تؤدي إلى تفاقم تهميش المناطق الريفية. وقال الرئيس البشير أنه في حين سيزداد الأثرياء ثراء، فإن الفقراء سيزدادون فقراً، وستتسع أكثر فأكثر الفجوة الاقتصادية الفاصلة بين سكان المدن وسكان الأرياف.

وكشركاء في عملية التنمية، فإن على الحكومات والمؤسسات على حد سواء أن تظل متنبهة للنتائج غير المرغوبة للنمو المحكوم بالأسواق. إننا نتحمل مسؤولية ضمان تصحيح أوجه التباين المتصاعدة الناجمة عن التنمية ذات

الوجهة السوقية، وذلك من خلال السياسات الإنمائية المناصرة للفقراء، مثل زيادة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والمرافق الأساسية العامة، *ولاسيما* في المناطق الريفية. هذا هو ما ينبغي أن يكون شاغلنا الشاغل.

أما التحدي الثالث، وربما الأقسى، الذي يعترض طريق التنمية الريفية فيتصل بالبيئة. فلقد زادت حياة فقراء الريف قسوة على قسوة بفعل تغير المناخ. إذ تخلّف الفيضانات، والجفاف، والتصحر، وتدهور التربة جميعاً أثراً مباشراً على القدرة الإنتاجية الزراعية، ومن ثم على المستويات المعيشية للمجتمعات المحلية الزراعية في الأقاليم النامية في مختلف أرجاء العالم. وبالنسبة لهؤلاء الناس، فإن طريقة الحياة الزراعية، وهي الحياة الوحيدة التي يعرفون، يجب أن تصان، مما يعني ضرورة إيجاد الوسائل اللازمة، لا لمكافحة التغير المناخي فحسب، بل وللتكيف معه أيضا.

ويقع جانب كبير من هذا العبء على عاتق البحاثة والعلماء الذين يتمحور عملهم حول تطوير أصناف أمتن من البذور والحيوانات، إلى جانب استحداث طرق زراعية مبتكرة تستجيب على وجه الخصوص إلى احتياجات فقراء الريف.

وعلى هذا فإن من الضروري أن يُكثّف الدعم المقدم إلى منظمات كالجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز الدولي للزراعة الملحية، على سبيل المثال لا الحصر. وقد تشرفت في وقت سابق من هذا الأسبوع بلقاء الدكتور محمود الصلح المدير العام للمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، وهو مؤسسة تعتبر من أنشط أعضاء الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وأسعدني أن أبحث معه سبل ووسائل تعزيز تعاوننا. كما أن من المهم بقدر مماثل دعم أنشطة الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتؤدي كل هذه المؤسسات عملاً ممتازاً، وبالنسبة لصندوق الأوبك فإنه ملتزم تماماً بتعزيز جهودها.

إن حضورنا هنا اليوم جميعاً يرجع إلى أننا ملتزمون بالتنمية الريفية. وإن التزامنا هذا متواصل على الرغم من التحديات الهائلة. إنها تحديات يعجز فقراء الريف عن التصدي لها بمفردهم. وكمواطنين عالميين مسؤولين، فإن هذه التحديات هي تحديات تعترضنا نحن أيضا. ولهذا فإن نجاحنا في كبح تدفق السكان من الأرياف إلى المدن ووقف تآكل النظم الاقتصادية الريفية يتطلب منا التركيز على التمكين؛ أي على توفير الأدوات وخلق البيئة التي تتيح لفقراء الريف لا المحافظة على طريقة حياتهم فحسب، بل وتحقيق الازدهار أيضا. وتتمثل الأسس التي يقوم عليها ذلك في المشاركة، والتعاون، والشراكة.

وفيما يتصل بعلاقة الشراكة أود قبل أن أختم كلمتي أن أتناول بإيجاز تعاون صندوق الأوبك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. فعلى مدى ما يزيد عن ثلاثين عاما، قمنا بضم الخبرات، والمعارف، والموارد. كما نفذنا أكثر من 60 مشروعا معا، وهناك المزيد منها على الطريق وفي حين أن هذه العلاقة كانت قوية على الدوام فإن الأشهر الاثنى عشر الماضية شهدت انطلاقها نحو آفاق جديدة. فبالإضافة إلى تعزيز الحوار، على مستوى السياسات والجوانب التقنية على حد سواء، فإن أنشطة التمويل المشترك قد تمت بشكل كبير لا من حيث عدد العمليات المشتركة فحسب، بل وكذلك من زاوية نصيب صندوق الأوبك في كل حزمة تمويلية.

على أنه لا بد لي من أن أشير إلى أن موارد صندوق الأوبك محدودة، وإلى أننا نستطيع فحسب العمل ضمن حدود قدراتنا. إن هدفنا البارز هو استخدام هذه الموارد بصورة حصيفة قدر المستطاع، ويشكل هذا الهدف مرتكز برنامجنا الإقراضي السابع عشر الجارية صياغته حاليا. وسيُطلق هذا البرنامج في الأول من يناير/كانون الثاني عام 2008، وسيسعى إلى النهوض بالمعونات التي يقدمها صندوق الأوبك كماً ونوعا.

وأخيراً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري الشخصي للسيد بوغه رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لما يبديه من اهتمام صادق بصندوق الأوبك وما يبذله من جهود. ونحن ممتنون على وجه الخصوص لمشاركته النشطة في العام الماضي في المائدة المستديرة الرفيعة المستوى بشأن التنمية العربية التي نظمها صندوق الأوبك واستضافها في مقره في فيينا.

إننا نرحب بتعزيز العلاقات هذا بين مؤسستينا، ونحن نتطلع إلى مزيد من التعاون المثمر على مدى أعوام عديدة مقبلة.

رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون
ألقاها نيابة عنه السيد James Harvey، رئيس مجلس المحافظين

يسعدني أن أبعث إليكم في مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بأطيب التحيات لأول مرة منذ استلامي منصب الأمين العام.

أعلم تماما أنكم تشاركوني الحرص على تحقيق تقدم أفضل في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد تحقق بالفعل تقدم كبير منذ أن وضعت هذه الأهداف قبل سبع سنوات. فمن أمثلة ذلك ما تم في ميداني المساعدة الإنمائية الرسمية والتخفيف من عبء الديون. على أن هذا التقدم كان متفاوتا. فكثير من البلدان لم يتمكن بعد من الوفاء بكثير من تلك الأهداف. كما أن العقبات أمامنا لا تزال هائلة كأداء: إذ لا يزال الاقتصاد العالمي حقلا لا يتساوى فيه الجميع كما أن النظام الدولي يشوبه الخلل وعدم الإنصاف في مجالات حاسمة من قبيل التجارة والتمويل ونقل التكنولوجيا والهجرة.

وإذا كان لنا أن نحقق أهداف الألفية في موعدها المستهدف عام 2015، فإنه لا بد من أن يشهد عامنا هذا، عام 2007، جهودا منسقة كبرى. وفي الوقت نفسه يتعين علينا أن نقوم بالمزيد من العمل نحو الحد من تغير المناخ ونحو التأقلم معه. فتغير المناخ مسألة تؤثر في جميع الدول ولكنها تنزل بالفقراء أشد ضررها. كما أن علينا أن نعزز من قدرة البلدان على اختلافها، على مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وأنفلونزا الطيور وغيرها من التحديات الضخمة التي تواجهنا في ميدان الصحة.

ويتعين علينا، إذا أردنا أن تؤدي منظومة الأمم المتحدة دورها في سياق هذا العمل، أن نساير ما تحقق من زخم في مسألة الإصلاح، وأن نتابع إقامة منظمة للأمم المتحدة تتصف بالتماسك والفاعلية وتتمتع بالكفاءة. وفي أواخر العام الماضي، قدم الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة مساهمة هامة في جهودنا لتوحيد أدائنا وإني لأتوقع أن أقدم مزيدا من التقارير حول هذه المسألة في الأشهر القادمة.

إن للصندوق الدولي للتنمية الزراعية دورا هاما يؤديه. فهو شراكة فريدة إبداعية بين منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان النامية. والمشاريع التي يساندها الصندوق لا تكتفي بالمساهمة مباشرة في الحد من الفقر في المناطق الريفية، حيث يعيش ثلاثة أرباع أفقر الناس في العالم، بل إنها تعطي دروسا لكل من يشارك في الجهد العالمي لإنهاء الفقر واستئصال شأفة الجوع. ومن شأن مداولاتكم في روما أن تعطي دفعا جديدا لهذا العمل الحيوي. وإني بروح من الشراكة الحقيقية أتمنى لكم أطيب التمنيات بأن تكون اجتماعاتكم منتجة ناجحة.

بيان رئيس الصندوق السيد لينارت بوغه
أمام الدورة الثلاثين لمجلس المحافظين

لقد التزمنا في العام الماضي بتوسيع برنامج العمل بنسبة عشرة في المائة وبتعزيز أداء برامجنا ومشروعاتنا.

واليوم، بمقدوري أن أعرض عليكم ما حققناه من نتائج في هذا الصدد. لقد سجَّل برنامج العمل عام 2006 مستوى قياسياً قدره 556 مليون دولار أمريكي، وهو ما يفوق قليلاً نسبة الزيادة المستهدفة البالغة عشرة في المائة. وكما يبين التقرير السنوي بشأن النتائج والأثر الذي أعده مكتب التقييم المستقل، فقد شهد معدل الأداء الشامل زيادة ملموسة وذلك من 71 في المائة إلى 79 في المائة.

ويشكل ذلك حافزاً لنا لمواصلة عملنا على طريق تنفيذ خطة عمل الصندوق لتعزيز فعاليته الإنمائية. ونحن نسعى إلى تدعيم الصندوق لإعداده لمجابهة التحديات الماثلة أمامنا. وكلنا عزم على أن ندرج من جديد قضايا التنمية الزراعية والريفية في جدول الأعمال الدولي.

والسبب في ذلك بسيط، ولكنه بالغ الخطورة. إذ أن على المجتمع الدولي أن ينفق المزيد من الوقت والجهد على ترويج التنمية ومكافحة الفقر حيث تمس الحاجة إلى ذلك. وكما يبدو اليوم فإن من سيعانون أشد المعاناة من خذلاننا لهم عام 2015 هم الفقيرات والفقراء في المناطق الريفية النائية.

لقد ساند الصندوق منذ إنشائه مئات الملايين من الريفيين الفقراء، غير أن باستطاعتنا أن نفعل المزيد. وبالإمكان، بل ومن الواجب، تعزيز الأثر الإنمائي لمشروعات الصندوق وبرامجه. وتحقيقاً لذلك فقد قمنا بتعجيل وتيرة الإصلاح في الصندوق.

واسمحوا لي أن أعرض عليكم الخطوط العريضة التالية:

إننا نعمل على زيادة الفعالية. فلقد قمنا بتحديد مهمتنا بدقة، وأوضحنا استراتجياتنا، ورسمنا أهدافاً قابلة للقياس. فدور الصندوق هو أن يكون حيث يعيش الفقراء. ومن الواجب أن تمكّن مشروعاتنا وبرامجنا الريفيين الفقراء من زيادة إنتاجهم الزراعي. كما ينبغي النهوض بتصميم تلك المشروعات والبرامج. ويتعين أن ينصب التركيز على الوسائل والأصول التي تمنح القدرة، أي التي تمكّن الناس من الاعتماد على الذات. إن الصندوق ليس وكالة من وكالات المعونة الإنسانية. ولهذا فإن عملنا يجب أن يكون على الدوام طويل الأجل، وموجهاً نحو المحرومين والفقراء. وكل هذه العناصر تبدو جلية في إطارنا الاستراتيجي الجديد.

ونحن نعزز من الابتكار. فالصندوق يضطلع بدور المموِّل والمبتكر. والتعاون الوثيق مع المجتمعات المحلية، بحثاً عن الابتكارات، هو سمة من سماته المميزة. وهذه السمة هي التي تتيح للصندوق استكشاف التقانات والنُهج الجديدة. وتشمل الأمثلة على ذلك المجموعات النسائية للعون الذاتي المرتبطة بالمصارف التجارية في الهند، والإدارة المجتمعية لشبكات الري ضيق النطاق وللمراعي الحدية في أفريقيا جنوب الصحراء، ونظم الإرشاد المستدامة المستندة إلى الأسواق في أمريكا اللاتينية، ومساندة حقوق انتفاع السكان الأصليين بالأراضي والغابات. وسنُطرح أمام المجلس التنفيذي استراتيجية جديدة للابتكار في دورة سبتمبر/أيلول.

غير أن علينا أن ننهض بقدرتنا على تكرار الدروس المستفادة وتوسيع نطاقها. وسيتم ربط الابتكار على نحو أوثق بالتعلم والاقتسام. ويشكل ذلك عنصراً مركزياً من عناصر استراتيجياتنا القطرية الجديدة المستندة إلى النتائج، كما أنه مدرج بصورة واضحة في استراتيجيتنا لإدارة المعرفة.

ونحن نتطلع إلى التعاون بصورة وثيقة مع الأطراف الأخرى. إذ يمثل الصندوق شراكة فريدة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط "أوبك"، والبلدان النامية. وفي صدر قائمة شركائنا الرئيسيين تأتي الجهات المعنية الوطنية، وذلك من منظمات المزارعين وحتى الحكومات. غير أن هذه القائمة تضم أيضاً صندوق الأوبك للتنمية الدولية، والبنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية فيما يتعلق بتحويلات المغتربين، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية بشأن قضايا السياسات الاستراتيجية. وفي إطار مبادرة جديدة مع السيد كابيروكا رئيس مصرف التنمية الأفريقي، فإننا نلتمس سبلاً جديدة للعمل معاً وذلك انطلاقاً من التقييم المشترك لبرامجنا في أفريقيا. وإني لأرى أفقاً واسعاً للجمع بين مساندة هذا المصرف لأنشطة تنمية البنية الأساسية من جهة وخبرة الصندوق في ميدان البرامج المجتمعية لمكافحة الفقر من جهة أخرى وذلك خدمة للملايين من الأفارقة الفقراء.

كما أننا نقوم بتنفيذ سياساتنا الجديدة بشأن الاستهداف والإشراف. إذ يتم تحديد الأهداف والمؤشرات بحيث يمكن تسجيل النجاحات والإخفاقات على حد سواء، وتحليلها، وجعلها عنصراً رئيسياً في عملية التعلم. وتحتل المساءلة موقعاً أساسياً في هذا الصدد.

ونحن ملتزمون بالنهوض بالربط بين مواردنا البشرية والمالية وأولوياتنا، وباتباع نهج جديد لإدارة النتائج الإنمائية كي نكون في طليعة الركب من حيث الأساليب المثلى المعتمدة.

ونعمل أيضاً على توسيع برنامج عملنا بنسبة عشرة في المائة سنويا. وفيما يتعلق بفترة التجديد السابع للموارد الممتدة من عام 2007 إلى عام 2009، فإننا نزمع اعتماد برنامج عمل بقيمة تقرب من ملياري دولار أمريكي لصالح زهاء 100 برنامج ومشروع، وبتكلفة استثمارية إجمالية قدرها 4 مليارات دولار أمريكي تقريبا. وبفضل ذلك فإننا سنصل إلى نحو 50 مليون فقير آخر. إن الأرقام الإحصائية المتعلقة بالزراعة لا تتسم بالدقة، ولكن إذا ما أخذنا أفريقيا على سبيل المثال، فإن حجم ما نقدمه من تمويل لهذا القطاع يضاهي ما يقدمه مصرف التنمية الأفريقي، ويعادل نسبة نصف ما يقدمه البنك الدولي ذاته.

إن الأهداف الإنمائية للألفية قد منحت العالم وجهة لم يسبق لها مثيل في جهوده الإنمائية. ووفر مؤتمر تمويل التنمية الذي عُقد في مدينة مونتيري عام 2002 زخماً جديداً لزيادة تدفق المعونة وتعزيز التخفيف من وطأة الديون. وقد وضعت عدة بلدان جداول زمنية للانضمام إلى ذلك العدد القليل من بلدان العالم العربي وأوروبا التي تمكنت بالفعل من بلوغ الرقم المستهدف في هذا المجال البالغ 0.7 في المائة.

وبعد إرساء الأهداف الإنمائية والتمويلية، تحول اهتمام المجتمع الدولي إلى مسائل التنفيذ. فكيف يمكن تسخير الموارد الإنمائية بالطريقة المثلى من حيث التماسك والفعالية لخدمة الجهود الذاتية للبلدان لاستئصال الفقر؟ إن إعلان باريس بشأن الفعالية الإنمائية يدعونا إلى الالتزام بتقديم أفضل المعونات من حيث الفعالية بالاستناد إلى مبادئ الملكية القطرية، والمواءمة، والاتساق، وإدارة النتائج، والمساءلة المشتركة. ويشكل إصلاح النظام الإنمائي للأمم المتحدة جانباً أساسياً في هذه الجهود. ولقد تشرفت بعضوية فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة الذي قادته رئيسة الوزراء السيدة Diogo. ويتضمن تقريرنا توصيات واسعة لضمان أن، واقتبس هنا، "تستطيع المنظومة توحيد أدائها ، بشراكة حقيقية مع جميع البلدان ... ولتلبية احتياجات تلك البلدان".

وكوكالة غير مقيمة، فإن على الصندوق أن يبذل جهداً خاصاً ليكفل اندماجنا الكامل في الجهود الجماعية للأمم المتحدة على المستوى القطري. وسيوفر تقييم البرنامج التجريبي للحضور الميداني في وقت لاحق من هذا

العام الإرشاد لنا بشأن سبل تعزيز انخراطنا القطري. ولا يهدف ذلك إلى رفع الأعلام، وحيازة المكاتب والعربات، بل إلى إضافة قيمة حقيقية إلى الجهد الجماعي الميداني للأمم المتحدة، ولاسيما من خلال العمل مع المؤسسات المحلية. وجنباً إلى جنب مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، فإننا نقوم أيضاً باستطلاع آفاق توسيع وتعميق التعاون هنا في روما.

لقد انعقدت قمة الألفية قبل نحو سبع سنوات. ونحن الآن في منتصف الطريق إلى العام 2015. لقد كان بودي أن أقول لكم أننا على الدرب سائرون، وأن نصف الذين يعانون من الفقر والجوع سيحظون بحياة أفضل في العام المذكور. كما كان بودي أن أتحدث اليوم عن السبل التي يمكن اتباعها للوصول إلى نصفهم *الآخر*، وكيف يمكن للصندوق الإسهام في الجهود العالمية الرامية لا إلى خفض معدلات الفقر المطلق إلى النصف فحسب بل وإلى استئصاله تماما.

ولكني لا أستطيع أن أقوم بذلك. إننا ماضون على المستوى العالمي نحو خفض الفقر الدخلي إلى النصف. ولكن هذا لا ينطبق على واقع الحال في العديد من أقاليم العالم.

ومن الناحية الجغرافية، يتمركز العدد الأكبر من فقراء الريف في آسيا، إلا أن أفريقيا هي التي تعاني من أبطأ معدلات التقدم. وفي هذين الإقليمين، كما في أقاليم أخرى مثل أمريكا اللاتينية، فإن *الفقر ريفي في طابعه أساسا*. ومن أصل المعانين من الفقر المطلق البالغ عددهم 1.1 مليار نسمة في العالم فإن 800 مليون منهم، أي ثلاثة أرباعهم، يعيشون في المناطق الريفية. وينتقل بعض هؤلاء إلى المدن بحثاً عن حياة أفضل أو، كما هو الحال في غالب الأحيان، للبقاء فقراء عند وصولهم إلى هناك. إلا أن معظم الفقراء يعيشون في المناطق الريفية وسيظلون يعيشون فيها في المستقبل المنظور. وإذا ما كنا نزمع حقاً معالجة أمر الفقر، فإن علينا أن نتصدى له في تلك المناطق.

ومن المفروض أن يكون هذا واضحاً للعيان. فهل نستطيع أن نتخيل عالماً من المدن المزدهرة يقوم جنباً إلى جنب مع عالم ريفي خاو من السكان أو مُعانٍ من الفقر؟

إن التحديات التي تواجه الفقراء في المناطق الريفية هائلة. وما عليكم سوى السفر إلى المناطق الداخلية من بيرو، أو غانا، أو الهند، أو أي بلد من البلدان العديدة التي يعمل فيها الصندوق. تلك هي المناطق البعيدة عن مسالك السياح أو حتى عن الطرق المعتادة للجهات المانحة. ويتألف فقراء الريف من المعدمين، وصغار المزارعين، والرعويين الرحل، والرعاة، وصيادي الأسماك الحرفيين. كما يضمون في صفوفهم الأقليات الإثنية أو السكان الأصليين. وفوق كل ذلك فهناك النساء اللواتي يشكلن الآن الجانب الأعظم من الفقراء.

إن هؤلاء هم أناس تطفح نفوسهم بالأمل والعزة، ويحملون في قلوبهم الأحلام والتطلعات، ويعيشون في ثقافات ثرية، وكل ما يصبون إليه هو أن تتاح لهم فرصة الحياة الكريمة.

أولئك هم مجموعات الصندوق المستهدفة. إنهم يشكلون القسم الأكبر من فقراء الريف البالغ عددهم 800 مليون نسمة. إن هؤلاء الفقراء، المنسيين في غالب الأحيان، يودون أن يروا أوضاعهم الحياتية وقد غدت بنداً من بنود جدول الأعمال الإنمائي.

إن الضعف الشديد هو وضع دائم يعاني منه الفقراء في مواجهة الأحوال المناخية المتقلبة، والأمراض، والآفات، والنزاعات. وبالنسبة للصندوق، فلقد كان التغلب على هذا الضعف في صفوف المزارعين والرعاة الفقراء قضية أساسية منذ عهد بعيد. ويؤدي تغير المناخ إلى تفاقم خطير لسمة الضعف هذه. ولقد شاهدنا بالفعل

أثر فصول الصيف بالغة الحرارة وموجات الجفاف والفيضانات القاسية التي تهدد موارد رزق الفقراء بل وحتى أرواحهم. ومن الواجب أن يكون التصدي لهذا الضعف المتزايد شاغلاً رئيسياً لنا جميعا.

وتتسم التحديات بالقسوة على وجه الخصوص في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء. إذ توفر الزراعة هناك نسبة 30 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، و40 في المائة من الصادرات، وما يصل إلى 70 في المائة من فرص العمل. ولقد كانت الاستثمارات غير كافية على الإطلاق في ميادين إدارة الأراضي والمياه، والري ضيق النطاق، والبحوث، والتقانة، والإرشاد، والوصول إلى الأسواق، وتوفير الأسمدة، ومكافحة الآفات. وتعاني أفريقيا من تدهور خصوبة التربة وتقلب إمدادات المياه، كما أن جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز تلحق خسائر جسيمة في العديد من المناطق. وحتى حينما ينجح المزارعون في زياد الإنتاج، وهو ما عاينته بنفسي بالنسبة لمزارعي الكسافا في غانا في العام الماضي، فإن الافتقار إلى الروابط السوقية يعني غالباً إغراق السوق المحلية وانهيار الأسعار.

ويمكن للاستثمار في الزراعة أن يكون مجزياً للغاية. إذ يتمتع القطاع الزراعي بالقدرة على تحويل الأوضاع الاقتصادية. ولقد شاهدنا ذلك يحدث في آسيا. كما أننا نعرف هذه الحقيقة على أساس ما شهدته أوروبا قبل قرن من الزمن. وتشكل الثورات الزراعية بشائر الثورات الصناعية. وثمة أدلة وافرة على أن الاستثمار في الزراعة هو من أفضل أنواع الاستثمارات فعالية من حيث تحفيز النمو الواسع وتحقيق أثر مباشر وفوري على الفقر. وتظهر الدراسات أن أثر الاستثمار في الزراعة على إنقاذ الناس من الفقر يعادل مرتين ونصف المرة الأثر الذي يحدثه الاستثمار في أي قطاع آخر.

على أن العالم يشهد نقصاً خطيراً في الاستثمارات الخاصة بالزراعة، بل إن المعونة المقدمة إلى هذا القطاع من كل الجهات المانحة قد *هبطت* فعلاً بين عامي 1995 و2002، وثمة علائم على حدوث تصحيح لهذا المسار. ومن الأمثلة على ذلك الإعلان الذي أصدره القادة الأفارقة في مابوتو عام 2003، وتعهدوا فيه بتخصيص نسبة 10 في المائة من ميزانيات بلدانهم للزراعة. كما يمتلك العديد من الجهات المانحة استراتيجيات تتحدث عن أهمية الزراعة. وقد دعا كوفي أنان مراراً وتكراراً لإطلاق ثورة خضراء في أفريقيا. وتمنح مؤسسة غيتس الأولوية للقطاع الزراعي. وللمرة الأولى منذ 25 عاماً، فإن الزراعة ستكون موضوع تقرير التنمية في العالم الذي يصدره البنك الدولي هذا العام.

ومن الصعب إجراء المقارنات بالنظر إلى أن التعاريف لا تتطابق على الدوام، غير أن البنك الدولي بصفة عامة ينفق نحو 12 في المائة من موارده على الزراعة، وتصل هذه النسبة إلى زهاء 7 في المائة في مصرف التنمية الأفريقي، و5 في المائة في مصرف التنمية الآسيوي، وقرابة 4 في المائة في المصارف العربية، و1 في المائة في مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. ولكن لماذا لا تزيد هذه النسب؟ حسناً، ثمة أسباب وجيهة لذلك. فلكل مؤسسة أولوياتها ونقاط قوتها الذاتية، كما أنها تستجيب للمطالب الوطنية. ولكن عندما نجمع كل هذه الأسباب الوجيهة معاً، فإن النتيجة هي أننا نشهد جميعاً نقصاً في الاستثمارات المقدمة إلى الزراعة.

إن برامج الصندوق تحدث أثراً حقيقياً في حياة الناس. فلقد زرت غانا في العام الماضي بصحبة كل من جاك ضيوف وجيم موريس. والتقينا هناك بالسيدة Alimatou Mahama التي تعيش شمال تمالي في المنطقة الشمالية من غانا. وهذه السيدة تتسم بالقوة، والعزة، والثقة بالنفس. ولقد استفادت مما وفره مشروع الصندوق من تدريب، وخدمات بيطرية، وقروض صغيرة في تربية الماعز، وهي فرصة لم تكن متاحة للنساء من قبل. وما تزال هذه المرأة تعيش في قرية ذات أكواخ طينية، ولكنها غدت قادرة الآن على إرسال أطفالها إلى المدرسة، وتحسين غذائها، والحصول على دخل ذاتي في مجتمع لم يكن للنساء فيه رأي ولا تأثير. واستطاعت في العام

الماضي ادخار ما يكفي من مال لأداء فريضة الحج. ولكن ماذا عن مشروع الصندوق؟ لقد أُقفل مشروع الصندوق منذ عدة سنوات، ولكن ما أحدثه من أثر على حياة آليماتو وأطفالها ما يزال باقيا.

وقبل سبع وعشرين سنة قرر سلفي الرئيس السديري استثمار مبلغ 3.4 مليون دولار أمريكي في مؤسسة صغيرة ولكنها بالغة الحيوية لتقديم خدمات التمويل الصغري للنساء المعدمات في بنغلاديش. وإني لأثني على بعد نظره، وأحس بفخر عظيم لأن الصندوق قد اضطلع بدور ما، مهما كان صغيراً، في النجاح الهائل الذي حققته تلك المؤسسة. وبالطبع فإن المؤسسة التي أتحدث عنها هي مصرف غرامين. ولقد سرني بالغ السرور أن يحصل السيد محمد يونس على جائزة نوبل للسلام في العام الماضي؛ إذ ليس هناك من هو أكثر جدارة منه بالحصول عليها.

ومنذ ذلك الحين، دعمنا مشروعات التمويل الصغري في مختلف أنحاء العالم النامي، ونحن نقدم الآن نحو 200 مليون دولار أمريكي سنوياً في هذا الميدان. وقد شاركت مؤسسات عديدة أخرى في هذا الجهد. وبمقدور هذا التمويل الصغري أن يأتي بنتائج ضخمة. وفي الوقت الحاضر فإن هناك أكثر من مائة مليون أسرة فقيرة تنتفع من الحركة العالمية للتمويل الصغري.

إن جهود الصندوق لن تكون فعالة ما لم تتسق مع السياق الأوسع. إن عملية إصلاح الأمم المتحدة قد طال انتظارها، وإذا ما استطعنا الحفاظ على الزخم القائم فإنني واثق من أنها ستسفر عن فوائد هائلة، ولاسيما بالنسبة للبلدان النامية. إن الأمم المتحدة ذات الأداء الموحد ستكون أعظم قدرة بكثير على خدمة البلدان التي نعمل فيها، وإن الصندوق سيقوم بدوره في هذا الصدد. وقد تم اختيار ثمانية بلدان بالفعل كبلدان رائدة لمشروع توحيد الأداء، والصندوق ملتزم بالمشاركة بشكل كامل في ذلك.

وأخيراً، دعوني أحدثكم عن موظفي الصندوق. لقد قمت في العام الماضي بتجديد فريق الإدارة العليا بأكمله. ويتمتع السيد كانايو نوانزي، نائب الرئيس الجديد، بسجل مميز في ميدان الإدارة والبحوث الزراعية على مستوى رفيع. وقد اشتهر السيد كيفين كليفر منذ وقت طويل بأنه علم من أعلام التنمية الزراعية سواء من حيث النظرية أو التطبيق. ويتمتع ماثيو وايت بخبرة عملية في وكالة ثنائية، كما أنه دبلوماسي مخضرم. وشغلت السيدة جيسي مابوتاس مناصب رفيعة عديدة في ميادين الشؤون المالية، والموارد البشرية، وإدارة تقانة المعلومات. كما أن لدينا الآن سكرتيراً جديداً للصندوق هو السيد باولو تشوكا الذي جاء من أعلى مستويات الإدارة الإيطالية. وإني لآمل أن أعلن قريباً جداً عن تعيين مستشارنا القانوني الجديد. وحتى قبل أن يدعو فريق الأمين العام الرفيع المستوى إلى الشفافية، والتوظيف على أساس الكفاءة في مختلف أرجاء منظومة الأمم المتحدة، فإني كنت مصمماً على تنفيذ ذلك هنا في الصندوق. لقد كانت عملية التوظيف عادلة وشفافة واستندت إلى أفضل الآراء الخارجية، وأنا أعتقد أنها تعد نموذجاً للأسلوب الحديث الأمثل. ذلك هو فريق الإدارة العليا في الصندوق الذي سيقود عملية التغيير. وسيمكّن هذا الفريق كل الموظفين من المشاركة، والإسهام بالأفكار، وتقديم المبادرات، والاشتراك في بناء مؤسسة متحولة وفي إحداث أثر إنمائي أقوى.

على أن موظفي الصندوق الحاليين هم الذين أتاحوا تحقيق ما أُنجز من تقدم خلال العام الماضي. ولذلك فإني أود أن أختتم حديثي بالإعراب عن الشكر لهم. إن ما يبدونه من تفان، إلى جانب ما توفرونه أنتم من مساندة في صيغة التوجيه، والإرشاد، والموارد، سيسهم في إبقاء الصندوق مؤسسة طافحة بالحيوية والابتكار.

وفي العام القادم سنُطلق عملية مفاوضات التجديد الثامن لموارد الصندوق. وسيرسم هذا التجديد مسارنا قبل حلول عام 2015، بما يشكل عاملاً حاسماً في مساهمة الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المضروب.

كما سيشهد العام المقبل الذكرى الثلاثين لإنشاء الصندوق. وسيمثل هذا لحظة للتأمل في خبرة الصندوق الغنية في ميدان مساندة برامج مكافحة الفقر الريفي على مدى ثلاثة عقود وتقدير الدروس المستخلصة استعداداً للمستقبل. ونحن نأمل أن نجعل من دورة مجلس المحافظين في السنة القادمة مؤتمراً رفيعاً بشأن الفقر الريفي، وسبل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ودور الصندوق في هذه الجهود. وإني أعتقد أن هذه المداولات سترسخ من أساس مفاوضات التجديد الثامن.

إن ما أطمح إليه هو أن تذيع شهرة الصندوق بفضل جودة عمله في صفوف المزارعين الفقراء؛ وقدرته على تطوير النُهج المبتكرة لتعزيز الإنتاجية وموارد الرزق، ونقل هذه النهج إلى جهات أخرى لتكرارها وتوسيع نطاقها؛ وقيمته كشريك للحكومات، والمجتمع المدني، ورابطات المزارعين، والمجتمع الإنمائي، وأسرة الأمم المتحدة؛ وفوق كل ذلك لما يقدمه من إسهام متواصل في الحد من الفقر الريفي على امتداد العالم النامي.

رسالة من السيد جيمس ت. موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي
ألقتها نيابة عنه السيدة شيلا سيسولو،
نائبة المدير التنفيذي للبرنامج والقائمة بالأعمال

إنه لشرف لي أن أخاطب مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية نيابة عن جيمس ت. موريس ، مديرنا التنفيذي، الذي يأسف لعدم حضوره هنا شخصياً.

اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن امتنان برنامج الأغذية العالمي لما يقوم به الصندوق من عمل جيّد ولكونه شريكاً تفاعلياً.

وكما لا يخفى عليكم، تشير الدلائل في الآونة الأخيرة إلى بطء في التقدّم نحو تحقيق الهدف الأوّل من الأهداف الإنمائية للألفية الرامي إلى استئصال الفقر المدقع والجوع. فبالرغم من أنّ معدلات الفقر المدقع آخذة في الانخفاض في العديد من أرجاء العالم، لم تشهد نسبة ناقصي التغذية في العالم إلاّ انخفاضاً طفيفاً، ناهيك عن أنّ عدد الجياع ما زال يرتفع بمعدل 4 ملايين إنسان تقريباً في السنة.

وعلى الرغم مّما تتّسم به أسباب الفقر المدقع والجوع وعواقبهما من تعقيد، يبرز شيء واحد جلياً من خلال رصد التقدّم المحرَز نحو الأهداف الإنمائية للألفية: ألا وهو أنّ معالجة الفقر وحده لا يمكنها أن تنتصر على الجوع. فالتغلّب على الفقر والجوع كليهما يتطلّب استراتيجيات متكاملة وسياسات واستثمارات تولي عنايةً خاصة للأسباب الكامنة وراء استمرار معاناة الناس من نقص التغذية.

إنّ أحد الأسباب في بقاء الناس عرضةً لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي هو عدم قدرتهم على الحصول على رأس مال استثماري. وفي العديد من الحالات، فإنّ ضخّ بعض السيولة النقدية يُمكّن الفقراء والجياع الريفيين من الاستثمار في سبل عيشهم، وقد يؤدي إلى إحداث الفرق بين حياة لا تُعاش إلاّ لسدّ الرمق وحياة كريمة ومنتِجة. وفي الوقت نفسه، وكما نعرف جميعاً المثل القائل بأنّ من الأفضل أن نعلّم المرءَ أن يصيد بنفسه، فإننا نعرف كذلك بأنّ عليه أن يأكل ريثما يتعلّم.

يعمل برنامج الأغذية العالمي والصندوق والحكومات القطرية من أجل توفير خدمات مالية تهدف إلى تحقيق التنمية الريفية والحدّ من الفقر. كما تمكّن مشاريع الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب التابعة لبرنامج الأغذية العالمي الناس من المشاركة في خطط الصندوق للائتمان الصغري وتوليد الدخل والادّخار.

وفي عام 2006، تعاون برنامج الأغذية العالمي والصندوق في تسعة بلدان، ولا سيما في مجالات التنمية الزراعية وحماية البيئة. وقد شكّلت التقييمات وتصميم المشاريع وبناء القدرات والتعليم سماتٍ مهمةً من تعاوننا.

واسمحوا لي بأن أبيّن بعض أوجه تعاوننا ونجاحنا:

منذ عام 2001، يقوم برنامج الأغذية العالمي والصندوق في **الهند** بالنهوض بمهمتي استئصال الفقر والأمن الغذائي. كما يستضيف البرنامج وحدة الحضور الميداني التابعة للصندوق، بما يضمن تعاوناً وثيقاً مستمراً. ومن بين الفوائد المترتبة على ذلك تحسينُ تصميم المشاريع وفعالية التكاليف واستقطاب التأييد على نحو مشترك. وقد أثمر الجمع بين الموارد الغذائية والنقدية للوكالتين عن تنمية سبل معيشة مستدامة لنحو 000 600 من أبناء القبائل الأشد معاناةً من انعدام الأمن الغذائي.

وفي **مالي**، وقع كلّ من برنامج الأغذية العالمي والصندوق والحكومة على رسالة تفاهم للتنمية الريفية من خلال إنشاء الأصول. وفي **جمهورية تنزانيا المتحدة**، دخل البرنامج مع الصندوق في شراكة، منذ عام 1999، لدعم برنامج تنمية الري القائم على المشاركة التابع للحكومة. كما قامت أنشطة "الغذاء من أجل إنشاء الأصول" التابعة لبرنامج الأغذية العالمي بإصلاح 328 كيلومتراً من الطرقات وبحفر 461 كيلومتراً من القنوات. وقد أنشأت أنشطة البرنامج والصندوق والحكومة 36 شبكة ريّ لحقول الأرز.

إضافة إلى ذلك، قام برنامج الأغذية العالمي والصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بالتعاون أثناء المنتدى الدولي للقضاء على الفقر الذي عُقد في نيويورك في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 احتفاءً بانتهاء عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر. وقد تشاركت هذه الوكالات في رعاية أحد الأفرقة وأصدرت وثيقة مشتركة بشأن "الحدّ من الجوع والفقر المدقع: نحو استراتيجية متماسكة" تسلّط الضوء على الحاجة إلى نهج ذي مسارين للحدّ من الجوع والفقر، يتم من خلاله العمل على سدّ الاحتياجات الفورية من الأغذية والتغذية بالإضافة إلى التنمية الزراعية الطويلة الأجل.

وبرنامج الأغذية العالمي ملتزم بتعزيز التعاون أكثر بين وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما تلك الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، من أجل زيادة فعّاليتنا الجماعية للحدّ من الجوع وانعدام الأمن الغذائي. ويجب علينا أن نعمّق فهمنا للطبيعة المتكاملة للفقر والجوع. ولقد وردت مسألة توطيد التنسيق بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق وبرنامج الأغذية العالمي كتوصيةٍ في تقرير الفريق الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام والمعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة. ويوصي التقرير تحديداً بأنه "من أجل إقامة الأمن الغذائي طويل الأجل وكسر دوّامة المجاعات المتكررة، خصوصاً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يجب على كلّ من وكالات برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق أن تستعرض نُهجها وأن تزيد التنسيق فيما بينها. ولا بدّ من مواصلة تطوير الاستراتيجيات التكميلية وتعزيز القدرات المحلية على التأقلم للتخفيف من عواقب المجاعات ومواجهتها".

إنّ برنامج الأغذية العالمي يرحّب بهذا التقرير وهو يعمل بالفعل مع الشركاء من الأمم المتحدة على تنفيذ الكثير من توصياته، وهو يقدّر ما تقدّمون من دعم في هذه الفرصة لتحسين جودة الخدمات التي تقدّمها الوكالات الثلاث إلى الفقراء والجياع في العالم.

علينا دوماً أن نتذكّرَ أهداف الحكومات وأولوياتها في مكافحتها للفقر والجوع، وأن نتساءلَ كيف يمكننا، نحن الوكالات التي توجد مقارها في روما، أن نساعدها ومواطنيها في تحقيق حياة أفضل.

رسالة من الدكتور جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
ألقاها نيابة عنه السيد تسفاي تيكل،
المدير العام المساعد في المنظمة

يشرفني أن أكون معكم هذا الصباح ويسرني أن أنقل تحيات المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

إن من دواعي سروري أن أرى أن الموضوع الذي اختاره الصندوق لمداولاته في هذه الدورة من دوراته، وهو"العمالة الريفية وموارد الرزق"، يكمل إلى حد كبير الموضوع الذي اختارته منظمة الأغذية والزراعة ليوم الأغذية العالمي الذي نظمته عام 2006، وهو"الاستثمار في الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي - لفائدة العالم كله". ورب بذرة يبذرها مزارع تؤدي إلى ازدهار أعمال زراعية تُدفع عنها الضرائب وتساعد على بناء المدارس والطرقات في المناطق الريفية والمحافظة عليها. فالتنمية الزراعية تُعنى أصلا بموارد الرزق وهي الخطوة الأولى على طريق النمو الاقتصادي المستدام على الأجل البعيد. فالكل يستفيد من الاستثمار في الزراعة.

إن حتمية زيادة الاستثمار الزراعي هي الأشد في أفريقيا بشكل خاص حيث أعلنت الحكومات التزامها باستثمار مواردها الخاصة وذلك في "إعلان مابوتو" عام 2003. ويجب أن تقترن زيادة استثمار الدولة في الزراعة بزيادة فعالية هذه المساعدة، وبتعبئة استثمارات القطاع الخاص. كما يتعين على الحكومات أن تقيم الظروف الاجتماعية السياسية المستقرة وأن تضع الأطر القانونية للحصول على الأراضي والمياه وأن تعزز القواعد والمعايير وأن ترعى تحسين المناخ الاستثماري المناسب للقطاع الخاص، فضلا عن توفير الهياكل الأساسية في الريف. ففي بيئة كهذه يمكن للمزارعين التجاريين والتجّار وموردي المدخلات والصناعات الزراعية الصغيرة وشركات الأعمال الزراعية عبر الوطنية، أن تساهم في نظام عالمي للاستثمار يستطيع مساعدة أهل الريف على الاستفادة من ثمار إنتاجهم وتسويقه وتجارته. بيد أن علينا ألا ننسى أن صغار المزارعين هم في الواقع أكبر المستثمرين في الزراعة.

ويسرني أشد السرور أن أشهد هذا التعاون بين الوكالات الثلاث العاملة في ميدان الأغذية والتي تتخذ من روما مقرا لها، فهو تعاون فعال ومتزايد. وأود أن استشهد بتوصية الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظمة الأمم المتحدة والتي تدعو برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى استعراض كل منها لمنهجه وإلى تعزيز التنسيق بينها، وذلك بهدف "بناء أمن غذائي طويل الأجل والخروج من دائرة المجاعات المتكررة وخصوصا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى". فقوة الشراكة بين الوكالات الثلاث تساعد على تعزيز موقع روما كمحور للعمل في ميدان الأغذية والزراعة. ويتعين أن يشمل هذا المحور أيضا المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي. فالحكومات تطلب هذه الشراكة كما أن منطق الأعمال السليم يقتضيها. وبإمكاننا بالعمل سوية أن نستخدم مواردنا الشحيحة بصورة أكثر فعالية وكفاءة.

وأود أن أورد بعض الأمثلة على الأنشطة المشتركة الكثيرة التي اضطلعنا بها في الآونة الأخيرة. فقد قام رؤساء وكالات روما الثلاث بزيارة مشتركة إلى شمالي غانا تدليلاً على تصميمهم على العمل سوية على الحد من الجوع والفقر، حيث اشتركوا في رؤية واحدة لبناء بلد يتمتع بالأمن الغذائي، من خلال نهج مزدوج يقدم المساعدة على الأجل القصير للأسر التي تُعاني من الجوع على تلبية احتياجاتها من التعليم والصحة والتغذية، مع بناء سبل للرزق المستدام على الأجل المتوسط والطويل من خلال الاستثمار في التنمية الزراعية والريفية. إلى جانب ذلك اجتمعت الوكالات الثلاث بمشاركة المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي مع فريق الإدارة الزراعية في مؤسسة بيل وميلندا غيتس في أكتوبر/تشرين الأول 2006، للعمل سوية على المساعدة على تنفيذ التحالف الدولي ضد الجوع. كما

ستستضيف الوكالات الثلاث معاً في نهاية هذا الشهر الدورة السنوية الرابعة والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية التي ستنعقد في منظمة الأغذية والزراعة حول موضوع "العمل سوية".

كما سجل التعاون بين الصندوق ومركز الاستثمار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة زيادة ملحوظة عام 2006 حيث قدمت المنظمة للصندوق مجموعة واسعة من خدمات الدعم التقني تعزيزا للاستثمار في الزراعة وفي التنمية الريفية في البلدان الأعضاء. وشهدت الأنشطة المنفذة بقيادة المركز زيادة تقارب نسبتها 20 في المائة. كما تمت الموافقة على تسعة مشروعات لتمويلها من جانب الصندوق وهي تشمل استثمارات يبلغ إجماليها 280 مليون دولار أمريكي. وفي عام 2006 أيضا أذن مجلس المحافظين للصندوق بالإشراف على عمليات الإقراض لديه، مما يتيح فرصة أكبر للتعاون مع مركز الاستثمار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة والشعب التقنية.

كذلك تتعاون الشعب التقنية في منظمة الأغذية والزراعة مع الصندوق في عدد من الأنشطة الميدانية ومنها مكافحة الجراد الصحراوي والمثقبيات، وبناء القدرات في مجال التمويل الريفي والإصلاح الزراعي ودعم موارد الرزق وكفاءة استعمال المياه وحفظها، والعمل المشترك الجديد على تطوير الاتساق في السياسات المتعلقة بعمل الأطفال في الزراعة. كما تعمل الوكالتان معا في البرنامج العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية وكذلك في برنامج أرض أفريقيا. ونظرا للنتائج التي نجحت في تحقيقها حملة مكافحة الجراد، تهتم منظمة الأغذية والزراعة أيضا بتطوير تعاونها مع الصندوق فيما يتعلق بمكافحة أنفلونزا الطيور وإعادة أعمار مناطق شمالي باكستان التي تعرضت لزلزال.

أخيرا شاركت منظمة الأغذية والزراعة خلال السنوات الثلاث الماضية في البرنامج التجريبي للحضور الميداني لدى الصندوق. فقد استضافت المنظمة في كل من موزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة موظف اتصال تابع للصندوق. ويجري حاليا العمل على تنفيذ تقييم خارجي لهذا البرنامج التجريبي. وترغب المنظمة في إدخال تحسينات على هذا البرنامج وتوسيع نطاقه ليشمل عددا أكبر من البلدان. فهناك مجال كبير لتعزيز الشراكة بين الوكالتين سواء في روما أو على الصعيد القطري مما يستجيب لمتطلبات "توحيد الأداء" التي يفرضها برنامج "الأمم المتحدة الواحدة".

وأستطيع بالطبع أن أورد كثيراً من الأمثلة الأخرى، ولكني أكتفي بتلك التي ذكرتها. وأود أن أختم هذه الكلمة بتأكيدي مجدداً على التزام منظمة الأغذية والزراعة والصندوق وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي بتحقيق التلاحم بين الميزات النسبية التي نتمتع بها بما يقيم شراكة فعالة تناهض الجوع والفقر. إن هذا الالتزام هو التزام حقيقي قوي وإننا لنسعى على الدوام في سبيل تحسين تلك الشراكة.

بيان السيد James Harvey، رئيس مجلس المحافظين، في ختام الدورة الثلاثين للمجلس

السيد رئيس الصندوق،
المحافظون والمندوبون الموقرون،
سيداتي وسادتي،

شارفت الدورة الثلاثون لمجلس المحافظين على الانتهاء. وستظل هذه الدورة ماثلة في الأذهان بفضل مشاركة العديد من الضيوف المرموقين فيها وما أتاحته من فرصة للتفاعل بين محافظي الصندوق، وللاطلاع على ما أنجزه الصندوق على مدى العام الماضي، وعلى ما يزمع القيام به في المستقبل.

ولقد رسم البيان الافتتاحي، الذي ألقته معالي السيدة Luísa Dias Diogo رئيسة وزراء جمهورية موزامبيق، وجهة مداولات المجلس. وكان لما أبدته من ثناء على أنشطة الصندوق في بلادها أثر مشجع. فمن خلال المشروعات والبرامج التي تعمل على ترويج الخدمات المالية الريفية، والروابط السوقية، وتنمية المرافق الأساسية، ومصايد الأسماك الحرفية، والأمن الزراعي والغذائي، وعبر المشاركة النشطة في حوار السياسات فإن الصندوق يسهم إسهاماً ملحوظاً في النهوض بالأوضاع الحياتية لفقراء الريف في موزامبيق. وبفضل ما عرضته من أمثلة محسوسة عن النتائج المحققة في بلادها، فإن معالي رئيسة الوزراء قد أبرزت القدرات الكامنة للنهج المتكامل والمتناسق الذي يدعو إليه الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. فالملكية والالتزام القطريان المدعومان بالأنشطة التكميلية للجهات المعنية هما السبيل الفعال الأمثل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

كما كانت هذه الأهداف محورية في البيان الذي أدلى به معالي السيد Tommaso Padoa Schioppa وزير الاقتصاد والمالية في جمهورية إيطاليا. ولقد ردد صدى كلمات معالي رئيسة وزراء موزامبيق في الدعوة إلى إرساء التعاون الدولي المنسق والفعال وإلى تعزيز الجهود لتنفيذ مهام الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة. وحث السيد الوزير، الذي تستضيف بلاده وكالات الأمم المتحدة الثلاث للأغذية والزراعة المتمركزة في روما، على بذل قصارى الجهد للمضي قدماً على طريق تدعيم التعاون القائم بين منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق. إن إيطاليا تضطلع منذ عهد بعيد بدور نشط في التنمية وتقر بالدور الأساسي للصندوق في الكفاح ضد الجوع والفقر. وفي هذا السياق، فإن الصندوق قد حظي على الدوام بدعم سخي من البلد المضيف، وهو دعم برهن عليه معالي الوزير Padoa Schioppa من جديد بتأكيده لمساهمة إيطاليا بمبلغ 41.5 مليون يورو في التجديد السابع للموارد.

لقد كانت الفكرة المشتركة التي أعربت عنها هذه البيانات واضحة كل الوضوح، وهي أن الجهد المشترك والقيادة الحقيقية يعتبران عنصران أساسيان لنجاح أي نشاط.

وكانت الشراكة هي الموضوع المحوري في الرسالة التي بعث بها معالي السيد عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي حثنا فيها، فرادى وجماعات، على تحمل مسؤولياتنا والسعي للوفاء بما قدمناه من التزامات بشأن تحسين الأوضاع الحياتية للفقراء.

واستذكر سعادة السيد سليمان جاسر الحربيش، المدير العام لصندوق الأوبك للتنمية الدولية، الذي يعتبر من أمتن الجهات الشريكة للصندوق في ميدان التنمية الريفية، أن الفقر هو ظاهرة ريفية بصورة طاغية. وعلى هذا

فقد أبرز الصلة المؤكدة بين مكافحة الفقر الريفي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأكد بدوره أهمية الشراكة والتعاون من خلال عرضه لأمثلة المبادرات المشتركة الناجحة التي قامت بها منظمته مع الصندوق.

ورحب المجلس برسالة السيد بان كي-مون، الأمين العام للأمم المتحدة. وجدد السيد كي-مون في بيانه التأكيد على أهمية التنمية الريفية والزراعية البالغة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشدد على التزامه بالحفاظ على زخم عملية إصلاح الأمم المتحدة لتغدو منظومة تتسم بالاتساق، والفعالية، والكفاءة. وأشار إلى أن مساهمة الصندوق، عبر مشروعاته وبرامجه ومن خلال اقتسامه للمعارف والدروس المستقاة، تتسم بأهمية محورية بالنسبة للجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع.

وكان بيان السيد بوغه رئيس الصندوق، الذي ألقاه أمام المجلس هذا العام، بليغاً ومؤثراً، حيث أبرز النتائج الملموسة التي حققها الصندوق خلال العام المنصرم. فقد شهد الأداء الشامل ارتفاعاً ملحوظاً، وتحققت زيادة بنسبة 10 في المائة في برنامج العمل مما يعني الوصول إلى ملايين أخرى من فقراء الريف. وقد أكد السيد بوغه، الذي كان عضواً في الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التزامه بالعمل كي "تستطيع المنظومة توحيد أدائها، بشراكة حقيقية مع جميع البلدان ولتلبية احتياجات تلك البلدان".

وتم تقديم الفريق الجديد للإدارة العليا للصندوق إلى المجلس، وهو الفريق الذي سيساعد الرئيس بوغه على تحقيق ذلك الهدف. وأود هنا، وكلي ثقة بأني أتحدث باسم جميع الحاضرين، أن أعرب عن أطيب التمنيات للرئيس وفريقه بالنجاح.

وتشاطر الوكالات الشقيقة في روما الصندوق في التزامه. وقد رحب المجلس بأمثلة الشراكة في العمل التي وردت في الرسائل التي بعث بها الدكتور جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والسيد جيمس موريس المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي.

وأكد محافظو الصندوق في بياناتهم التي غطت مختلف الحقائق والأقاليم الجغرافية مساندتهم للأنشطة الهامة التي يضطلع بها الصندوق. كما أنهم لفتوا الانتباه مجدداً إلى التحديات العالمية الهائلة الماثلة أمام المجتمع الإنمائي عموما، مثل ضرورة تحقيق المزيد من التقدم فيما يتعلق بالإصلاحات التجارية ومعالجة أمر التغير المناخي. إن "تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر" ليس مهمة الصندوق وحده، فهي مهمتنا الجماعية على نحو ما أكد المحافظون الممثلون للعديد من الدول الأعضاء.

وقد نظر المجلس في تقرير التجديد السابع لموارد الصندوق. وكنا في دورتنا الماضية قد تلقينا الأنباء الطيبة بالاختتام العاجل لمفاوضات ذلك التجديد، وها نحن في هذه الدورة نتلقى المزيد من الأخبار الطيبة التي تفيد بنفاذ مفعول التجديد. ذلك هو برهان محسوس وسار على الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء على مهمة الصندوق وعلى مسألة تزويده بالموارد اللازمة لمواصلة عمله. وبلغت القيمة الإجمالية للتعهدات حتى الآن 616 مليون دولار أمريكي، أي نسبة 86 في المائة من الرقم المستهدف البالغ 720 مليون دولار أمريكي، كما تشكل وثائق المساهمة التي تم تلقيها نسبة 58 في المائة من مجموع التعهدات. وتُحث الدول الأعضاء التي لم تعلن بعد عن تعهداتها، أو لم تودع وثائق مساهمتها، أو لم تسدد مدفوعاتها، على اتخاذ ما يلزم من تدابير في هذا الصدد.

وبناء على توصية المجلس التنفيذي، فقد وافق مجلس المحافظين على القوائم المالية المراجعة للصندوق لعام 2005 وعلى ميزانيته الإدارية لعام 2007 بقيمة 67.49 مليون دولار أمريكي. وستشير محاضر هذه الدورة إلى امتناع الولايات المتحدة عن التصويت بالموافقة على الميزانية المذكورة. كما أقر المجلس الميزانية الإدارية لمكتب التقييم بقيمة 5.687 مليون دولار أمريكي.

وفي دورة المجلس في العام الماضي، جرت الموافقة على تشكيل ممثلي قائمة البلدان باء في المجلس التنفيذي لفترة ولاية قدرها سنة واحدة فقط. وأبلغ المحافظون بعزم القائمة على تأكيد هذا التشكيل للسنتين الثانية والثالثة من فترة ولاية المجلس التنفيذي، وقد تم انتخاب الأعضاء الأربعة والأعضاء المناوبين الأربعة حسب الأصول. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن التهاني لأعضاء القائمة باء في المجلس التنفيذي ولأتمنى لهم، وباسم مجلس المحافظين بأسره، كل النجاح في عملهم.

وتلقى مجلس المحافظين تقريراً عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ولاحظ التعديلات المدخلة على منهجية هذا النظام والتي طُبِّقت على حساب الدرجات القطرية لعام 2006 والمخصصات الناجمة عنها. ورحب المحافظون بالأنباء القائلة بأن الصندوق سيستضيف عام 2008 الاجتماع التقني السنوي للوكالات التي تطبق نهج تخصيص الموارد على أساس الأداء. ومن المفروض أن يوفر هذا الاجتماع منتدى لتقاسم الخبرات والدروس المستفادة في إطار روح الاتساق الأصيلة.

وعرض الائتلاف الدولي المعني بالأراضي تقريراً مرحلياً عما حققه من تقدم في جهوده الساعية إلى ترويج جدول عمل مناصر للفقراء في ميدان الأراضي يرمي إلى ضمان قدرة فقراء الريف على الوصول إلى الأصول اللازمة للتغلب على الفقر بصورة مستدامة. كما تقدمت الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بتقرير إلى المجلس عن أنشطتها التشغيلية عام 2006 الذي شهد إحياء "السنة الدولية للصحاري والتصحر"، وعرضت دورها المتطور كمؤسسة توفر الخدمات الإرشادية المتخصصة بشأن التنمية، والزراعة، وإحياء الموارد الطبيعية. وعلى هذا فإن الآلية العالمية تغدو أكثر فأكثر شريكاً طبيعياً للصندوق.

المندوبون الموقرون،

قبل أن أختتم هذه الدورة أود أن أتقدم بالشكر لكل زملائي المحافظين لما أبدوه من مساندة لي ولرفيقيَّ في مكتب المجلس، وهما المحافظان الممثلان لقطر وبنغلاديش، في إدارة هذه الدورة. وكم سيجافيني الصواب إن أغفلت الإعراب عن التقدير أيضاً لرئيس الصندوق لإدارته الفعالة للمؤسسة. وأخيراً، وليس آخراً، أعرب عن شكري لموظفي الصندوق. وما كان لهذه الدورة أن تنجح لولا الجهود الدؤوبة للعاملين من وراء الستار من مترجمين فوريين، وموظفين فنيين، وسعاة مؤتمرات، على سبيل المثال لا الحصر. إن ما يقدمونه من مثال لقوة العمل الجماعي، والتعاون، والاتساق لجدير بالثناء.

وبهذا أعلن عن اختتام الدورة الثلاثين لمجلس المحافظين.

Document: GC 30/INF.12/Rev.2
Date:
Distribution: Public
Original: Arabic/English/French/Spanish

IFAD
INTERNATIONAL FUND FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT

Enabling the rural poor to overcome poverty

قائمة المشاركين في الدورة الثلاثين لمجلس المحافظين

List of participants at the thirtieth session of the Governing Council

Liste des participants à la trentième session du Conseil des gouverneurs

Lista de los participantes en el 30˚período de sesiones del Consejo de Gobernadores

رئيس المجلس:	
Chairperson:	James Harvey
Président:	(المملكة المتحدة)
Presidente:	
نائبا رئيس المجلس:	عبد الرحمن بن خليفة آل ثاني
Vice-Chairpersons:	(قطر)
Vice-présidents:	Fazlul Karim
Vicepresidentes:	(بنغلاديش)

Governing Council — Thirtieth Session
Rome, 14-15 February 2007

الدول الأعضاء

MEMBER STATES

ÉTATS MEMBRES

ESTADOS MIEMBROS

AFGHANISTAN

Alternate Governor	Abdul Razak AYAZI Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Afghanistan to IFAD Rome

ALBANIA

Governor (acting)	Shkelzen MARKU Director-General General Department of Agriculture Policies Ministry of Agriculture, Food and Consumer Protection Tirana
Adviser	Vera CARA Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Albania to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Bajram KORSITA Executive Director Mountain Areas Development Agency Tirana

ALGERIA

Gouverneur (provisoire)	Abdesselam CHELGHOUM Secrétaire général Ministère de l'agriculture et du développement rural Alger
Conseiller	Brahim NADJI Directeur d'Études Ministère des finances Alger

ALGERIA (cont'd)

Conseiller	Saida ZOUGGAR Directeur de la Programmation des investissements et des études économiques Ministère de l'agriculture et du développement rural Alger
Conseiller	Abderrahman HAMIDAOUI Ministre plénipotentiaire Représentant permanent adjoint de la République algérienne démocratique et populaire auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

ANGOLA

Gouverneur (provisoire)	Manuel Pedro PACAVIRA Ambassadeur de la République d'Angola auprès du FIDA Rome
Gouverneur suppléant (provisoire)	Pedro Agostinho KANGA Directeur Cabinet des Relations internationales Ministère de l'agriculture et du développement rural Luanda
Conseiller	Kiala Kia MATEVA Conseiller Représentant permanent adjoint de la République d'Angola auprès du FIDA Rome
Conseiller	Carlos Alberto AMARAL Conseiller Représentant permanent suppléant de la République d'Angola auprès du FIDA Rome

ARGENTINA

Gobernador	Victorio María José TACCETTI Embajador de la República Argentina ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente	María del Carmen SQUEFF Consejera Representante Permanente Alterna de la República Argentina ante el FIDA Roma

ARMENIA

Alternate Governor	Zohrab V. MALEK Ambassador Permanent Representative of the Republic of Armenia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Gagik MATEVOSYAN Director Rural Areas Economic Development Project Ministry of Agriculture Yerevan

AUSTRIA

Alternate Governor	Klaus OEHLER Deputy Director International Finance Institutions Federal Ministry of Finance Vienna
Adviser	Wolfgang THILL First Secretary Embassy of the Republic of Austria Rome

AZERBAIJAN

Governor	Emil Zulfugar Oglu KARIMOV Ambassador of the Republic of Azerbaijan to IFAD Rome

AZERBAIJAN (cont'd)

Adviser	Vugar MEHDIYEV Programme Director Rural Development Programme for Mountainous and Highland Areas Ministry of Agriculture Baku
Adviser	Rashad ASLANOV Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Azerbaijan to IFAD Rome
Adviser	Mammad ZULFUQAROV Attaché Embassy of the Republic of Azerbaijan Rome

BANGLADESH

Governor (acting)	Fazlul KARIM Ambassador Permanent Representative of the People's Republic of Bangladesh to IFAD Rome
Alternate Governor (acting)	Nasrin AKHTER Counsellor (Economic Affairs) Alternate Permanent Representative of the People's Republic of Bangladesh to IFAD Rome

BELGIUM

Gouverneur suppléant	Philip HEUTS Conseiller Coopération internationale Représentant permanent suppléant du Royaume de Belgique auprès du FIDA Rome

BELGIUM (cont'd)

Conseiller	John CORNET D'ELZIUS Ministre Conseiller Affaires multilatérales Représentant permanent adjoint du Royaume de Belgique auprès du FIDA Rome

BENIN

Gouverneur (provisoire)	Bonaventure KOUAKANOU Directeur de la Programmation et de la prospective Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Cotonou

BHUTAN

Governor	Dasho Sangay THINLEY Secretary Ministry of Agriculture Thimphu
Alternate Governor	Yeshey DORJI Senior Planning Officer Policy and Planning Division Ministry of Agriculture Thimphu

BOLIVIA

Gobernador (interino)	María Isabel CADIMA PAZ Consejero Encargado de Negocios, a.i. Embajada de la República de Bolivia Roma

BOSNIA AND HERZEGOVINA

Alternate Governor	Tamara Dogo KOVAČEVIĆ Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of Bosnia and Herzegovina to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

BOTSWANA

Governor (acting)	Carter N. MORUPISI Deputy Permanent Secretary Ministry of Agriculture Gaborone
Alternate Governor (acting)	Kelebone TSHEBOENG Principal Agricultural Economist Ministry of Agriculture Gaborone

BRAZIL

Alternate Governor	José Carlos DA ROCHA MIRANDA Secretary for International Affairs Ministry of Planning, Budget and Management Brasilia, D.F.
Adviser	Felipe HADDOCK LOBO GOULART Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Federative Republic of Brazil to IFAD Rome

BURKINA FASO

Gouverneur (provisoire)	Mamadou SISSOKO Ambassadeur du Burkina Faso auprès du FIDA Rome
Gouverneur suppléant (provisoire)	Boubakar CISSÉ Conseiller économique Représentant permanent adjoint du Burkina Faso auprès du FIDA Rome

BURUNDI

Gouverneur	Jean de Dieu MUTABAZI Ministre de l'agriculture et de l'élevage Bujumbura

BURUNDI (cont'd)

Gouverneur suppléant (provisoire)	Léopold NDAYISABA Ambassadeur de la République du Burundi auprès du FIDA Rome
Conseiller	Damase NTIRANYIBAGIRA Coordonnateur du Programme transitoire de reconstruction post-conflit Ministère de l'agriculture et de l'élevage Bujumbura
Conseiller	Yves MINANI Coordonnateur du Programme de réhabilitation et du développement du monde rural Ministère de l'agriculture et de l'élevage Bujumbura
Conseiller	Adrien NAHAYO Premier Conseiller Ambassade de la République du Burundi Rome

CAMEROON

Gouverneur	Abdoulaye ABOUBAKARY Secrétaire d'État au Ministère de l'agriculture et du développement rural Yaoundé
Gouverneur suppléant	Michael TABONG KIMA Ambassadeur de la République du Cameroun auprès du FIDA Rome
Conseiller	Médi MOUNGUI Deuxième Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Cameroun auprès du FIDA Rome

CANADA

Governor (acting)	Claude LEMIEUX Director Multilateral Programmes Branch International Financial Institutions Division Canadian International Development Agency (CIDA) Gatineau, Québec
Alternate Governor (acting)	James MELANSON Counsellor Deputy Permanent Representative of Canada to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

CAPE VERDE

Gouverneur	José Eduardo BARBOSA Ambassadeur de la République du Cap-Vert auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Gouverneur suppléant	Maria Goretti SANTOS LIMA Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Cap-Vert auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

CENTRAL AFRICAN REPUBLIC

Gouverneur	Charles MASSI Ministre d'État au développement rural Bangui
Gouverneur suppléant	Ernest GOTHARD-BASSEBE Chargé de mission en matière d'agriculture Ministère du développement rural Bangui

CHAD

Gouverneur	Albert PAHIMI PADACKE Ministre de l'agriculture N'Djaména
Conseiller	Mbortchogue WAÏDOU Directeur des Études, des programmes et des projets Ministère de l'agriculture N'Djaména
Conseiller	Naoura DELI Coordinateur Projet de sécurité alimentaire au Nord Guéra Phase II Mongo

CHILE

Gobernador Suplente	Konrad PAULSEN Ministro Consejero Embajada de la República de Chile Roma

CHINA

Alternate Governor	JU Kuilin Deputy Director-General International Department Ministry of Finance Beijing
Adviser	WU Jinkang Director IFI Division IV International Department Ministry of Finance Beijing
Adviser	WANG Ling Project Officer IFI Division IV International Department Ministry of Finance Beijing

CHINA (cont'd)

Adviser	DING Guo-guang Counsellor Deputy Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	WU Wen Zhi First Secretary Alternate Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	CHEN Jian Third Secretary Alternate Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

COLOMBIA

Gobernador	Sabas PRETELT DE LA VEGA Embajador de la República de Colombia ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente	Francisco José COY GRANADOS Ministro Consejero Representante Permanente Adjunto de la República de Colombia ante el FIDA Roma
Asesor	Beatriz CALVO VILLEGAS Primer Secretario Embajada de la República de Colombia Roma

CONGO

Gouverneur suppléant	Mamadou KAMARA DEKAMO Ambassadeur de la République du Congo auprès du FIDA Rome

CONGO (cont'd)

Conseiller	Dieudonné KISSIEKIAOUA Conseiller aux pêches Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Brazzaville
Conseiller	Georgette BAMANA DANDOU Directeur général de l'agriculture Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Brazzaville
Conseiller	Emile ESSEMA Deuxième Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Congo auprès du FIDA Rome
Conseiller	Guy Jean-Claude OKOULATSONGO Premier Secrétaire Chargé du Protocole et de l'Administration Ambassade de la République du Congo Rome

COSTA RICA

Gobernador Suplente	Yolanda GAGO DE SINIGAGLIA Ministra Consejera Encargada de Negocios, a. i. Misión Permanente de Costa Rica ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Asesor	Greta PREDELLA Asistenta Misión Permanente de Costa Rica ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

CÔTE D'IVOIRE

Gouverneur (provisoire)	Richard Gbaka ZADY Ambassadeur de la République de Côte d'Ivoire auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Gouverneur suppléant (provisoire)	Aboubakar BAKAYOKO Conseiller Représentant permanent adjoint de la République de Côte d'Ivoire auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

CROATIA

Alternate Governor	Ivo RESIĆ Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Croatia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

CUBA

Gobernador (interino)	Carlos ALFARO Funcionario Ministerio para la Inversión Extranjera y la Colaboración Económica Ciudad de La Habana

CYPRUS

Alternate Governor	Gabriel ODYSSEOS Agricultural Attaché Deputy Permanent Representative of the Republic of Cyprus to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

Alternate Governor	CHOE Taek San Ambassador of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome
Adviser	YUN Su Chang Minister Deputy Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome
Adviser	RI Song Chol Second Secretary Permanent Representation of the Democratic People's Republic of Korea Rome

DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO

Gouverneur (provisoire)	Albert TSHISELEKA FELHA Ambassadeur de la République démocratique du Congo auprès du FIDA Rome
Conseiller	Innocent MOKOSA MANDENDE Ministre Conseiller Représentant permanent adjoint de la République démocratique du Congo auprès du FIDA Rome

DENMARK

Governor (acting)	Kristian HØJERSHOLT Minister Counsellor Deputy Permanent Representative of the Kingdom of Denmark to IFAD Rome
Adviser	Joo Ran NORREEN Attaché Alternate Permanent Representative of the Kingdom of Denmark to IFAD Rome

DJIBOUTI

Gouverneur	Abdoulkader Kamil MOHAMED Ministre de l'agriculture, de l'élevage et de la mer Chargé des ressources hydrauliques Djibouti
Gouverneur suppléant	Mohamed Moussa CHEHEM Ambassadeur de la République de Djibouti auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Bruxelles
Conseiller	Djama Mahamoud DOUALEH Secrétaire général Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la mer Chargé des ressources hydrauliques Djibouti
Conseiller	Mohamed ALI KAMIL Conseiller du Président pour la sécurité alimentaire Djibouti
Conseiller	Mohamed IDRISS Sous-directeur Division des Organisations internationales Ministère des affaires étrangères et de la coopération internationale Djibouti

DOMINICAN REPUBLIC

Gobernador	Mario ARVELO CAAMAÑO Embajador Representante Permanente de la República Dominicana ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente (interino)	Yanina GRATEREAUX Ministra Consejera Representante Permanente Alterna de la República Dominicana ante el FIDA Roma

ECUADOR

Gobernador	Emilio IZQUIERDO MIÑO Embajador de la República del Ecuador ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Gobernador Suplente	Mónica MARTÍNEZ MENDUIÑO Consejero Representante Permanente Alterno de la República del Ecuador ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

EGYPT

Governor (acting)	Ashraf RASHED Ambassador of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor (acting)	Said Mohamed EL SAYED MANSOUR Agricultural Counsellor Deputy Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Yasser SOROUR Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Wael Abou Bakr EL-NAGGAR First Secretary Alternate Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

EL SALVADOR

Gobernador	José Roberto ANDINO SALAZAR Embajador de la República de El Salvador ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente	María Eulalia JIMÉNEZ ZEPEDA Ministro Consejero Representante Permanente Adjunto de la República de El Salvador ante el FIDA Roma

ERITREA

Governor	Arefaine BERHE Minister for Agriculture Asmara
Adviser	Yohannes TENSUE First Secretary Alternate Permanent Representative of the State of Eritrea to IFAD Rome

ETHIOPIA

Governor (acting)	Abreha GEBRAY ASEFFA Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of the Federal Democratic Republic of Ethiopia to IFAD Rome

FINLAND

Governor	Hannu KYRÖLÄINEN Director-General Department for Global Affairs Ministry of Foreign Affairs Helsinki
Adviser	Kari JANTUNEN Counsellor Unit for Development Financing Institutions Department for Global Affairs Ministry of Foreign Affairs Helsinki

FINLAND (cont'd)

Adviser	Heidi PIHLATIE Minister Counsellor Permanent Representative of the Republic of Finland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

FRANCE

Gouverneur	Ambroise FAYOLLE Chef du Service des affaires multilatérales et du développement Direction générale du trésor et de la politique économique Ministère de l'économie, des finances et de l'industrie Paris
Gouverneur suppléant (provisoire)	Charles MILLON Ambassadeur de la République française auprès de l'OAA Rome
Conseiller	Vincent PERRIN Chef du Bureau de l'Aide au développement et des institutions multilatérales de développement Ministère de l'économie, des finances et de l'industrie Paris
Conseiller	Marc TROUYET Conseiller Représentant permanent adjoint de la République française auprès de l'OAA Rome
Conseiller	Patrick PRUVOT Secrétaire général Comité interministériel de l'agriculture et de l'alimentation Bureau du Premier Ministre Secrétariat général des affaires européennes Paris

FRANCE (cont'd)

Conseiller	Florence LASBENNES Chef du Bureau des Politiques de développement économique et agricole Ministère des affaires étrangères Paris
Conseiller	Bernard ESNOUF Chef de Division agriculture et agro industries Agence française de développement Paris
Conseiller	Frédéric SANDRON Chercheur Institut de recherche pour le développement Paris

GABON

Gouverneur	Faustin BOUKOUBI Ministre d'État Ministre de l'agriculture, de l'élevage et du développement rural Libreville
Gouverneur suppléant	Yolande BIVIGOU Directeur national des projets du FIDA Ministère de l'agriculture, de l'élevage et du développement rural Libreville
Conseiller	Noël BAÏOT Ambassadeur de la République gabonaise auprès du FIDA Rome
Conseiller	Ivone Alves DIAS DA GRAÇA Premier Conseiller Représentant permanent adjoint de la République gabonaise auprès du FIDA Rome
Conseiller	Jean-Pierre LEGUAMA Conseiller du Ministre Ministère de l'agriculture, de l'élevage et du développement rural Libreville

GAMBIA

Governor	Kanji SANNEH Secretary of State for Agriculture Banjul
Adviser	Ebrima CAMARA Deputy Permanent Secretary for Projects and Programmes Department of State of Agriculture Banjul

GEORGIA

Governor (acting)	Aleksandre TSINTSANDZE Deputy Minister for Agriculture Tbilisi
Alternate Governor	Zaal GOGSADZE Ambassador of Georgia to IFAD Rome
Adviser	Natalia MODEBADZE Director Ministry of Agriculture Tbilisi
Adviser	Tea TSITLANADZE Deputy Head of the Department of Coordination with International Organizations and Projects' Management Ministry of Agriculture Tbilisi
Adviser	Natia SULAVA First Counsellor Deputy Permanent Representative of Georgia to IFAD Rome
Adviser	Soso DANELIA First Counsellor Deputy Permanent Representative of Georgia to IFAD Rome

GERMANY

Governor	Michael HOFMANN Director-General Federal Ministry of Economic Co-operation and Development Bonn
Adviser	Rolf DRESCHER Division Chief Regional Development Banks Federal Ministry of Economic Co-operation and Development Berlin
Adviser	Bernd DUNNZLAFF Counsellor Alternate Permanent Representative of the Federal Republic of Germany to IFAD Rome

GHANA

Governor	Anna NYAMEKYE Deputy Minister for Food and Agriculture Accra
Alternate Governor	Charles AGYEI-AMOAMA Ambassador of the Republic of Ghana to IFAD Rome
Adviser	Kwaku NICOL Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Ghana to IFAD Rome

GREECE

Alternate Governor	Emmanuel MANOUSSAKIS Minister Plenipotentiary for Agricultural Affairs Alternate Permanent Representative of the Hellenic Republic to IFAD Rome

GUATEMALA

Gobernador (interino)	Bernardo LÓPEZ FIGUEROA Ministro de Agricultura, Ganadería y Alimentación Ciudad de Guatemala
Gobernador Suplente (interino)	Francisco BONIFAZ RODRÍGUEZ Embajador de la República de Guatemala ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Asesor	Armando PALOMO SARTORI Coordinador de Cooperación Externa Ministerio de Agricultura, Ganadería y Alimentación Ciudad de Guatemala
Asesor	Ileana RIVERA DE ANGOTTI Ministro Consejero Representante Permanente Alterno de la República de Guatemala ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Asesor	Ana Cristina RODAS Asesor en el Despacho Ministerial Ministerio de Agricultura, Ganadería y Alimentación Ciudad de Guatemala
Asesor	Edgar AJCIP TEPEU Director Ejecutivo Fondo Nacional para la Paz Roma
Asesor	Héctor Raúl HERNÁNDEZ FIGUEROA Director del Programa Nacional de Desarrollo Rural “La Región de Occidente” Ministerio de Agricultura, Ganadería y Alimentación Ciudad de Guatemala
Asesor	Gabriela RUIZ Jefe de Comunicación Social Ministerio de Agricultura, Ganadería y Alimentación Ciudad de Guatemala

GUINEA

Gouverneur suppléant (provisoire)	Thierno M. CELLOU DIALLO Ambassadeur de la République de Guinée auprès du FIDA Rome
Conseiller	Abdoulaye TRAORE Conseiller économique Représentant permanent suppléant de la République de Guinée auprès du FIDA Rome

HAITI

Gouverneur	Joanas GUE Secrétaire d'État Ministère de l'agriculture, des ressources naturelles et du développement rural Port-au-Prince
Gouverneur suppléant (provisoire)	Yvon SIMÉON Ambassadeur de la République d'Haïti auprès du FIDA Rome
Conseiller	Jean Marie BINETTE Chef du Cabinet du Ministre Ministère de l'agriculture, des ressources naturelles et du développement rural Port-au-Prince
Conseiller	Emmanuel CHARLES Ministre Conseiller Ambassade de la République d'Haïti Rome
Conseiller	Isaac XAVIER Directeur du Project FIDA Ministère de l'agriculture, des ressources naturelles et du développement rural Port-au-Prince

HAITI (cont'd)

Conseiller	Carl Benny RAYMOND Conseiller Représentant permanent suppléant de la République d'Haïti auprès du FIDA Rome

HONDURAS

Gobernador (interino)	Nehemías MARTÍNEZ Subsecretario de Estado en los Despachos de Agricultura y Ganadería Tegucigalpa, M.D.C.
Gobernador Suplente (interino)	Modesto RODAS Director Programa Nacional de Desarrollo Local Secretaría de Estado en los Despachos de Agricultura y Ganadería Tegucigalpa, M.D.C.
Asesor	Florencia TORO Administrador Programa Nacional de Desarrollo Local Secretaría de Estado en los Despachos de Agricultura y Ganadería Tegucigalpa, M.D.C.
Asesor	Mayra Aracely REINA DE TITTA Consejero Representante Permanente Alterno de la República de Honduras ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

ICELAND

Governor (acting)	Gudni BRAGASON Minister Counsellor Permanent Representative of the Republic of Iceland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

ICELAND (cont'd)

Adviser	Federica FRASCA Assistant Embassy of the Republic of Iceland Rome

INDIA

Governor (acting)	Ramalingam PARASURAM Minister (Agriculture) Alternate Permanent Representative of the Republic of India to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

INDONESIA

Governor	Mulia Panusunan NASUTION Secretary-General Department of Finance Jakarta
Alternate Governor	Susanto SUTOYO Ambassador of the Republic of Indonesia to IFAD Rome
Adviser	Djafar HUSEIN Deputy Chief of Mission Embassy of the Republic of Indonesia Rome
Adviser	Irfa AMPRI Head of International Cooperation Center Department of Finance Jakarta
Adviser	Yusni Emilia HARAHAP Head of International Cooperation Bureau Department of Agriculture Jakarta

INDONESIA (cont'd)

Adviser	Ms HARNIATI Secretary of Agriculture Human Resources Bureau Department of Agriculture Jakarta
Adviser	Siti Nugraha MAULUDIAH First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Indonesia to IFAD Rome
Adviser	Erizal SODIKIN Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Indonesia to IFAD Rome
Adviser	Mr MAKHLANI Head of Multilateral Co-operation Division Department of Finance Jakarta
Adviser	Hartyo HARKOMOYO Third Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Indonesia to IFAD Rome

IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Governor	Eshagh AL HABIB Director-General International Economic and Specialized Agencies Department Ministry of Foreign Affairs Tehran
Alternate Governor (acting)	Javad SHAKHS TAVAKOLIAN Ambassador of the Islamic Republic of Iran to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF) (cont'd)

Adviser	Gholamhossein DARZI Senior Expert International Economic and Specialized Agencies Department Ministry of Foreign Affairs Tehran
Adviser	Seyed Morteza ZAREI Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Iran to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

IRAQ

Governor (acting)	Akram AL-JAFF Ambassador of the Republic of Iraq to IFAD Rome

IRELAND

Governor	Sean O'HUIGINN Ambassador of Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor	Padraic DEMPSEY First Secretary (Agriculture) Deputy Permanent Representative of Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Garvan McCANN Senior Development Specialist Technical Section Irish Aid Department of Foreign Affairs Dublin
Adviser	Donal MacDONALD Multilateral EU Section Irish Aid Department of Foreign Affairs Dublin

ISRAEL

Governor	Gila LIVNAT ROSINER Counsellor (Economic and Scientific Affairs) Permanent Representative of the State of Israel to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Elena PIANI Rapporteur Embassy of the State of Israel Rome

ITALY

Gouverneur	Pier Paolo CENTO Sous-secrétaire d'État Ministère de l'économie et des finances Rome
Conseiller	Augusto ZODDA Membre du Service de Consultation et supervision fiscale Ministère de l'économie et des finances Rome
Conseiller	Ignazio ANGELONI Chef de la Direction générale des relations financières internationales Département du trésor Ministère de l'économie et des finances Rome
Conseiller	Paolo DUCCI Ambassadeur Responsable de la coordination FAO/IFAD/PAM Direction générale de la coopération économique et financière multilatérale Ministère des affaires étrangères Rome

ITALY (cont'd)

Conseiller	Filippo SCAMMACCA del MURGO Chef du Bureau VIII Direction générale pour la coopération au développement Ministère des affaires étrangères Rome
Conseiller	Massimo LAVEZZO CASSINELLI Premier Conseiller Représentant permanent adjoint de la République italienne auprès du FIDA Rome
Conseiller	Fabio LE DONNE Chef du Secrétariat du Sous-secrétaire d'État Ministère de l'économie et des finances Rome
Conseiller	Pablo FACCHINEI Directeur adjoint du Service chargé des Banques de développement multilatéral Direction générale des relations financières internationales Département du trésor Ministère de l'économie et des finances Rome
Conseiller	Marina CALVINO Fonctionnaire Bureau des affaires internationales Ministère des politiques agricoles et des forêts Rome
Conseiller	Jessyama FORLINI Fonctionnaire Bureau des relations internationales Ministère des politiques agricoles et des forêts Rome
Conseiller	Giovanna SCAGLIONE Conseiller Secrétariat du Sous-secrétaire d'État Ministère de l'économie et des finances Rome

ITALY (cont'd)

Conseiller	Gaetano D'ONOFRIO Conseiller Service chargé des Banques de développement multilatéral Direction générale des relations financières internationales Département du trésor Ministère de l'économie et des finances Rome
Conseiller	Santi LAGANÁ Conseiller Bureau VIII Direction générale pour la coopération au développement Ministère des affaires étrangères Rome
Conseiller	Leonardo PERONI Conseiller Coordination FAO/IFAD/PAM Direction générale de la coopération économique et financière multilatérale Ministère des affaires étrangères Rome
Conseiller	Sara LAURINI Conseiller Coordination FAO/IFAD/PAM Direction générale de la coopération économique et financière multilatérale Ministère des affaires étrangères Rome
Conseiller	Elisabetta MALFITANO Conseiller Coordination FAO/IFAD/PAM Direction générale de la coopération économique et financière multilatérale Ministère des affaires étrangères Rome

JAPAN

Governor	Yuji NAKAMURA Ambassador of Japan to Italy Rome

JAPAN (cont'd)

Alternate Governor (acting)	Kazumi ENDO Counsellor Deputy Permanent Representative of Japan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Chishiro MATSUMOTO Second Secretary Economic Section Embassy of Japan Rome

JORDAN

Governor (acting)	Radi AL TARAWNEH Assistant to the Secretary-General for Agricultural Projects and Extension Ministry of Agriculture Amman
Alternate Governor (acting)	Malek BRIZAT Director for International Co-operation Ministry of Planning and International Co-operation Amman
Adviser	Rulan SAMARA Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Hashemite Kingdom of Jordan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

KENYA

Governor (acting)	Patrick MUIRURI Assistant Minister for Agriculture Nairobi
Alternate Governor (acting)	Ann Belinda NYIKULI Ambassador of the Republic of Kenya to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

KENYA (cont'd)

Adviser	Emily OSENA Agribusiness Development and Credit Officer Ministry of Agriculture Nairobi
Adviser	Patricia ARUWA Special Technical Assistant to the Minister Ministry of Agriculture Nairobi
Adviser	Joseph K. MBURU Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Kenya to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	John K. WAMBUA First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Kenya to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

KIRIBATI

Governor (acting)	Teima ONORIO Vice-President and Minister for Environment, Lands and Agricultural Development Tarawa
Alternate Governor (acting)	Tebwe IETAAKE Secretary Ministry of Environment, Lands and Agricultural Development Tarawa
Adviser	Kinaai KAIRO Director for Agriculture and Livestock Ministry of Environment, Lands and Agricultural Development Tarawa

KUWAIT

Governor (acting)	Hesham I. AL-WAQAYAN Deputy Director-General Operations and Disbursement Kuwait Fund for Arab Economic Development Kuwait City
Adviser	Waleed AL-BAHAR Regional Manager for Central Asia and European Countries Kuwait Fund for Arab Economic Development Kuwait City

LAO PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC

Governor	Somdy DOUANGDY Vice-Minister for Finance Vientiane
Adviser	Viengthong SIPHANDONE Director-General External Financial Relations Department Ministry of Finance Vientiane
Adviser	Somphanh CHANPHENGXAY Deputy Director-General Livestock and Fisheries Department Ministry of Agriculture and Forestry Vientiane
Adviser	Vannapha DOUANGDY Economic Expert Ministry of Finance Vientiane

LEBANON

Gouverneur (provisoire)	Hassane ABI AKAR Conseiller Représentant Permanent suppléant de la République libanaise auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

LESOTHO

Governor (acting)	Mamoruti MALIE Permanent Secretary Ministry of Agriculture and Food Security Maseru
Alternate Governor	Mathoriso MOLUMELI Chief Economic Planner Ministry of Agriculture and Food Security Maseru
Adviser	Mamosala Semakaleng SHALE First Secretary Alternate Permanent Representative of the Kingdom of Lesotho to IFAD Rome

LIBERIA

Governor (acting)	Musu JATU RUHLE Counsellor Chargé d'affaires, a. i. Embassy of the Republic of Liberia Rome

LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA

Governor	Abubaker Al-Mabruk AL-MANSURI Secretary of the People's Committee of the Authority for Agriculture, Animal Wealth and Marine Resources Tripoli
Alternate Governor (acting)	Abdalla A. M. ZAIED Permanent Representative of the Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Seraj Addin S.A. ESSA Counsellor Alternate Permanent Representative of the Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA (cont'd)

Adviser	Ahmad ALBIDI People's Committee of the Authority for Agriculture, Animal Wealth and Marine Resources Tripoli

LUXEMBOURG

Gouverneur suppléant	Arsène JACOBY Conseiller de Direction Ministère des finances Luxembourg-Ville

MADAGASCAR

Gouverneur suppléant	Auguste Richard PARAINA Ambassadeur de la République de Madagascar auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Conseiller	Monsieur MONJA Conseiller Représentant permanent adjoint de la République de Madagascar auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

MALAWI

Governor	Bintony KUTSAIRA Deputy Minister for Agriculture and Food Security Lilongwe
Alternate Governor	Patrick KABAMBE Principal Secretary Ministry of Agriculture and Food Security Lilongwe

MALAYSIA

Alternate Governor	Lily ZACHARIAH Ambassador Permanent Representative of Malaysia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Mohammad Azhar BIN MAZLAN Counsellor Alternate Permanent Representative of Malaysia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Johari BIN RAMLI Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of Malaysia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Amri BIN ISMAIL Assistant Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of Malaysia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

MALDIVES

Governor	Abdullah KAMALUDEEN Minister for Fisheries, Agriculture and Marine Resources Malé
Adviser	Abdullah NASEER Executive Director Ministry of Fisheries, Agriculture and Marine Resources Malé

MALI

Gouverneur (provisoire)	Ibrahim Bocar DAGA Ambassadeur de la République du Mali auprès du FIDA Rome

MALI (cont'd)

Gouverneur suppléant (provisoire)	Modibo Mahamane TOURÉ Deuxième Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Mali auprès du FIDA Rome
Conseiller	Fousseyni DIARRA Conseiller technique Ministère de l'agriculture Bamako
Conseiller	Guimogo DOLO Directeur des Opérations à la direction nationale de la dette publique Ministère de l'économie et des finances Bamako

MALTA

Governor	Walter BALZAN Permanent Representative of the Republic of Malta to IFAD Rome
Alternate Governor	Ritienne BONAVIA First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Malta to IFAD Rome

MAURITANIA

Gouverneur suppléant	Yahya N'GAM Ambassadeur de la République islamique de Mauritanie auprès du FIDA Rome
Conseiller	Amadou TIDJANE KANE Premier Conseiller Représentant permanent adjoint de la République islamique de Mauritanie auprès du FIDA Rome

MAURITIUS

Governor (acting)	Denis CANGY Consul of the Republic of Mauritius Rome

MEXICO

Gobernador Suplente	Vladimir HERNÁNDEZ LARA Consejero Representante Permanente Alterno de los Estados Unidos Mexicanos ante el FIDA Roma

MOROCCO

Gouverneur	Moha MARGHI Secrétaire général Ministère de l'agriculture, du développement rural et des pêches maritimes Rabat
Gouverneur suppléant	Ali LAMRANI Chef de la Division des financements multilatéraux Ministère des finances et de la privatisation Rabat
Conseiller	Mohamed AIT HMID Ministre plénipotentiaire Représentant permanent adjoint du Royaume du Maroc auprès du FIDA Rome

MOZAMBIQUE

Governor (acting)	Victor BERNARDO Deputy Minister for Planning and Development Maputo
Alternate Governor (acting)	Laurinda Fernando Saide BANZE Second Secretary Chargé d'affaires, a. i. Embassy of the Republic of Mozambique Rome

MOZAMBIQUE (cont'd)

Adviser	António DE ABREU Executive Director Bank of Mozambique Maputo
Adviser	Martinho FERNANDES President of the Economic Rehabilitation Support Fund Ministry of Planning and Development Maputo
Adviser	Albertina Mac DONALD Deputy Director International Organizations and Conferences Ministry of Foreign Affairs and Co-operation Maputo
Adviser	Fátima GIMO Technical Officer National Treasury Ministry of Finance Maputo

NEPAL

Governor	Ganesh Kumar K.C. Secretary Ministry of Agriculture and Co-operatives Kathmandu
Adviser	Madhab K. KARKEE Senior Agricultural Economist Ministry of Agriculture and Co-operatives Kathmandu

NETHERLANDS

Alternate Governor	Ewald WERMUTH Ambassador of the Kingdom of the Netherlands to IFAD Rome

NETHERLANDS (cont'd)

Adviser	Theo VAN BANNING Counsellor Deputy Permanent Representative of the Kingdom of the Netherlands to IFAD Rome
Adviser	Marjorie MEIS Policy Adviser Coordination and Institutional Affairs Division United Nations and International Financial Institutions Department Ministry of Foreign Affairs The Hague

NICARAGUA

Gobernador	Piero COEN MONTEALEGRE Embajador de la República de Nicaragua ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Gobernador Suplente	Amelia Silvia CABRERA Ministra Consejera Representante Permanente Adjunta de la República de Nicaragua ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

NIGER

Gouverneur	Ausseil Mireille FATOUMA Ambassadeur de la République du Niger auprès du FIDA Rome
Conseiller	Zakariaou Adam MAÏGA Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Niger auprès du FIDA Rome

NIGERIA

Governor (acting)	A.I. PEPPLE Permanent Secretary Federal Ministry of Agriculture and Water Resources Abuja
Alternate Governor (acting)	Ganyir LOMBIN Permanent Representative of the Federal Republic of Nigeria to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Salisu A. INGAWA Director Project Coordinator Unit Federal Ministry of Agriculture and Water Resources Abuja
Adviser	S. NEGEDU Director of Agriculture Federal Ministry of Agriculture and Water Resources Abuja
Adviser	Olaniran YAYA Permanent Representative Designate of the Federal Republic of Nigeria to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Charles WALI Special Adviser to the Permanent Secretary Federal Ministry of Agriculture and Water Resources Abuja
Adviser	K.I. NWOSU Director National Root Crops Research Institute Federal Ministry of Agriculture and Water Resources Abuja

NIGERIA (cont'd)

Adviser	Agnes A. AREMU Assistant Director International Economic Relations Department Federal Ministry of Finance Abuja
Adviser	Adeoye Akinwumi ADENIJI Programme Manager Root and Tuber Expansion Programme Federal Ministry of Agriculture and Water Resources Abuja
Adviser	Muyiwa O. AZEEZ Desk Officer (IFAD) Federal Ministry of Agriculture and Water Resources Abuja

NORWAY

Alternate Governor	Ingrid GLAD Assistant Director-General Multilateral Bank and Finance Section Ministry of Foreign Affairs Oslo
Adviser	Bente WEISSER Senior Adviser Multilateral Bank and Finance Section Ministry of Foreign Affairs Oslo
Adviser	Arne B. HØNNINGSTAD Ambassador Permanent Representative of the Kingdom of Norway to IFAD Rome
Adviser	Daniel VAN GILST Second Secretary Deputy Permanent Representative of the Kingdom of Norway to IFAD Rome
Adviser	Magne HAREIDE Trainee Royal Norwegian Embassy Rome

OMAN

Governor (acting)	Mohammed Rida bin Hassan SULAIMAN Adviser for Planning Affairs Ministry of Agriculture and Fisheries Muscat
Alternate Governor (acting)	Hafidh Hamad Sulaiman AL-RAWAHI Counsellor Chargé d'affaires, a. i. Embassy of the Sultanate of Oman Rome
Adviser	Rasmi MAHMOUD Technical Adviser Embassy of the Sultanate of Oman Rome

PAKISTAN

Governor	Sikandar Hayat KHAN BOSAN Federal Minister for Food, Agriculture and Livestock Islamabad
Alternate Governor	Muhammad Akram MALIK Secretary Economic Affairs Division Ministry of Economic Affairs and Statistics Islamabad
Adviser	Mirza Qamar BEG Ambassador of the Islamic Republic of Pakistan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Shafqat Hussain NAGHMI Joint Secretary Ministry of Food, Agriculture and Livestock Islamabad
Adviser	Aamir Ashraf KHAWAJA Agricultural Counsellor Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Pakistan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

PANAMA

Gobernador Suplente	Eudoro Jaén ESQUIVEL Embajador de la República de Panamá ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Asesor	Horacio J. MALTEZ Ministro Consejero Representante Permanente Adjunto de la República de Panamá ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

PAPUA NEW GUINEA

Governor (acting)	Nino SARUVA Acting Secretary Department of Treasury Waigani, N.C.D.
Alternate Governor (acting)	Mosilayola KWAYAILA Director Aid Policy and Coordination Directorate Department of National Planning and Monitoring Waigani, N.C.D.
Adviser	Manu MOMO First Assistant Secretary Economic Policy Division Department of Treasury Waigani, N.C.D.
Adviser	Vele KAGENA Deputy Secretary - Policy Department of Agriculture and Livestock Konedobu, N.C.D.
Adviser	Reichert THANDA Senior Aid Coordinator (UN Systems) Aid Policy and Coordination Directorate Department of National Planning and Monitoring Waigani, N.C.D.

PARAGUAY

Gobernador	Jorge FIGUEREDO FRATTA Embajador de la República del Paraguay ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente	Liz Haydee CORONEL CORREA Consejera Representante Permanente Adjunto de la República del Paraguay ante el FIDA Roma

PERU

Gobernador	Carlos ROCA CÁCERES Embajador de la República del Perú ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente	Roberto SEMINARIO PORTOCARRERO Ministro Representante Permanente Adjunto de la República del Perú ante el FIDA Roma
Asesor	Manuel Antonio ALVAREZ ESPINAL Consejero Representante Permanente Alterno de la República del Perú ante el FIDA Roma

PHILIPPINES

Governor (acting)	Philippe J. LHUILLIER Ambassador of the Republic of The Philippines to IFAD Rome

PORTUGAL

Governor	Carlos Manuel Inácio FIGUEIREDO IFADAP/INGA Ministry of Agriculture, Rural Development and Fisheries Lisbon

PORTUGAL (cont'd)

Alternate Governor	Carlos Manuel DOS SANTOS FIGUEIREDO Head of Department Coordination of International Relations General Directorate for European and International Affairs Ministry of Finance and Public Administration Lisbon
Adviser	António PIÑO Alternate Permanent Representative of the Portuguese Republic to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

QATAR

Governor	Abdul Rahman bin Khalifa AL-THANI Minister for Municipal Affairs and Agriculture Doha
Alternate Governor	Soltan Saad S.K. AL-MORAIKHI Ambassador of the State of Qatar to IFAD Rome
Adviser	Faleh BIN NASSER AL-THANI Director General Directorate for Research and Agricultural Development Ministry of Municipal Affairs and Agriculture Doha
Adviser	Ahmed Ibrahim AL ABDULLA Minister Plenipotentiary Alternate Permanent Representative of the State of Qatar to IFAD Rome
Adviser	Walid Bin Fahad AL-MANAAI Director Office of the Minister Ministry of Municipal Affairs and Agriculture Doha

QATAR (cont'd)

Adviser	Hamad Saad AL SAAD Director Agricultural and Water Research Ministry of Municipal Affairs and Agriculture Doha
Adviser	Khalid BIN HAMAD AL-THANI First Secretary Alternate Permanent Representative of the State of Qatar to IFAD Rome
Adviser	Ali Mohamed JABOR AL-KUBAISI Expert on Agricultural Affairs Ministry of Municipal Affairs and Agriculture Doha
Adviser	Ali Jaber J. SOROUR Director Public Relations Department Ministry of Municipal Affairs and Agriculture Doha
Adviser	Abdel Aziz Mohammed AL-JABER Assistant Office of the Minister Ministry of Municipal Affairs and Agriculture Doha
Adviser	Akeel HATOOR Adviser Embassy of the State of Qatar Rome

REPUBLIC OF KOREA

Governor (acting)	MIN Dong-seok Deputy Minister for Agricultural Trade Policy Ministry of Agriculture and Forestry Gwacheon

REPUBLIC OF KOREA (cont'd)

Alternate Governor (acting)	KIM Chang-hyun Director Multilateral Division Ministry of Agriculture and Forestry Gwacheon

REPUBLIC OF MOLDOVA

Governor	Anatolie SPIVACENCO Deputy Minister for Agriculture and Food Industry Chişinau
Adviser	George AVORNIC Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Moldova to IFAD Rome

ROMANIA

Gouverneur	Nicolae Flaviu LAZIN Secrétaire d'État Ministère de l'agriculture, des forêts et du développement rural Bucarest
Conseiller	Gabriela DUMITRIU Conseiller Représentante permanente adjointe de la Roumanie auprès du FIDA Rome

RWANDA

Gouverneur (provisoire)	Ernest RUZINDAZA Directeur de la planification Ministère de l'agriculture et de l'élevage Kigali
Conseiller	Francesco ALICICCO Consul Honoraire de la République du Rwanda Rome

SAUDI ARABIA

Governor (acting)	Sulaiman AL-TURKI Adviser to the Minister for Finance Executive Director of the International Monetary Fund Ministry of Finance Riyadh
Alternate Governor (acting)	Abdul Rahman Mohammad A. ALANGARI Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to FAO Rome
Adviser	Bandar bin Abdel Mohsin AL-SHALHOOB Counsellor Alternate Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to FAO Rome

SENEGAL

Gouverneur (provisoire)	Alassane WÉLÉ Deuxième Conseiller Représentant permanent suppléant de la République du Sénégal auprès du FIDA Rome

SOUTH AFRICA

Governor (acting)	Duncan SEBEFELO Counsellor (Multilateral Affairs) Embassy of the Republic of South Africa Rome

SPAIN

Gobernador Suplente	Jorge CABRERA ESPINÓS Primer Secretario Embajada de España Roma
Asesor	Ernesto RÍOS LÓPEZ Consejero de Agricultura, Pesca y Alimentación Representante Permanente Adjunto de España ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

SRI LANKA

Governor	E. Rodney M. PERERA Ambassador of the Democratic Socialist Republic of Sri Lanka to IFAD Rome

SUDAN

Governor	Mohamed El Amin KABASHI EISA Minister for Agriculture and Forestry Khartoum
Adviser	Rabie HASSAN AHMED Ambassador of the Republic of the Sudan to Italy Rome
Adviser	Mohamed Eltayeb ELFAKI EL NOR Counsellor (Agricultural Affairs) Permanent Representative of the Republic of the Sudan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Mohamed Hassan JUBARA MOHAMED Director-General International Co-operation and Investment Directorate Ministry of Agriculture and Forestry Khartoum
Adviser	Mohamed El Hag SIR-ELKHATIM Senior Co-ordinator for IFAD Funded Projects Ministry of Agriculture and Forestry Khartoum

SWAZILAND

Governor	Mtiti FAKUDZE Minister for Agriculture and Co-operatives Mbabane
Alternate Governor	Christopher NKWANYANA Under-Secretary (Development) Ministry of Agriculture and Co-operatives Mbabane

SWEDEN

Governor	Joakim STYMNE State Secretary to the Minister for International Development Co-operation Ministry of Foreign Affairs Stockholm
Adviser	Ann UUSTALU Minister Permanent Representative of the Kingdom of Sweden to IFAD Rome
Adviser	Margaretha ARNESSON-CIOTTI Programme Officer Royal Swedish Embassy Rome

SWITZERLAND

Gouverneur (provisoire)	Christine E. GRIEDER Directeur Section des Institutions financières internationales Direction du développement et de la coopération Département fédéral des affaires étrangères Berne
Conseiller	Lothar CAVIEZEL Ministre Représentant permanent de la Confédération suisse auprès du FIDA Rome

SYRIAN ARAB REPUBLIC

Governor	Adel SAFAR Minister for Agriculture and Agrarian Reform Damascus
Alternate Governor (acting)	Samir AL-KASSIR Ambassador of the Syrian Arab Republic to IFAD Rome

SYRIAN ARAB REPUBLIC (cont'd)

Adviser	Mohammad Hassan QATANA Director of Statistics and Planning Ministry of Agriculture and Agrarian Reform Damascus
Adviser	Mohammad ABDALLAH Director of Agricultural Guidance Ministry of Agriculture and Agrarian Reform Damascus
Adviser	Souha JAMALI Minister Plenipotentiary Alternate Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to IFAD Rome
Adviser	Hasan KHADDOUR First Secretary Alternate Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to IFAD Rome

THAILAND

Governor (acting)	Suthiporn CHIRAPANDA Deputy Permanent Secretary Ministry of Agriculture and Co-operatives Bangkok
Alternate Governor	Tritaporn KHOMAPAT Minister (Agricultural Affairs) Permanent Representative of the Kingdom of Thailand to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Pornprome CHAIRIDCHAI Senior Administrative Officer Ministry of Agriculture and Co-operatives Bangkok

THAILAND (cont'd)

Adviser	Sairak CHAILANGGAR First Secretary Deputy Permanent Representative of the Kingdom of Thailand to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA

Governor	Lidija CADIKOVSKA Director Agricultural and Financial Services Project Ministry of Agriculture, Forestry and Water Economy Skopje
Adviser	Goran DAMOVSKI Programme Officer Facility for Farmers Access to Markets Ministry of Agriculture, Forestry and Water Economy Skopje

TOGO

Gouverneur	Yves Madow NAGOU Ministre de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Lomé
Gouverneur suppléant	Akla-Esso M'Baw AROKOUM Directeur de l'agriculture Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Lomé

TUNISIA

Gouverneur (provisoire)	Mohamed Habib HADDAD Ministre de l'agriculture et des ressources hydrauliques Tunis

TUNISIA (cont'd)

Gouverneur suppléant (provisoire)	Habib MANSOUR Ambassadeur de la République tunisienne auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Conseiller	Kamel BEN REJEB Directeur général de la coopération financière multilatérale Ministère du développement et de la coopération internationale Tunis
Conseiller	Mohamed LASSOUAD Directeur de la coopération internationale Ministère de l'agriculture et des ressources hydrauliques Tunis
Conseiller	Abdelhamid ABID Conseiller (Affaires étrangères) Ambassade de la République tunisienne Rome

TURKEY

Governor (acting)	Yüksel YÜCEKAL Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Turkey to IFAD Rome

UGANDA

Governor	Ezra SURUMA Minister for Finance, Planning and Economic Development Kampala
Alternate Governor	Hilary O. ONEK Minister for Agriculture, Animal Industry and Fisheries Entebbe
Adviser	Deo K. RWABITA Ambassador of the Republic of Uganda to IFAD Rome

UGANDA (cont'd)

Adviser	Lawrence KIIZA Director of External Affairs Ministry of Finance, Planning and Economic Development Kampala
Adviser	Robert SABIITI First Secretary (Agricultural Attaché) Alternate Permanent Representative of the Republic of Uganda to IFAD Rome
Adviser	Stephen AMAYO Assistant to the Minister Ministry of Agriculture, Animal Industry and Fisheries Entebbe

UNITED ARAB EMIRATES

Governor (acting)	Abdulla Ahmed BIN ABDUL AZIZ Under-Secretary for Agriculture Affairs Ministry of Environment and Water Abu Dhabi
Alternate Governor (acting)	Abdulhamid Abdulfatah KAZIM Ambassador of the United Arab Emirates to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Majed Ali Ahmed OMRAN AL SHAMSI Director Revenue Department Ministry of Finance and Industry Abu Dhabi
Adviser	Obeid Ali Mirghani HASSAN Press Officer Embassy of the United Arab Emirates Rome

UNITED KINGDOM

Governor	James HARVEY Head of Livelihoods and Environment Professions Policy Division Department for International Development London
Alternate Governor (acting)	Neil BRISCOE Ambassador of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Elizabeth NASSKAU Deputy Permanent Representative of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

Governor	Stephen Masato WASIRA Minister for Agriculture, Food Security and Co-operatives Dar es Salaam
Alternate Governor	Wilfred J. NGIRWA Minister Plenipotentiary Permanent Representative of the United Republic of Tanzania to IFAD Rome
Adviser	Lubiloh Andrew JOSEPH Private Secretary to the Minister Ministry of Agriculture, Food Security and Cooperatives Dar es Salaam
Adviser	Emmanuel M. ACHAYO Director for Policy and Planning Ministry of Agriculture, Food Security and Cooperatives Dar es Salaam

UNITED REPUBLIC OF TANZANIA (cont'd)

Adviser	Perpetua M.S. HINGI Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the United Republic of Tanzania to IFAD Rome

UNITED STATES

Governor (acting)	Liza MORRIS Deputy Director Office of Multilateral Development Banks Department of the Treasury Washington, D.C.
Alternate Governor (acting)	Carol KRAMER-LEBLANC Senior Agricultural Economist Office of Multilateral Development Banks Department of the Treasury Washington, D.C.
Adviser	Lee A. BRUDVIG Minister Counsellor Deputy Permanent Representative of the United States of America to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Willem H. BRAKEL First Secretary Alternate Permanent Representative of the United States of America to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

URUGUAY

Gobernador (interino)	Gabriela CHIFFLET Ministro Consejero Representante Permanente Adjunto de la República Oriental del Uruguay ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

VIET NAM

Alternate Governor	YEN Nguyen Thi Hong Deputy Director-General External Finance Department Ministry of Finance Hanoï
Adviser	HUONG Nguyen Lan Manager Multilateral Division External Finance Department Ministry of Finance Hanoï
Adviser	MINH Bui Quang Counsellor Deputy Permanent Representative of the Socialist Republic of Viet Nam to IFAD Rome

YEMEN

Governor	Jalal Ibrahim FAQEERA Minister for Agriculture and Irrigation Sana'a
Alternate Governor	Abdulrahman Mohammed BAMATRAF Ambassador of the Republic of Yemen to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Shaya Mohsin MOHAMED ZINDANI Ambassador of the Republic of Yemen to Italy Rome
Adviser	Nabil Mohammed MOHJEM Director-General of North Territories Sana'a
Adviser	Abdulmalik Qassem ALTHAWR Director-General Planning and Monitoring Ministry of Agriculture and Irrigation Sana'a

ZAMBIA

Governor (acting)	Lucy Mungoma MUNGOMA Ambassador of the Republic of Zambia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Willie O. NDEMBELA First Secretary (Economic) Alternate Permanent Representative of the Republic of Zambia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

ZIMBABWE

Alternate Governor	Mary Margaret MUCHADA Ambassador of the Republic of Zimbabwe to IFAD Rome
Adviser	Michael Muchenje NYERE Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Zimbabwe to IFAD Rome

المراقبون من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة

OBSERVERS FROM UNITED NATIONS MEMBER STATES

OBSERVATEURS D'ÉTATS MEMBRES DES NATIONS UNIES

OBSERVADORES DE LOS ESTADOS MIEMBROS DE LAS NACIONES UNIDAS

BULGARIA

Krassimir KOSTOV
Ministre plénipotentiaire
Représentant permanent de
la République de Bulgarie
auprès de la FAO
Rome

CZECH REPUBLIC

Daniela MOYZESOVÁ
Counsellor
Permanent Representative of
the Czech Republic to FAO
Rome

ESTONIA

Ilmar MÄNDMETS
Counsellor
Permanent Representative of
the Republic of Estonia
to FAO
Rome

HUNGARY

Zoltán KÁLMÁN
Agricultural Counsellor
Permanent Representative of the
Republic of Hungary to FAO
Rome

POLAND

Ryszard WOJTAL
Minister Counsellor
Permanent Representative of the
Republic of Poland to FAO
Rome

SERBIA

Dragana VUKOVIC-LJUBOJEVIC
First Secretary (Economic Affairs)
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Serbia to FAO
Rome

SLOVAKIA

Milan KOVAČ
Counsellor
Permanent Representative of
the Slovak Republic to FAO
Rome

SLOVENIA

Bojana HOCEVAR
Minister Plenipotentiary
Permanent Representative of the
Republic of Slovenia to FAO
Rome

UKRAINE

Oksana DRAMARETSKA
First Secretary
Alternate Permanent Representative
of Ukraine to FAO
Rome

الكرسي الرسولي

HOLY SEE

SAINT-SIÈGE

SANTA SEDE

Renato VOLANTE
Observateur permanent du
Saint-Siège auprès du FIDA
Cité du Vatican

Lelio BERNARDI
Conseiller
Mission permanente d'observation
du Saint-Siège auprès des Institutions
des Nations Unies pour l'alimentation
et l'agriculture
Cité du Vatican

جماعة فرسان مالطة

SOVEREIGN ORDER OF MALTA

ORDRE SOUVERAIN DE MALTE

SOBERANA ORDEN DE MALTA

Giuseppe BONANNO DI LINGUAGLOSSA
Ambassadeur de l'Ordre Souverain
Militaire Hospitalier de Saint-Jean
de Jérusalem de Rhodes et de Malte
Observateur permanent auprès du FIDA
Rome

Claude FORTHOMME
Conseiller technique
Ordre Souverain Militaire Hospitalier
de Saint-Jean de Jérusalem de Rhodes
et de Malte
Rome

السلطة الفلسطينية

THE PALESTINIAN AUTHORITY

L'AUTORITÉ PALESTINIENNE

LA AUTORIDAD PALESTINA

Hussein AL AFLAK
Counsellor
Delegation of
The Palestinian Authority
Rome

الممثلون عن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

REPRESENTATIVES OF THE UNITED NATIONS AND SPECIALIZED AGENCIES

REPRÉSENTANTS DES NATIONS UNIES ET INSTITUTIONS SPÉCIALISÉES

REPRESENTANTES DE LAS NACIONES UNIDAS Y ORGANISMOS ESPECIALIZADOS

Food and Agriculture Organization of the United Nations

تسفاي تيكل
Assistant Director-General
Technical Co-operation Department
Rome

Annika SÖDER
Assistant Director-General
Office of the United Nations Co-ordination
and Millennium Development Goals Follow-up
Rome

Charles RIEMENSCHNEIDER
Director
Investment Centre Division
Technical Co-operation Department
Rome

Guy EVERS
Senior Adviser (Agriculture) and FAO
focal point for IFAD-related matters
Investment Centre Division
Technical Co-operation Department
Rome

Julia WOLF
Agricultural Economist
Investment Centre Division
Technical Co-operation Department
Rome

Ida CHRISTENSEN
Rural Sociologist
Investment Centre Division
Technical Co-operation Department
Rome

International Labour Organization

Roberto FEDELI
Project Manager
Rome

International Labour Organization (cont'd)

Francesca FERRARI
Adviser
Rome

Office of the United Nations High Commissioner for Refugees

Paolo ARTINI
Senior Regional Protection Officer
UNHCR Office
Rome

United Nations Centre for Human Settlements

Frederico T. NETO
Officer-in-Charge
Urban Economy Branch
Monitoring and Research Division
Nairobi

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization

Philippe PYPAERT
Programme Specialist
UNESCO Office
Venice

United Nations Industrial Development Organization

Chakib JENANE
Chief
Agro-Industry Support Unit
Programme Development and Technical
Co-operation Division
Vienna

United Nations Office for Project Services

Omer ZAFAR
Manager
Liaison Centre
Rome

World Food Programme

Sheila SISULU
Officer-in-Charge
Deputy Executive Director for
Policy and External Affairs
Rome

Haladou SALHA
Director
Office of the Deputy Executive Director
for Policy and External Affairs
Rome

Katharina GOLA
Officer
External Affairs Division
Rome

المراقبون من المنظمات الحكومية الدولية

OBSERVERS FROM INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS INTERGOUVERNEMENTALES

OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES INTERGUBERNAMENTALES

Arab Bank for Economic Development in Africa

Wahid HAJRI
Assistant Director-General
of Operations
Khartoum

Abdulmagid H. BURAWI
Senior Project Staff
Operations Department
Khartoum

Arab Center for the Studies of Arid Zones and Dry Lands

Naser Edin OBEID
Director
Administrative and
Finance Department
Damascus

Arab Organization for Agricultural Development

Jehad Abu MUSHREF
Director
AOAD Office
Amman

Co-operation Council for the Arab States of the Gulf

Abdul Rahman H. AL-ATTIYAH
Secretary-General
Riyadh

Said AL-MARRI
Director of Protocol
and Conferences
Riyadh

Hilal AMBUSAIDI
Director of the
Agriculture Department
Riyadh

European Union

Luis RITTO
Ambassadeur
Représentant permanent de la
Commission européenne auprès
du Saint-Siège et des organisations
spécialisées des Nations Unies
Rome

Soline DE VILLARD
Conseiller
Représentant permanent suppléant
de la Commission européenne auprès
du Saint-Siège et des organisations
spécialisées des Nations Unies
Rome

Maria Adelaide D'ARCANGELO
Délégation de la Commission européenne
auprès du Saint-Siège et des organisations
spécialisées des Nations Unies
Rome

Inter-American Institute for Co-operation on Agriculture

Christopher HANSEN
Subdirector General Adjunto
Director de Relaciones Estratégicas
y Representante
Oficina en los Estados Unidos
de América
Washington, D.C.

International Center for Agricultural Research in the Dry Areas

Mahmoud SOLH
Director-General
Aleppo

International Organization for Migration

Carmela GODEAU
Deputy Chief of Mission and
Regional Programme
Development Officer
Rome

Tana ANGLANA
Project Manager
Rome

League of Arab States

Fathi ABU ABED
Counsellor
LAS Office
Rome

The OPEC Fund for International Development

Suleiman J. AL-HERBISH
Director-General
Vienna

Anajulia TARTER
Acting Director for
Latin American, Caribbean
and European Regions
Vienna

Audrey HAYLINS
Information Officer
Vienna

Ranya NEHMEH
Personal Assistant to
the Director-General
Vienna

West African Development Bank

Amah Edoh D'ALMEIDA
Directeur adjoint de la
Direction du Développement
rural et des infrastructures
Lomé

Etien BOKA
Chef de la Division Développement
rural et projets sociaux
Lomé

المراقبون من المنظمات غير الحكومية

OBSERVERS FROM NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES

OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES NO GUBERNAMENTALES

Heifer International

Terry WOLLEN
Director of Animal
Well Being
Little Rock

International Commission on Irrigation and Drainage

Alain VIDAL
Chairman
Permanent Committee on
Strategy Planning and
Organizational Affairs
New Delhi

International Federation of Organic Agriculture Movements

Brendan HOARE
World Board Member
Bonn

Cristina GRANDI
Liaison Officer to the
United Nations Agencies
for Food and Agriculture
Rome

Document: GC 30/L.1/Rev.1
Date: 14 February 2007
Agenda 2
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمكين فقراء الريف
من التغلب على الفقر

جدول الأعمال
وبرنامج الأحداث

مجلس المحافظين - الدورة الثلاثون
روما، 14-15 فبراير/شباط 2007

جدول الأعمال

1- افتتاح الدورة

2- اعتماد جدول الأعمال

3- بيان رئيس الصندوق

4- البيانات العامة

5- تقرير عن التجديد السابع لموارد الصندوق

6- القوائم المالية المراجعة للصندوق لعام 2005

7- الميزانية الإدارية للصندوق ولمكتب التقييم لعام 2007

8- عضوية المجلس التنفيذي

9- تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

10- تقرير عن الدروس المستفادة للائتلاف الدولي المعني بالأراضي

11- تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

12- مسائل أخرى

نشر الوثائق

برنامج الأحداث

الأربعاء، 14 فبراير/شباط 2007

الجلسة الصباحية	**الساعة 10.00 – 13.00**
الساعة 10.00 – 13.00	الحفل الافتتاحي البدء ببحث بنود جدول الأعمال
الجلسة المسائية	**الساعة 15.00 – 18.30**
الساعة 15.00 – 17.30	مناقشات الموائد المستديرة ستعقد ثلاث موائد مستديرة متزامنة حول المواضيع التالية: • تشجيع العمالة الريفية من خلال نهج سلاسل القيمة • توفير فرص كسب العيش المدرة للدخل لشباب الريف • الهجرة والعمالة الريفية
الساعة 17.30 – 18.30	متابعة بحث بنود جدول الأعمال

الخميس، 15 فبراير/شباط 2007

الجلسة الصباحية	**الساعة 09.30 – 13.00**
الساعة 09.30 – 13.00	متابعة بحث بنود جدول الأعمال
الجلسة المسائية	**الساعة 15.00 -18.00**
الساعة 15.00-17.50	متابعة بحث بنود جدول الأعمال
الساعة 17.50- 18.00	اختتام الدورة

قائمة بالوثائق التي عرضت على الدورة الثلاثين لمجلس المحافظين

رقم الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان
GC 30/L.1	2	جدول الأعمال وبرنامج الأحداث
GC 30/L.1 + Add.1	2	برنامج عمل الدورة
GC 30/L.2	5	تقرير عن التجديد السابع لموارد الصندوق
GC 30/L.3	6	القوائم المالية المراجعة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2005
GC 30/L.4	7	برنامج العمل والميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2007
GC 30/L.5	8	انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين
GC 30/L.6	9	تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء
GC 30/L.7	10	تقرير مرحلي عن الائتلاف الدولي المعني بالأراضي
GC 30/L.8	11	تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا
GC 30/INF.1		ترتيبات الدورة الثلاثين لمجلس المحافظين
GC 30/INF.2		سياسة الصندوق بشأن نشر الوثائق
GC 30/INF.3		نتائج تصويت مجلس المحافظين بالمراسلة عن الإذن بنفقات خاصة لتغطية تكاليف الموظفين بمفعول رجعي
GC 30/INF.4		المائدة المستديرة 1: الهجرة والعمالة الريفية
GC 30/INF.5		المائدة المستديرة 2: تشجيع العمالة الريفية من خلال نهج سلاسل القيمة
GC 30/INF.6		المائدة المستديرة 3: توفير فرص كسب العيش المدرة للدخل لشباب الريف
GC 30/INF.7		مناقشات المائدة المستديرة
GC 30/INF.8		تقرير عن مساهمات التجديد السادس لموارد الصندوق
GC 30/INF.9		مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون – تقرير مرحلي
GC 30/INF.10		أبرز الجوانب المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006
GC 30/INF.11		ترتيب المتحدثين – البيانات التي ستقدم خلال الاجتماعات العامة

GC 30/Resolutions	القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورته الثلاثين
*Closing statement	بيان رئيس المجلس، السيد James Harvey، في ختام الدورة الثلاثين لمجلس محافظي الصندوق

Document: GC 30/Resolutions
Date: 15 February 2007
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمكين فقراء الريف
من التغلب على الفقر

القرارات التي تبناها مجلس المحافظين في دورته الثلاثين

مجلس المحافظين – الدورة الثلاثون
روما، 14 - 15 فبراير/شباط 2007

القرارات التي تبناها مجلس المحافظين في دورته الثلاثين

1- أبلغ مجلس المحافظين في دورته الثلاثين أنه وبتاريخ 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2006 قد تبنى القرار 144/د-30 من خلال التصويت بالمراسلة.

2- وقد تبنى مجلس المحافظين في دورته الثلاثين القرار 145/د-30، بتاريخ 15 فبراير/شباط 2007.

3- وسيتم إرسال القرارين للعلم لجميع الدول الأعضاء في الصندوق.

القرار 144/د-30
نفقات خاصة لتغطية تكاليف الموظفين بمفعول رجعي

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ يأخذ علماً بتوصية لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن تعديل مرتبات موظفي الخدمة العامة في وكالات الأمم المتحدة المتمركزة في روما بمفعول رجعي اعتباراً من 1 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2005؛

وإذ يلاحظ أن القوائم المالية للصندوق لعام 2005 قد استُكملت وخضعت للمراجعة؛

وإذ نظر في توصية المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والثمانين الداعية إلى الطلب إلى مجلس المحافظين أن يوافق، عبر التصويت بالمراسلة، على **نفقات خاصة لتغطية تكاليف الموظفين بمفعول رجعي** وبقيمة 1.4 مليون دولار أمريكي لتغطية تكاليف تعديل مرتبات موظفي الخدمة العامة بمفعول رجعي فيما يتعلق بالفترة الممتدة بين شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول عام 2005؛

يقرر:

إتاحة نفقات خاصة لتغطية تكاليف الموظفين بمفعول رجعي وبقيمة 1.4 مليون دولار أمريكي وذلك لتغطية الزيادات في تكاليف موظفي الخدمة العامة للفترة الواقعة بين شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول عام 2005؛ و

تطبيق النفقات الخاصة المعنية لتغطية تكاليف الموظفين بمفعول رجعي على تكاليف الموظفين المتعلقة بمرتبات موظفي الخدمة العامة لفترة شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول عام 2005.

القرار 145/د-30

الميزانية الإدارية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومكتب التقييم لعام 2007

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ يضع في اعتباره البند 10 من المادة (6) من اتفاقية إنشاء الصندوق، والمادة سادسا من اللائحة المالية للصندوق؛

وإذ يلاحظ أن المجلس التنفيذي قد درس، في دورته التاسعة والثمانين، برنامج عمل الصندوق لعام 2007 ووافق على هذا البرنامج بمبلغ قيمته 408.81 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وعلى اعتماد شامل لتمويل تجهيز البرامج بقيمة 33.80 مليون دولار أمريكي؛

وقد نظر في استعراض المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والثمانين للميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم المقترحة لعام 2007؛

يقر ميزانية الصندوق الإدارية لعام 2007، كما وردت في الوثيقة GC 30/L.4، بمبلغ 67.49 مليون دولار أمريكي إلى جانب مبلغ 5.687 مليون دولار أمريكي لمكتب التقييم محتسبة على أساس سعر للصرف يبلغ 0.786 يورو/1.00 دولار أمريكي؛

يقرر أنه في حال تغير متوسط قيمة الدولار الأمريكي في 2007 مقابل سعر صرف اليورو المستخدم في احتساب الميزانية، فإن المجموع المعادل بالدولار الأمريكي للنفقات باليورو سيعدل في الميزانية بنفس نسبة الفرق بين سعر الصرف الفعلي في عام 2007 وسعر الصرف الذي استخدم في احتساب الميزانية.